منتدى البدائل العربي للدراسات

أزمة فيروس كورونا:

هل يحقق نمط السياسات السائد الحماية للجميع؟

مصر- لبنان- تونس دراسة مقارنة

منتدى البدائل العربي للدراسات الاجتماعية

محمد العجاتي- شيماء الشرقاوي

نصاف براهمي- زينب سرور

أزمة فيروس كورونا:

هل يحقق نمط السياسات السائد الحماية للجميع

منتدى البدائل العربي للدراسات الاجتماعية

بيروت أيار/ مايو 2020

باحث رئيسي: محمد العجاتي

باحثون الدول: شيماء الشرقاوي– نصاف براهمي– زينب سرور

مراجعة أعضاء المجلس الاستشاري للمنتدى:

كرم كرم: مستشار إقليمي –شعبة القضايا الناشئة والنزاعات –الأمم المتحدة – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

أسماء نويرة: أستاذة العلوم السياسية بجامعة المنار–تونس.

الورقة تعبر فقط عن رأي كتابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي منتدى البدائل العربي للدراسات

كل الصور الموجودة في الورقة مأخوذة من مصادر مفتوحة على الإنترنت

المحتويات

مقدمة: 3

أولًا: المواجهة: نظرة عامة على استجابات الدول الثلاث للأزمة 7

ثانيًا: حالة الخدمات العامة وأزمة الوباء 15

ثالثا: من أين يأتي المال: كيف خصّصت كل دولة مواردها لمواجهة الأزمة؟ 30

رابعًا: مواجهة الوباء والفئات الهشة 36

خامسًا: الشفافية والخطاب الإعلامي: هل هناك أي تطور على مستوى الدول الثلاث؟ 43

سادسًا: المجتمع المدني والمحليات/ البلديات في مواجهة أزمة الوباء 45

سابعًا: الديمقراطية والحوكمة: كيف اتخذت الدول القرارات 50

الخاتمة: 56

مقدمة:

تواجه البشرية الآن أزمة عالمية، ربما تعتبر أكبر أزمة يواجهها هذا الجيل. وفقًا للإحصاءات الرسمية، أصاب وباء كورونا أكثر من ستة ملايين شخص في جميع أنحاء العالم، حتى نهاية أيار/مايو 2020، وتوفي ما يزيد عن 300 ألف شخص، وتم اكتشاف الفيروس في كل دول العالم تقريبًا على الأقل[1].

وقد أثار الوباء العالمي والاستجابات المختلفة له حول العالم أسئلةً ومخاوفَ متعدّدة حول النظام الاقتصادي السائد حاليًا وإدارة هذه الأزمة، سواءً على المستوى الوطني أو على المستوى الدولي. أثارت أزمة الوباء أيضًا تساؤلات هامة بشأن توفير الخدمات العامة بشكل منصف وعادل لجميع المواطنين من دون تفرقة، إلى جانب تساؤلات حول الدور الهام للحكومات والبلديات في تقديم الخدمات العامة خلال أوقات الأزمات.

يثير الوضع الراهن إشكاليات عدّة متعلقة بتوفير الخدمات العامة وهي تشمل جوانب متعددة، أحدها يتعلّق بوسائل تقديم الخدمات من حيث المعايير المختلفة الخاصة بالحق: التوفر، الجودة، إمكانية الوصول وقبول متلقّي الخدمة لها.

ينقلنا هذا إلى الحديث عن العلاقة بين السياسات العامة والخدمات، إذ تحاول مختلف الدول في العالم تطوير الخدمات العامة، وإن اختلفت أسبابها في ذلك، فالبعض يعتبرها طريقًا أساسية لتحقيق شرعية للنظام أو الحزب الحاكم، وآخرون يسعون إلى ذلك بغرض تطوير ودعم الأسواق المحلية من خلال خلق طبقة لديها القدرة على الدخول في هذه الأسواق، ونرى نظمًا أخرى تحاول من خلالها إرساء حالة من الرضا والاستقرار. إلا أنه أصبح من المستقر عليه أن هذه الخدمات لم تعد منحًا أو هباتٍ، إنما حقوق أساسية للمواطنين من جانب وعنصر مهم من عناصر التنمية من الجانب الآخر. وتتعامل السلطات مع هذه الخدمات من خلال ما يطلق عليه السياسات العامة.[2] قد يكون للوباء تأثيرٌ مباشرٌ على الخدمات العامة وخاصةً الخدمات الصحية التي تتعرض بالفعل إلى ضغوط بسبب مواجهة انتشاره، فضلًا عن أثر ذلك على الفئات الأكثر ضعفًا في المجتمع، مثل العمالة غير الرسمية والنساء واللاجئين والأطفال والمسنين وأولئك الذين يعانون من أمراض مزمنة. بالإضافة إلى ذلك، الدور المحوري للبلديات في التعامل مع ذلك وضمان توفير الخدمات بشكل عادل ومنصف وإمكانية الوصول إلى الفئات الأكثر ضعفًا.

وتطرح هذه الورقة سؤالًا بحثيًّا رئيسيًّا هو: "هل طريقة صنع السياسات العامة في المنطقة العربية، والنمط الاقتصادي ومنظوماته القائمة قادرة على التعامل مع الأزمات الطارئة والحادة بشكل فعال وكفوء ويراعي قواعد العدالة؟" وذلك من خلال التركيز على ثلاث دول في المنطقة العربية هي تونس ولبنان ومصر، وذلك من خلال محاولة اختبار قدرة الدول في منطقتنا على توفير الخدمات في ظل الأزمات، عبر تحليل طرق صنع السياسة العامة في ظل الأزمة الراهنة، للكشف عن الفجوات التي نحتاج إلى التعامل معها لتطوير قدرات الدولة وضمان العدالة في مواجهة الأزمات، خاصة للفئات الأضعف.

---

[1] Coronavirus Map: Tracking the Global Outbreak, The New York Times, https://nyti.ms/33ZG4Ur

[2] محمد العجاتي (محرر)، السياسات العامة والعدالة الاجتماعية في مصر، منتدى البدائل العربي للدراسات، 2019، http://afalebanon.org/?p=8091

توضح الأشكال البيانية التالية، وفقًا للإحصاءات الرسمية، تطورات ووضع الأزمة في كلّ من مصر وتونس ولبنان حتى نهاية حزيران يونيو 2020.[3]

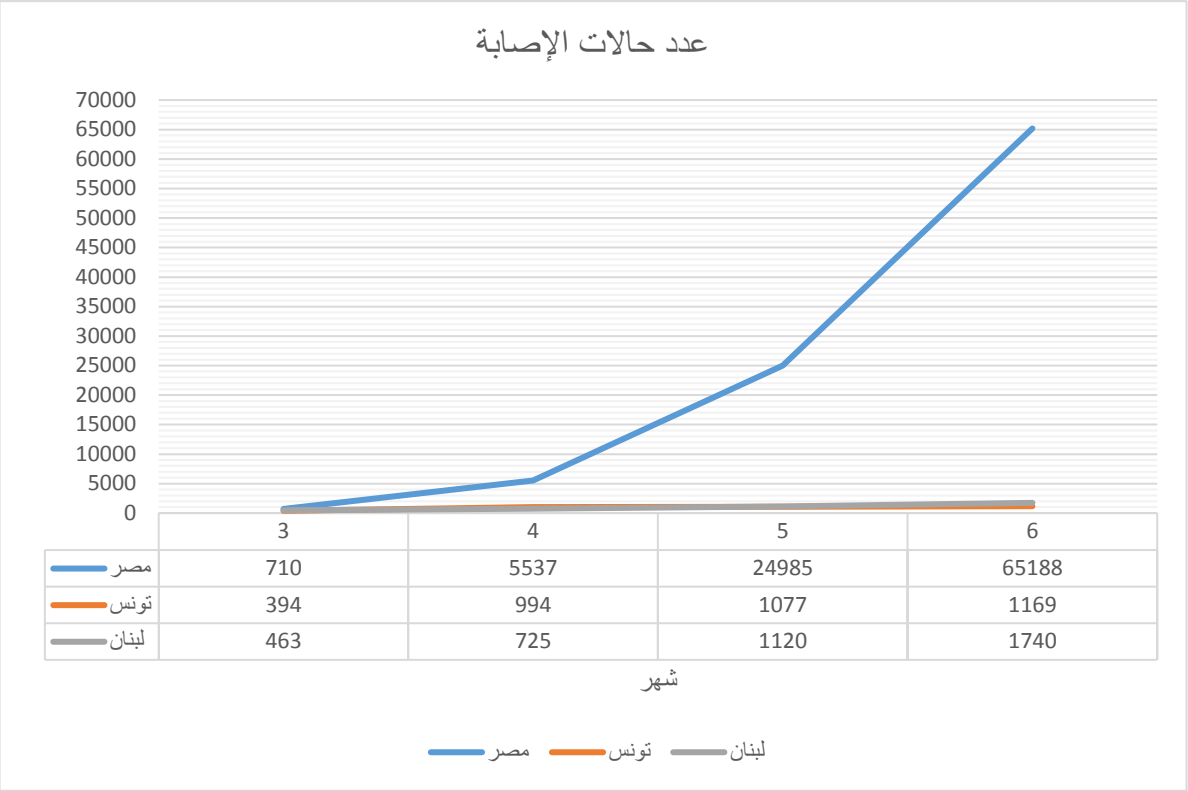

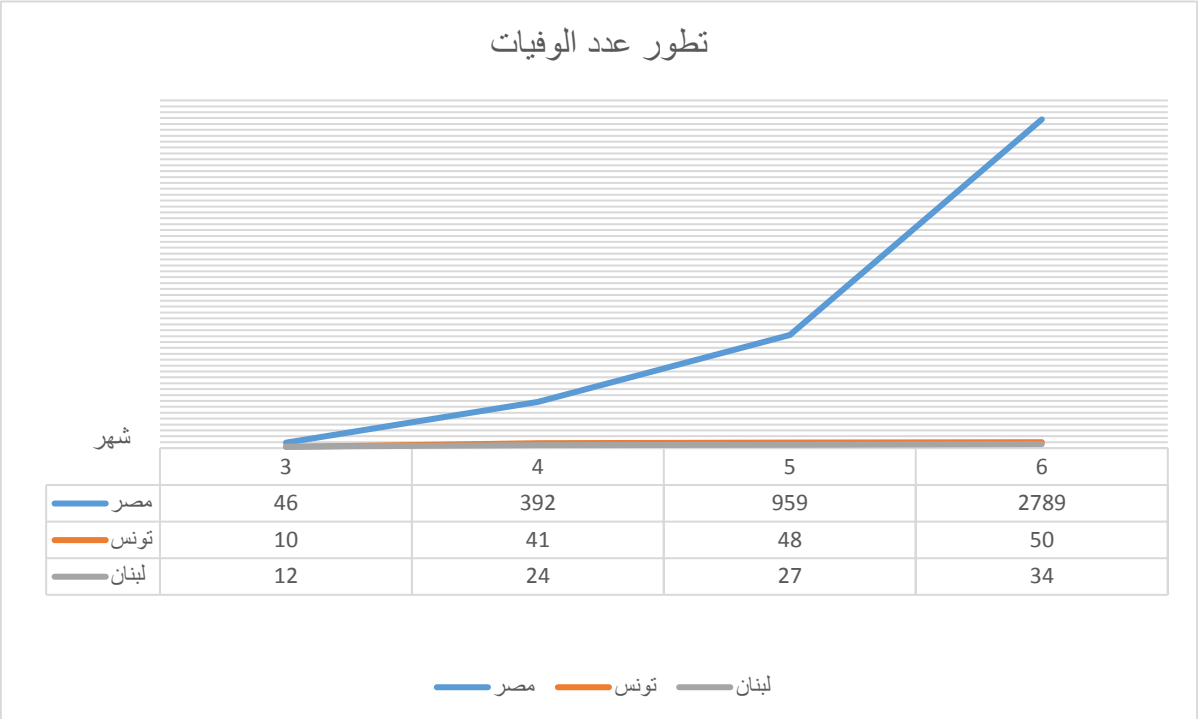

[3] مصدر كافة الإحصائيات https://www.worldometers.info/coronavirus/#countries :

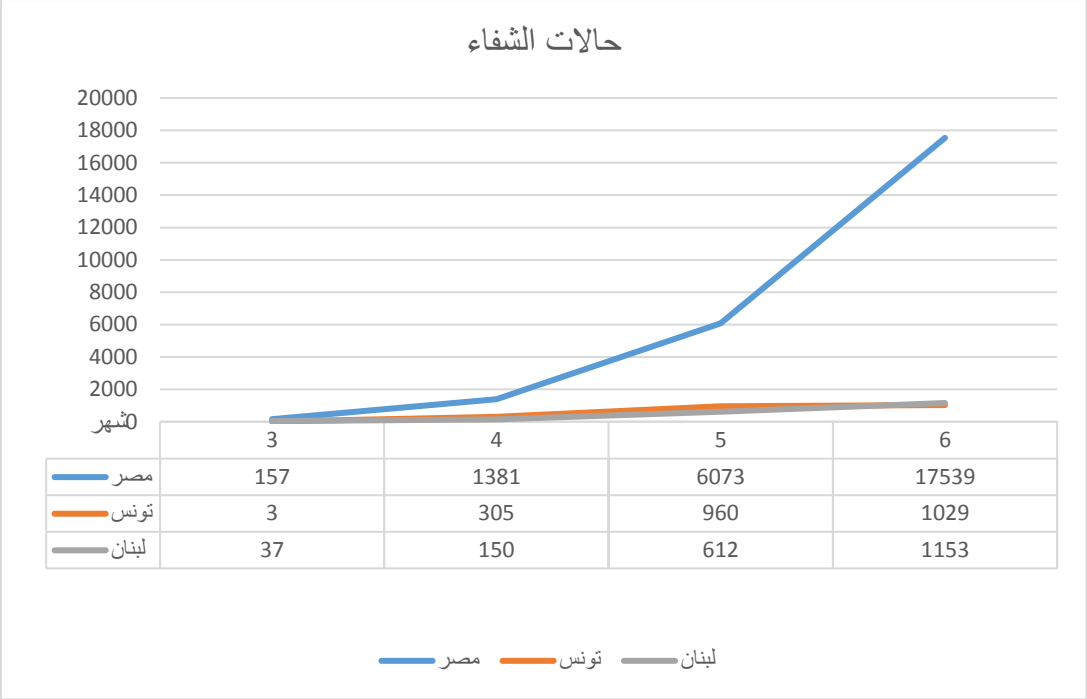

شهر	3	4	5	6
مصر	157	1381	6073	17539
تونس	3	305	960	1029
لبنان	37	150	612	1153

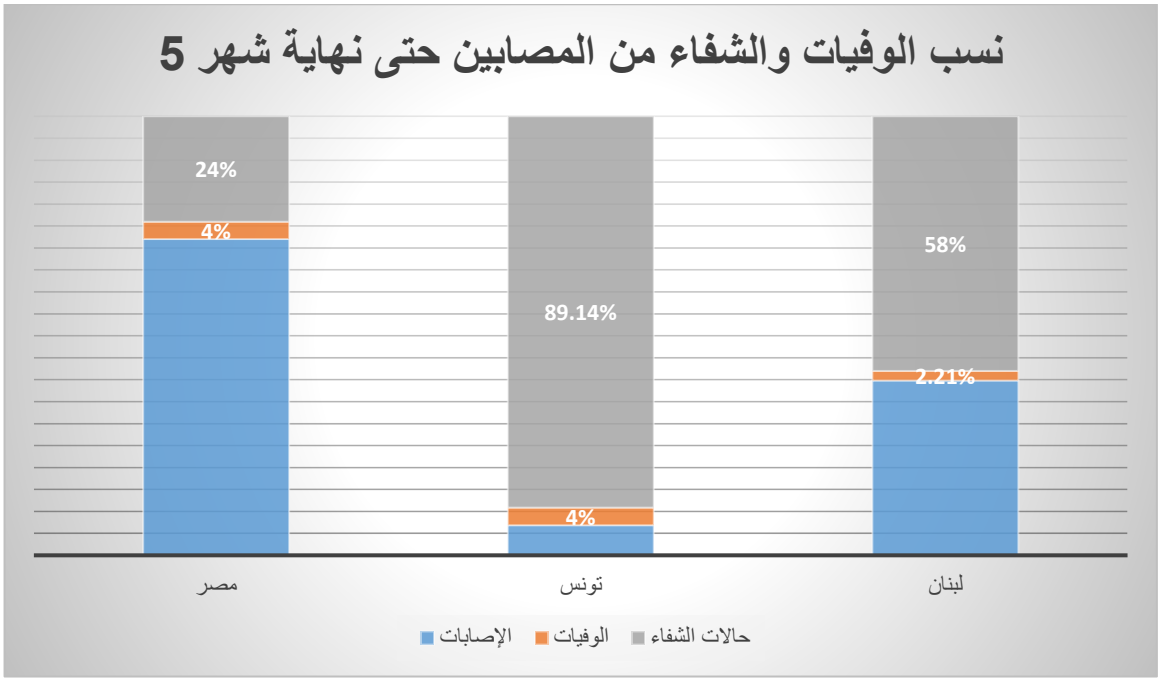

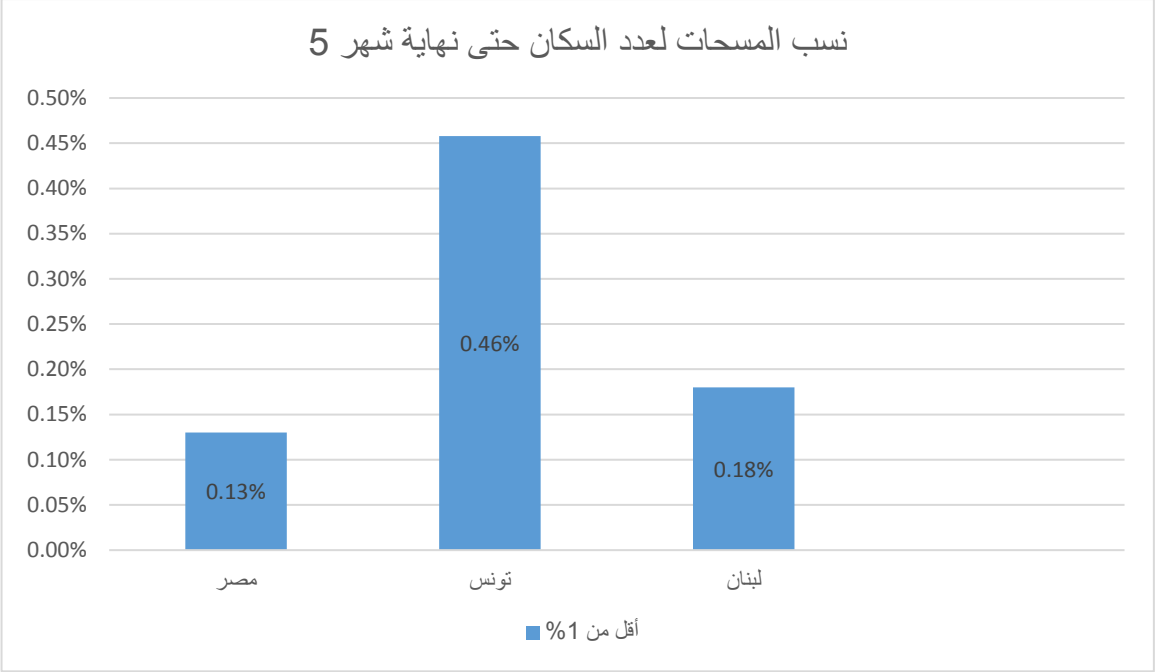
نسب المسحات لعدد السكان حتى نهاية شهر 5
0.50%
0.45%
0.40%
0.35%
0.30%
0.25%
0.20%
0.15%
0.10%
0.05%
0.00%
0.13%
0.46%
0.18%
مصر
تونس
لبنان
أقل من 1%

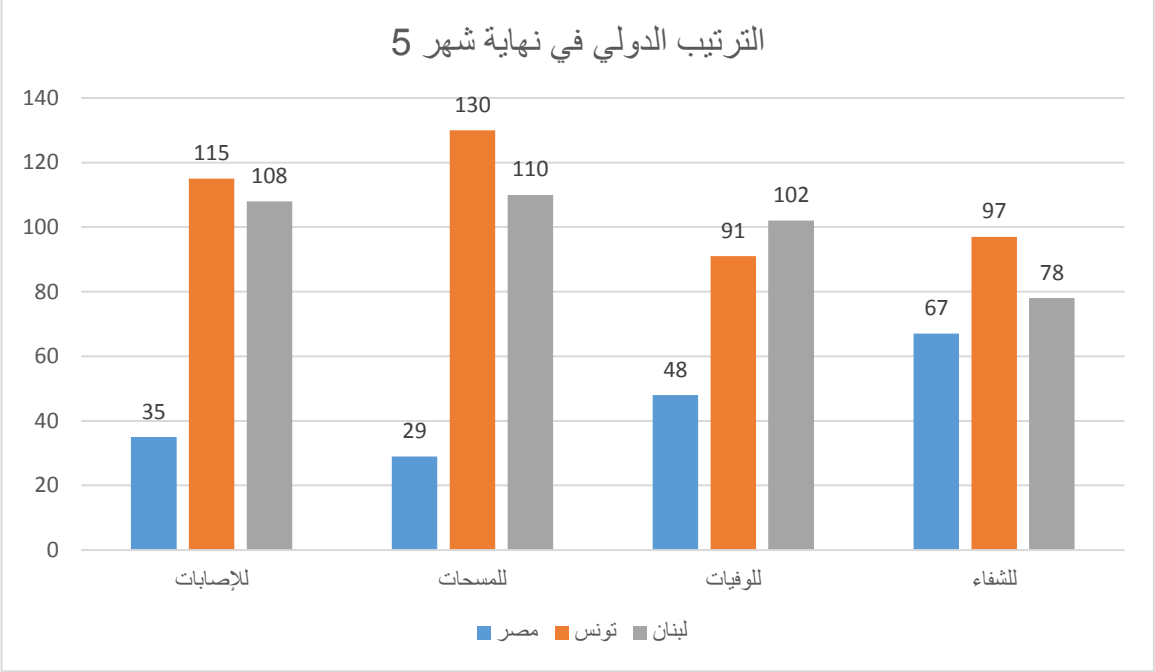
الترتيب الدولي في نهاية شهر 5
140
120
100
80
60
40
20
0
35
115
108
29
130
110
48
91
102
67
97
78
للإصابات
للمسحات
للوفيات
للشفاء
مصر
تونس
لبنان

أولًا: المواجهة: نظرة عامة على استجابات الدول الثلاث للأزمة

مع ظهور فيروس كورونا عالميًّا، بدأت الدول الثلاث: مصر تونس ولبنان اتّخاذ إجراءاتها الاحترازية. بدأت المرحلة الأولى في مصر باتخاذ الحكومة المصرية إجراءاتٍ عدّة منذ بداية ظهور فيروس كورونا. وكانت البداية مع بدء سلطات الحجر الصحي في مطار القاهرة بفحص القادمين من الصين تحديدًا، وذلك في أواخر شهر كانون الثاني/ يناير 2020. وقد سجلت مصر أول حالة إصابة بفيروس كورونا في 14 شباط/ فبراير 2020. ومنذ ذلك الحين، بدأ فحص كافة القادمين من الخارج على كل الرحلات القادمة من خارج مصر ضمن خطة لوزارة الصحة المصرية بمنافذ الدخول المختلفة للبلاد (الجوية، البحرية، البرية).[4]

ومنذ يوم 2 آذار/ مارس 2020 تاريخ تسجيل أول حالة إصابة بفيروس كورونا في تونس، تم إقرار حظر التجوّل من السادسة مساءً إلى السادسة صباحًا وإغلاق الرحلات بين تونس وإيطاليا بسبب تفشي الوباء فيها بصفة كبيرة، والصين أيضًا، وتخصيص رحلة أسبوعية وحيدة من فرنسا، بالإضافة إلى تعطيل المدارس والمعاهد والجامعات.[5]

بينما في لبنان، اتّخذت الحكومة اللبنانية إجراءات متدرّجة ولكن سريعة مقارنةً بغيرها من الدّول لمواجهة فيروس "كوفيد 19" يمكن القول إنّها أدّت، حتى كتابة تاريخ التّقرير، وبالاستناد إلى الإحصاءات والمقارنات والإجراءات المتخذة وكذلك الإمكانيات المتاحة بالأساس والنظام الصحي المحلي، إلى "السيطرة على تفشّي الفيروس، ومنعه من التّحول إلى وباء داخل لبنان".[6] وقبل تسجيل أول حالة إصابة بفيروس كورونا، عمدت الحكومة إلى فحص القادمين إلى مطار "رفيق الحريري الدولي" من بلدانٍ موبوءة، وكذلك على الحدود البرية. وفي 1 شباط/ فبراير شكّلت الحكومة لجنةً لمتابعة التدابير والإجراءات الوقائيّة لفيروس كورونا. وتمّ اعتماد المستشفى الحكومي ليكون مركزًا أوحدًا لمرضى كورونا، مع ما يعانيه المستشفى من إهمال كبير سابقٍ على أزمة الفيروس المستجدّ.

ومع ظهور الحالات الأولى في الدول الثلاث بدأت مرحلة المواجهة، ففي اليوم الذي سجلت فيه مصر 12 إصابة جديدة دفعة واحدة وفي مكان واحد، جميعهم مصريون يعملون على متن مركب سياحي وصل الأقصر في رحلة نيلية من أسوان، مثّلت تلك الواقعة، والتي كانت يوم 7 آذار/مارس 2020، نقطة تحوّل في استجابة الوزارة والدولة لخطورة الفيروس، إذ قرّرت

[4] تحسّبًا لـ "كورونا".. مصر تبدأ في فحص القادمين من الصين، 23 كانون الثاني/ يناير 2020، سكاي نيوز عربية، https://bit.ly/2yt0pWw

[5] بوابة رئاسة الحكومة التونسية https://bit.ly/3e1S7Fz

[6] لم ننجُ تمامًا... لكنّ الأرقام "تبشّر بالخير"، صحيفة "الأخبار" اللبنانية، 6 نيسان/ أبريل 2020، https://bit.ly/2UKwwtG

وزيرة الصحة المصرية رفع درجة الاستجابة وتشكيل «غرفة العمليات المركزية للتصدي لفيروس كورونا المستجد»، لتضم مساعد الوزيرة لشؤون الصحة العامة وممثلين لقطاعات أخرى، بعضها من داخل الوزارة كـ «الرعاية العلاجية» و«الإسعاف» و«الشؤون الصيدلية»، وبعضها من خارجها كوزارة الداخلية والمخابرات العامة وهيئة الرقابة الإدارية. وقد حدّدت الوزارة قائمة من 27 مستشفى حينذاك (واحدة فقط لكل محافظة) لإجراء الفحص وتشخيص الحالات المشتبه بإصابتها مع حجز الحالات حتى ظهور النتيجة، فضلًا عن مستشفيات العزل الإيجابية التي تمّ تجهيزها بالتتابع ليصل عددها حتى الآن إلى ستة. وشرع مسؤولو غرفة العمليات في تدريب دفعات إضافية من موظفي الشركة المسؤولة عن إدارة الخط الساخن لاستقبال حالات الاشتباه وأسئلة المواطنين من مقر في القرية الذكية، حيث يشرف طبيب واحد على كل عشرين موظفًا من متلقّي الاتصالات.[7]

بينما في تونس، تم إعلان الدخول في المرحلة الثانية يوم 20 آذار/ مارس 2020، إذ أعلن رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة عن مجموعة من الإجراءات أهمها الحجر الصحي الشامل الذي يعني عدم الخروج إلا لقضاء الحاجات الحيوية، أي الغذاء والصحة، في نطاق الحي السكني لا غير بالإضافة إلى أنه تم إغلاق المجال الجوي والبحري والبري وإجلاء التونسيين غير المقيمين في الخارج، كما تم إيقاف النقل بين المدن بمختلف الوسائل، ولا يجوز التنقّل بالسيارات الخاصة إلا بعد الحصول على رخصة من الأمن الوطني، فضلًا عن إلغاء التظاهرات الثقافية والدينية، وذلك الى حدود يوم 20 نيسان/ أبريل 2020.

كما تم إقرار جملة من الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية لصالح الفئات الهشة والعائلات الفقيرة، إذ تم تخصيص منحة تقدر بحوالي 80 دولارًا، وهي منحة ضعيفة جدًّا مقارنة بارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة، كما تم تخصيص منح للحرفيين وأصحاب الأعمال التي تم إغلاقها بسبب الحجر الصحي مثل عمّال المقاهي والمطاعم والحلاقين وعمّال حضانات الأطفال. كما تم في نفس الإطار تخصيص مساعدات للشركات والمؤسسات منها ما جاء على شكل صناديق استثمارية لهيكلة المؤسسات المتضرّرة، ومنها ما جاء على شكل خط تمويل لإنعاش المؤسسات الاقتصادية، مع تمتيع كلّ المؤسسات الاقتصادية من إمكانية استرجاع الأداء على القيمة المضافة وإعفاء جبائي وديواني لمؤسسات معيّنة.[8]

وفي ما يخص لبنان، بدأت المرحلة الثانية في المواجهة مع تسجيل أوّل إصابة رسميّة بكورونا في 21 شباط/ فبراير، إذ اتّخذت خلية الأزمة قرارًا بعزل الأشخاص الذين تظهر عليهم أعراض الإصابة والوافدين من المناطق التي سجّلت إصابات في المستشفى الحكومي. وعلى ضوء حالةٍ من المتن، تمّ اتباع عدّة حالات في الشمال اللبناني، تمّ على ضوئها افتتاح مركز للفحوصات في مستشفى خاص في المنطقة. وكلّفت وزارةُ الداخليّة البلديات بالإشراف على تطبيق إجراءات العزل الذاتي للمواطنين العائدين من المناطق التي سجّلت فيها إصابات، وتمّ التعميم على مختلف المؤسسات والمدارس الالتزام بتطبيق إجراءات الوقاية. ثمّ أخذت وزارة الأشغال قرارًا بوقف الرحلات إلى الدول الموبوءة مع بعض الاستثناءات وذلك بعد نقاشاتٍ

[7] حسام بهجت، من غرفة عمليات «كورونا».. كيف تدير وزارة الصحة «الحرب»؟، 30 آذار/ مارس 2020، مدى مصر، https://bit.ly/2xaQqoD

[8] بوابة رئاسة الحكومة التونسية، https://bit.ly/3e1S7Fz

حادّة أدخلت مسألة تعليق الرحلات من عدمها في متاهة المزايدات السياسيّة. ومع ارتفاع عدد الإصابات، أغلقت المدارس والجامعات مؤقّتًا ثمّ مُدّد الإغلاق ليعلن وزير التربية لاحقًا إنهاء العام الدراسي وإنهاء الشهادات الرسمية.[9]

وتدرّجت الإجراءات في ما بعد في الدول الثلاث، ففي مصر ومنذ منتصف شهر آذار/ مارس 2020، وهي المرحلة التي سجلت فيها مصر ما يقرب من 100 حالة بعد شهر واحد من اكتشاف أول إصابة، شُكّلت اللجنةُ العليا الوزارية لإدارة أزمة كورونا. وبناءً عليه، قامت الحكومة المصرية في البدء باتخاذ حزمة من الإجراءات بدأت بتعليق حركة الطيران من يوم 19 آذار/مارس 2020، وحتى نهاية شهر آذار/مارس، لتقوم الحكومة بمدّ تعليق الطيران بعد ذلك حتى 23 نيسان/أبريل 2020. بالإضافة إلى ذلك، وكإجراءاتٍ تصعيدية، اتخذت الحكومة إجراءاتٍ أخرى منذ 24 آذار/مارس 2020 لمدة أسبوعين وتم تمديدها في ما بعد لتستمر حتى 23 نيسان/ أبريل 2020، وهي إغلاق المدارس والجامعات وإغلاق المساجد وإلغاء التجمعات في الأماكن العامة ومنع إقامة الأفراح في النوادي وأماكن التجمعات ومنع العزاء في المساجد وعقد القران، وإيقاف كافة الأنشطة الرياضية ونشر حملات التوعية في جميع وسائل الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة للمواطنين لمعرفة كيفية التعامل مع الأزمة الراهنة، إلى جانب إعلان الحكومة قرار فرض حظر التجول في الأماكن العامة من السابعة مساءً وحتى السادسة صباحًا ووقف جميع وسائل النقل الجماعي العامة والخاصة فترة الحظر، واستثناء السيارات التي تنقل المواد والسلع الغذائية والخضراوات بكافة أنواعها إلى جانب إغلاق كافة المحال التجارية والحرفية، ومحال بيع السلع وتقديم الخدمات، والمراكز التجارية، من الخامسة مساءً إلى السادسة صباحًا أمام الجمهور، ما عدا يومي الجمعة والسبت إذ يكون الغلق على مدار الـ٢٤ ساعة.[10]

وفي لبنان، في 15 آذار/ مارس أعلنت الحكومة التعبئة العامة لأسبوعين مدّدتهما لأسبوعين آخرين ثم آخرين حتى 26 نيسان/ أبريل، مع فرض حظر تجوّل ليلي وإغلاق المطار وجميع المرافئ الجوية والبحرية والبرية (فقط أمام الوافدين بالنسبة للمرافئ البرية والبحرية) مع بعض الاستثناءات، وإقفال الادارات والمؤسسات العامة والبلديات واتحاداتها والمصالح المستقلّة والجامعات والمدارس الرسمية والخاصة والحضانات، مع بعض الاستثناءات، في إجراءاتٍ مبكرة جدًّا مقارنةً حتى بالدول المتقدّمة. ثم قرّر وزير الداخلية تحديد أيام لسير السيّارات والشاحنات والدراجات الناريّة بحسب أرقام اللّوحات. وبعد أخذ وردّ طويلين واعتراض من رئيس الحكومة نفسه، وضعت الحكومة آليّة لعودة المغتربين اللبنانيين في خطّة دونها معوّقات لوجستيّة، وقد خضت لتعديلاتٍ جوهريّة وهي لا تلبّي إطلاقًا أعداد الراغبين بالعودة، إضافةً إلى الأسعار الباهظة التي فرضتها "شركة طيران الشرق الأوسط" على الراغبين بالعودة ومحاولة احتواء الأمر لاحقًا. إلى ذلك، تمّ تخصيص مراكز للعزل بلغت حتّى تاريخ 3 نيسان/ أبريل 23 مركزًا، إضافةً إلى اعتماد وزارة الصحّة مختبرات المستشفيات الجامعيّة المؤهّلة لإجراء فحص كورونا عبر تقنية الـ PCR. ومن الإجراءات المتّخذة تسييرُ دورياتٍ للجيش والقوى الأمنيّة لمراقبة تطبيق قرار التعبئة العامة وحظر التجوّل ليلاً وتفريق التجمّعات وضبط محاضر للمؤسسات والأفراد المخالفين. كما تمّ تكليف الجيش ليكون مسؤولاً عن كافّة المستودعات والمخازن وعن توصيل المستلزمات إلى المستشفيات العامّة. وحتى تاريخ 21 أيار/ مايو بلغ العدد

[9] للمزيد، الاطّلاع على تقرير لفاتن الحاج بعنوان "إنهاء العام الدراسي وإلغاء الشهادات الرسمية: وزير التربية يوقف ابتزاز الأقساط؟ الاثنين 18 أيار/ مايو 2020، https://bit.ly/3cLMZUR

[10] تعرّف على الإجراءات الاحترازية للحكومة لمواجهة فيروس كورونا، 24 آذار/ مارس 2020، اليوم السابع، https://bit.ly/34kz1Ge

الإجمالي لفحوصات كورونا 67 ألفًا و84.[11] وبدءًا من 18 أيار/ مايو "ستتوفّر فحوصات كشف اكتساب المناعة في الجسم (فحص الـ(antibody) في عدد من المُختبرات المتعاقدة مع وزارة الصحة التي بدأت إجراء هذا الفحص منذ أيام (قبل 18 أيار/ مايو) في عدد من المناطق".[12] و"تستمر الفرق الميدانية التابعة لوزارة الصحة بأخذ عيّنات من المخالطين في المناطق".[13]

ومع شهر رمضان تمّ اتخاذ إجراءات خاصة، في مصر عقد رئيسُ الوزراء قبل بداية شهر رمضان مؤتمرًا صحافيًّا ليعلن فيه عن قرارات اللجنة الإدارية لإدارة أزمة فيروس كورونا، بخصوص مواعيد حظر التجوال، والتي تم تقليصها لتصبح من تمام الساعة الـ 9 مساءً حتى تمام الساعة الـ 6 صباحًا، إلى جانب فتح المحال والمراكز التجارية طوال أيام الأسبوع، بما فيها الجمعة والسبت حتى الخامسة مساء، وأيضًا السماح بخدمة التوصيل للمنازل، أو طلب الخدمة من المحل والخروج وعدم التواجد فيه، على مدار شهر رمضان. وتزامن ذلك مع الإعلان عن عودة تدريجية لبعض الخدمات الحكومية كالسماح بترخيص المركبات الجديدة، والشهر العقاري وجلسات المحاكم وتحديدًا إعلام الوراثة. إلى جانب الاستمرار في تخفيض أعداد العاملين في أجهزة الدولة بنفس المنوال حتى نهاية رمضان.[14] في تونس، تم تحديد يوم 4 أيار/ مايو موعد انطلاق المرحلة الأولى من الحجر الصحي الموجّه والتي تمتدّ إلى 24 أيار/ مايو الجاري، استئناف النشاط بنسبة 50 في المئة بالنسبة للوظيفة العمومية والإدارة العامة والصناعة والخدمات والأشغال العامة وأشغال البناء، وبنسبة 100 في المئة بالنسبة للمهن الحرة، على أن تستأنف المهنُ الصغرى والأنشطةُ التجارية، باستثناء الحلاقة والتجميل والملابس والأحذية والمحلات الكبرى، نشاطَها في 11 أيار/ مايو. وتستأنف تباعًا بقية الأنشطة خلال المرحلتين الثانية والثالثة اللتين تمتدان على التوالي من 24 أيار/ مايو إلى 4 حزيران/ يونيو، ومن 4 حزيران/ يونيو 14 من نفس الشهر تاريخ عودة جميع الأنشطة الاقتصادية تدريجيًّا حتى تبلغ نسبة 100 بالمائة.

وفي لبنان، تمثّلت أبرز الإجراءات المتخذة بإغلاق البلاد لمدة أربعة أيام وذلك على خلفية ارتفاع عدد الإصابات وانتقال لبنان من "مرحلة احتواء فيروس كورونا إلى المنطقة الانتقالية، وهي المرحلة الآيلة حتمًا نحو الانتشار".[15] لكن هذا لا يعني أنّ المواجهة مع الفيروس انتهت، فبعد عودة دفعتين من المغتربين (بدأ لبنان بتاريخ 14 أيار/ مايو التحضير لاستقبال الدفعة الثالثة) وغياب آليّة واضحة للحجر الإلزامي لهم وتراجع التزام عدد من المواطنين بإرشادات الحجر الصحي والتعبئة العامة وإجراءات التباعد الاجتماعي إضافةً إلى عدم التراجع عن قرار الفتح التدريجي، عادت الإصابات لترتفع من جديد متجاوزةً

[11] التقرير اليومي حول COVID 19 الصادر عن غرفة العمليات الوطنية لإدارة الكوارث– السراي الحكومي الكبير بتاريخ 21 أيار/ مايو 2020.

[12] هديل فرفور، عدد الإصابات يحلّق مجدّدًا: لبنان نحو "مناعة القطيع"؟، جريدة "الأخبار" اللبنانية، 18 أيار/ مايو 2020، https://bit.ly/3bVCdKu

[13] هديل فرفور، الإصابات تجاوزت الألف، مرجع سابق.

[14] تفاصيل قرار رئيس الوزراء بشأن الإجراءات الاحترازية المتبعة خلال شهر رمضان، 23 نيسان/ أبريل 2020، بوابة الأهرام، http://gate.ahram.org.eg/News/2399389.aspx

[15] راجانا حمية، عدّاد كورونا إلى 954 إصابة: عزل المناطق "الخرطوشة" الأخيرة، جريدة "الأخبار" اللبنانية، 20 أيار/ مايو 2020، https://bit.ly/2LQ7yDK

الألف بتاريخ 21 أيار/ مايو "إلا أنها لا تدلّ على انتشار واسع للوباء بحسب وزيرة الإعلام"،[16] وذلك بعد أن كان قد أعلن وزير الصحة في 17 نيسان/ أبريل الماضي أن "بلاده تخطّت مرحلة القطوع الأسود"، بعد نجاحها في استيعاب هجوم فيروس كورونا، عبر مكافحته بالحجر المنزلي الإلزامي".[17] إلا أن ذلك لا يلغي «احتمال انتشار الوباء مجددًا» على ما يقول رئيس الحكومة حسان دياب في ضوء التوجه نحو زيادة عدد فحوصات الـ PCR إلى 1500 يوميًّا".[18]

ومع مطلع شهر أيار/ مايو بدأت الحكومات بالحديث عن عودة الحياة لطبيعتها في مصر، بدأ الحديث حول ضرورة عودة الحياة والتعايش مع الفيروس مع اتباع الإجراءات الاحترازية والشديد على ضرورة تغيير سلوكيات المواطنين والتزامهم بالتباعد الاجتماعي وإتباع الإجراءات الوقائية كارتداء الكمامات في الأماكن العامة وذلك تحت دعاوى ضرورة استمرار ودوران عجلة الاقتصاد مع التأكيد على أن الحكومة لن تطبق الحظر الكامل حيث أنه قد سبب مشكلات عديدة في الدول التي تم تطبيقه فيها على مستوى الاقتصاد وعلى مستوى توفير السلع والخدمات الأساسية للمواطنين.[19] وإلى جانب ذلك فقد قررت الحكومة تعديل مدة الحجر الصحي للعائدين من الخارج من 14 إلى 7 أيام شرط إجراء تحليل للحالة إذا جاءت سلبية يقوم باستكمال مدة الـ 14 يوم بمنزلة وفى حالة ثبوت إيجابية الحالة وظهور أعراض عليه يتم على الفور التعامل مع الحالة وعزلها بالمستشفيات للحصول على العلاج اللازم .[20] وفي لبنان، قررت الحكومة الفتح التدريجي البلاد، وصرّح وزير الصحة بالآتي: "توازن بين السماح بمزاولة العمل في القطاعات المختلفة ومراقبة القدرة الاستيعابية في المستشفيات. وإذا ما شعرنا أننا فقدنا السيطرة، نصدر قرارًا سريعًا بإقفال البلد مثلما حصل الأسبوع الماضي. وبالنسبة للإجراءات القسرية، يتحمّل المواطن اللبناني جزءًا منها. ضاربًا المثال الآتي: "ليس من العدل أن يلتزم ٧٠ في المئة من اللبنانيين والـ٣٠ في المئة هم السبب. إذًا الأمر يعتمد على الناس". وفي رأيه، "بالطبع التجربة اللبنانية ليست مثل السويدية، فلا يوجد لدى دولتنا الإمكانيات لتطبيق ما قامت به الحكومة السويدية. في لبنان اعتمدنا على Soft Herd Immunity (مناعة القطيع الناعمة) والتعبئة العامة مع خطة لفتح البلاد تدريجيًا، مقسمةً على مراحل، وكل مرحلة لها سقف زمني مشروط بالتقارير الطبية والصحية من المستشفيات".[21]

في تونس، أعلنت الحكومة يوم 21 أيار/ مايو 2020 مواعيدَ استئناف نشاط عدد من القطاعات خلال المرحلة الثانية للحجر الصحي الموجه التي تنطلق مباشرة بعد عيد الفطر يوم 26 أيار/ مايو المقبل. وأفادت لبنى الجريبي، الوزيرة المكلّفة

---

[16] هديل فرفور، الإصابات تجاوزت الألف: لبنان أمام امتحان ضبط الانتشار، جريدة الأخبار 22 أيار/ مايو 2020، https://bit.ly/2ZqtWLY

[17] وزير الصحة اللبناني يطمئن: تجاوزنا المرحلة الصعبة في مواجهة كورونا، الميادين نت، 17 نيسان/ أبريل 2020، https://bit.ly/3bLoUfC

[18] راجانا حمية، عدّاد الكورونا إلى انخفاض جديد ودفعة أخرى من المغتربين خلال أسبوعين، المستشفيات الخاصّة تبتزّ: أموالنا أو الإغلاق!، صحيفة "الأخبار" اللبنانية، 15 نيسان/ أبريل 2020، https://bit.ly/2RD23vq

[19] للمزيد حول هذا الموضوع، أنظر "مدبولي: ندرس عودة الحياة لطبيعتها بعد عيد الفطر لكن بشرط واحد، 23 نيسان/ أبريل 2020، مصراوي، https://bit.ly/3dWNcVA– مطالب برلمانية بوضع سيناريوهات عودة الحياة لطبيعتها تدريجيا، 14 أيار/ مايو، 2020، اليوم السابع، https://bit.ly/2Xi4UMq

[20] الصحة: تعديل مدة الحجر الصحي للعائدين من الخارج من 14 لـ 7 أيام فقط، 19 أيار/ مايو، اليوم السابع، https://bit.ly/3bS6gD3

[21] وزير الصحة: نعتمد نموذج مناعة القطيع الناعم ولا يمكن أن يبقى البلد مقفلاً، موقع "الجديد"، 21 أيار/ مايو 2020، https://www.aljadeed.tv/arabic/news/local/21052020103

بالمشاريع الكبرى والناطقة باسم اللجنة الوطنية لمكافحة كورونا، بأنه تقرّر فتح الحضانات ورياض الأطفال بطاقةِ استيعابٍ تبلغ نسبة 50 في المئة، ورفع طاقة استيعاب قطاعات الصناعة والخدمات والبناء إلى نسبة 75 في المئة، وأيضًا رفع الوظيفة العمومية إلى نسبة 75 في المئة مع المحافظة على العمل بنظام الحصة الواحدة على فترتين. كما تقرّر أيضًا إلغاء نظام التناوب في المهن الحرة. كما ستعود المطاعم والمقاهي والمشارب للعمل يوم 26 أيار/ مايو لكن مع عدم بقاء الحرفاء في المحلات، والاكتفاء بحمل المنتوجات، فيما ستعود للعمل بشكل عادي يوم 4 حزيران/ يونيو. كما ستُفتح المساجد والمتاحف والمواقع الأثرية وتُستأنف الأنشطة الرياضية الفردية انطلاقًا من يوم 4 حزيران/ يونيو أيضًا. وتقرّر أيضًا تأخير استئناف الدراسة الجامعية بأسبوع وذلك من 1 إلى 8 حزيران/ يونيو مع تمكين الطلبة من الانطلاق في التنقل من جهاتهم ابتداءً من يوم 4 حزيران/ يونيو. لتطبيق هذه المراحل تشكّلت في الدول الثلاث هيئات لمواجهة الأزمة برئاسة رئيس الوزراء في تونس ومصر[22]، وأما في لبنان فكانت برئاسة أمين عام المجلس الأعلى للدفاع، أما العضوية فشملت وزراء الدفاع والداخلية والعدل والصحة والمالية والتجارة والتربية والتعليم العالي والإعلام والشؤون الاجتماعية. لا يبدو أن هناك غلبة للعنصر العلمي، كما يتوجب، أو تركيز على التعاون الدولي من خلال هذه اللجان ولكن هناك بوضوح مستويات عالية من الأعضاء ما يعكس الاهتمام بالأزمة وعدم الاستهانة بها.

أما أهم الاستراتيجيات التي تمّ اعتمادها في الدول الثلاث فلم تختلف عمّا أوصت به "منظمة الصحة العالمية" واتّبعته معظم الدول في العالم، بعيدًا عن الدول القليلة التي أعلنت اعتماد استراتيجية "مناعة القطيع"[23] وتراجعت معظمها، إن لم يكن كلها، عن ذلك إذ ارتكزت الاستراتيجية الأساسية على الإغلاق والحظر بهدف كسر حلقة انتقال العدوى لتخفّف من منحنى الإصابات بما يمكّن القطاع الصحّي من التعامل مع أعداد المرضى. وهو ما نجح في حالة لبنان وتونس (76 % في تونس، و92% في لبنان انخفاض في نسبة الحالات منذ منتصف آذار/مارس وحتى 30 نيسان/أبريل) ولم ينجح في مصر (94% زيادة في حالات الإصابة منذ منتصف آذار/ مارس وحتى 30 نيسان/ أبريل).[24]

استخدمت الدول الثلاث علاقاتها الدولية سواءً لمواجهة الأزمة أو لدعم الدول المتضررة على سبيل التضامن الدولي، ففي مصر، كان هناك تواصل بين الحكومة المصرية والدول المتضررة من تفشي الفيروس، وتجلّى هذا في إرسال العديد من المساعدات والمستلزمات الطبية والبدلات الواقية ومواد التطهير لكلّ من الصين وإيطاليا ومؤخّرًا أيضًا بريطانيا، وتمّ ذلك من خلال وفود رسمية كانت على رأسها وزيرة الصحة في كلّ من زيارتي الصين وإيطاليا في محاولةٍ لتأكيد الحكومة المصرية

---

[22] «اللجنة الوزارية لإدارة أزمة كورونا»، https://bit.ly/2VzwKmD

[23] المقصود بمناعة القطيع أو Herd Immunity: عندما يكون معظم السكان محصّنين ضد الأمراض المعدية، فإن ذلك يوفر حمايةً غير مباشرة – أو مناعة القطيع (تسمى أيضًا حماية القطيع) – لأولئك الذين ليسوا محصنين ضد المرض. على سبيل المثال، إذا كان 80٪ من السكان محصنين ضد الفيروس، فإن أربعة من كل خمسة أشخاص يواجهون شخصًا مصابًا بالمرض لن يمرضوا (ولن ينشروا المرض أكثر). بهذه الطريقة، تتمّ السيطرة على انتشار الأمراض المعدية. اعتمادًا على مدى انتشار العدوى، عادةً ما يحتاج 70٪ إلى 90٪ من السكان إلى مناعة لتحقيق مناعة القطيع. المصدر:

What is Herd Immunity and How Can We Achieve It With COVID-19?, Johns Hopkins Bloomberg School of Public Health, Johns Hopkins University, https://bit.ly/3fE96yD

[24] يمكن مراجعة إحصاءات الدول المختلفة على: https://www.worldometers.info/coronavirus/#countries

على ضرورة التعاون على المستوى الدولي لمواجهة فيروس كورونا. [25] وبقي لبنان على تواصل مع الدول المتضررة من الأزمة بغرض التعاون واستقبال المساعدات، والتي ركّزت على بعض المعدات الضرورية، وذلك نظرًا إلى الأزمات وشحّ المواد التي تعاني منها أصلاً تلك الدول. ومن تلك الدول على سبيل المثال الصين التي، ومنذ بداية الأزمة، كانت على تواصل مع وزارة الصحة فتبادلت معها الخبرات والتجارب، وتمّ التشاور حول الإجراءات الوقائيّة والعلاج وتمّ تشارك الخطط وغيرها. كما قدّمت "الجالية الصينية في لبنان وشركات صينيّة تبرّعات للجانب اللبناني من مستلزمات طبيّة ومعدّات"[26]، كما تمّ التنسيق مع الحكومة اللبنانية لتقديم المساعدة إليها، وكذلك "التنسيق مع الجهات الصينيّة كالمصانع والشركات لتسهيل الشراء الحكومي للأجهزة والمستلزمات الطبيّة"،[27] وتتواصل وزارة الخارجية اللبنانية أيضًا مع الدول التي يعيش فيها مغتربون لبنانيون بغرض تأمين عودتهم إلى البلاد[28]. بينما تلقّت تونس مساعدات من الصين ومن إيطاليا لمواجهة المرض المتفشّي. ومن جهته عبّر رئيس الجمهورية عن استعداد تونس لتقديم المساعدة على الرغم من إمكانياتها المحدودة، الأمر الذي شكّل مدعاةً للسخرية والتهكّم خاصّةً على مواقع التواصل الاجتماعي. كما تم يوم السبت 11 نيسان/ أبريل 2020 إرسال بعثة طبية إلى إيطاليا، وكانت حركة رمزية تعبيرًا عن تضامن تونس مع إيطاليا. وتلقّت تونس مساعدات من الاتحاد الأوروبي لمواجهة الآثار الاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا. وقال سفير الاتحاد الأوروبي في تونس باتريس برجميني، في تغريدة على موقع "تويتر"، إنّ الاتحاد الأوروبي منح تونس مساعدات بقيمة 250 مليون يورو لمساعدتها على مواجهة الآثار الاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا. وفي تصريح تلفزيوني لوزير المال نزار يعيش قال إنّ صندوق النقد سيعطي تونس 400 مليون دولار مخصّصة لأزمة كورونا.[29]

ومنذ بدء أزمة فيروس كورونا، كانت هناك متابعة وتواصل مستمرّين بين الحكومات في الدول الثلاث وبين "منظمة الصحة العالمية". ففي مصر، في 25 آذار/ مارس 2020، اختتم فريقٌ من خبراء "منظمة الصحة العالمية" بعثة الدعم التقني المعنية بفيروس كورونا، وتمثّلت أهداف هذه البعثة في فهم الوضع الراهن، واستعراض أنشطة الاستجابة الحالية، وتوفير الدعم التقني الميداني حسب الاقتضاء، وتحديد مواطن القوة والفجوات لتوجيه أولويات الاستجابة. وصرّح مدير إدارة الأمراض السارية في المكتب الإقليمي للمنظمة وقائد فريق البعثة في مصر أنه "بعد عدّة أيامٍ من الاجتماعات والزيارات الميدانية المكثفة داخل وخارج القاهرة، نرى أنّ مصر تبذل جهودًا هائلة في مكافحة وباء كورونا. ويجري العمل على قدم وساق، لا سيّما في مجالات الكشف المبكر، والفحص المعملي، والعزل، وتتبُّع المُخالِطين، وإحالة المرضى.[30]

---

[25] الرئاسة: تجهيز طائرتين عسكريّتين بمستلزمات طبية مُقدّمة من مصر إلى إيطاليا، 4 نيسان/ أبريل 2020، المصري اليوم، https://www.almasryalyoum.com/news/details/1755516

[26] سفير الصين بلبنان: لم ننتصر بعد على كورونا وهناك تنسيق وتعاون مع الحكومة اللبنانية لمواجهة الوباء، 11 نيسان/ أبريل 2020، https://bit.ly/2V6RtiB

[27] المرجع السابق

[28] الرئيس دياب يترأس، مرجع سابق

[29] جريدة العرب الالكترونية ، https://bit.ly/2yKHUx9

[30] وفد "منظمة الصحة العالمية" يختتم عمل البعثة التقنية المعنية بمرض كوفيد-19 في مصر، 26 آذار/ مارس 2020، "منظمة الصحة العالمية" مكتب شرق المتوسط، https://bit.ly/2Vb1hlo

وكان لبنان أيضًا على تواصلٍ مع "منظمة الصحة العالمية"، سواءً لناحية حضور ممثّلة المنظمة اجتماعات يرأسها رئيس الحكومة، أو لجهة تحرّكه وفقًا لإرشادات وتوجيهات "منظمة الصحة العالمية"، فالتشدّد المطلق في خطة الطوارئ، بما يمليه عليه القانون تبعًا للبلد المعني، والتعبئة العامة لمدة أسبوعين إلى جانب الإرشادات الوقائية، هو المعيار المعتمد عالميًّا في محاولةٍ لكسر سلسلة الانتشار. وفي تونس، كان التواصل شبه دائم بين الحكومة ومنظمة الصحة بالخصوص من خلال حضور ممثّل المنظمة في اجتماعات دورية مع وزير الصحة بالإضافة إلى مساعدة المنظمة لتونس والمتمثّلة خصوصًا في معدات طبية. كما تراقب المنظمة استراتيجية الحكومة المعتمدة للتعامل مع تفشي الفيروس، وترتقي أيضًا نتائج التحاليل التي تجرى يوميًّا ونتائجها التي يقع نشرها بصفة يومية على بلاغ لوزارة الصحة وهو ما يعطي هذه الأرقام مصداقية.

بناءً عليه، يمكننا أن نتبيّن أنّ تطوّرات ومراحل إدارة الأزمة وخطّة الفتح المطروحة في لبنان وتونس هي تفاعلٌ مع التطورات، بينما في الحالة المصرية فهي تحوّلٌ من استراتيجيّةٍ إلى أخرى، أي التحوّل إلى استراتيجية "مناعة القطيع" التي سبق الإشارة إليها، الأمر الذي يشير إلى الضغوط التي تتعرّض لها الحكومة من مجموعات ضغطٍ اقتصاديّةٍ والتي أثبتت الأزمةُ أنها ليست على هامش السلطة كما ذهب العديد من التحليلات بعد عام 2013، إنما تشكّل هذه المجموعات جزءًا أساسيًّا من السلطة وهي قادرة على التأثير، بل وتغيير، سياساتٍ كان يبدو أنّ الدولة تسير بها في اتجاه آخر. فرأينا بدء تخفيض ساعات حظر التجوال وإعادة فتح بعض الأماكن التي بها زحام مثل الأسواق، على الرغم من أنه وفقا لتقرير صدر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، حول أثر فيروس كورونا على الأسر المصرية، فإن 52% من الأسر محل الاستطلاع رأت أن حظر التجوال هو الإجراء الاحترازي الأكثر أهمية في وقف انتشار فيروس كورونا يليه إغلاق الأماكن التي بها زحام بنسبة 42% من الأسر محل الاستطلاع.[31]ونجد أيضًا في مصر أنّ الحكومة فرضت المزيد من الأعباء على الفئات الأكثر ضعفًا وهشاشةً من غيرها، ويتمثّل ذلك في موافقة رئيس الوزراء على مشروع قانونٍ بشأن المساهمة التكافلية لمواجهة بعض التداعيات الاقتصادية الناتجة عن انتشار فيروس كورونا المستجد. وينصّ مشروع القانون على أن تُخصم شهريًّا، اعتبارًا من أول تموز/ يوليو 2020، لمدّة 12 شهرًا، نسبة 1% من صافي دخل العاملين في كافة قطاعات الدولة، المستحقّ من جهة عملهم أو بسبب العمل تحت أي مسمى، ونسبة 0.5% من صافي الدخل المُستحق من المعاش لأصحاب المعاشات، للمساهمة في مواجهة بعض التداعيات الاقتصادية الناتجة عن انتشار فيروس كورونا المستجد.[32] أما في التعامل على المستوى الدولي فقد كانت الحكومة المصرية أكثر كفاءةً إذ استخدمت أسلوب الدعم المتبادل وبادرت بتقديم مساعداتٍ للدول التي سبقت حالةُ الانفجار فيها الحالةَ المصرية، بدلًا من الاقتصار على الدعم المعنوي وطلب الإعانات. أما عن "منظمة الصحة العالمية" فكان واضحًا في الحالات الثلاث التواصل الدائم، إلا أننا لا نرى أثرًا ملموسًا لهذا التفاعل، إذ نرى أنّ دور المنظمة العالمية قد اقتصر على النصح والإرشاد والدعم المعنوي ولم يرقَ إلى دور المستشار أو الشريك أو حتى المنسق الدولي لتبادل الخبرات والمساعدات.

[31] تقرير أثر فيورس كورونا على الأسر المصرية حتى آيار/مايو 2020، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، https://bit.ly/3hU81nm

[32] لمواجهة خسائر كورونا.. الحكومة توافق على مشروع قانون بخصم 1% من الدخول و0.5% من المعاشات، 20 أيار/ مايو 2020، بوابة الشروق،https://bit.ly/3bVPnYc

ثانيًا: حالة الخدمات العامة وأزمة الوباء

في مجال الصحة تم تخصيص مستشفيات:	مصر	لبنان	تونس
على مستوى المحافظات وتوزيعها	عند بدء الأزمة خصصت وزارة الصحة 27 مستشفى (واحدة فقط لكل محافظة) لإجراء الفحص وتشخيص الحالات المشتبه بإصابتها مع حجز الحالات حتى ظهور النتيجة. فضلًا عن مستشفيات العزل الإيجابية التي جرى تجهيزها بالتتابع ليصل عددها آنذاك إلى ستة.[33] ومطلع أيار/ مايو وصل عدد مستشفيات العزل إلى 17 مستشفى موزعة على المحافظات المصرية.[34] هذا إلى جانب استقبال مستشفيات الحميات والصدر لحالات الاشتباه ومن ثم توجيهها إلى مستشفيات العزل في الحالات الإيجابية. وفي 3 أيار/ مايو 2020، كشفت وزارة الصحة، عن خطة من 3 مراحل لتجهيز 34 مستشفى حميات وصدر على مستوى الجمهورية، لتصبح مقارًا لعزل مصابي فيروس كورونا المستجد بشكل تدريجي بدلا	في ما خصّ الخدمات العامة الاستشفائيّة، ومع ارتفاع عدد الإصابات، أعلنت الحكومة أنّ كلّ محافظة باتت تحتوي على مستشفى حكومي مجهّز لاستقبال حالات كورونا وقد بلغ عددها حتى اللحظة عشر مستشفيات، وأنّ هناك مستشفيان حكوميّان قيد التجهيز، و18 مستشفى غير مجهّزة، وثمانية مختبرات معتمدة من قبل وزارة الصّحة لإجراء فحص "كوفيد 19".[37]	في محاولة لتفادي النقص الكبير في المعدات والتجهيزات الطبية، تمّ إعطاء الأولوية المطلقة للقطاع الصحي وإعلان حالة الطوارئ وفتح الباب للأطباء المتطوعين والمتخرجين الجدد من كليات الطب، كما تمّ تخصيص بعض النزل والمبيتات الخاصة بالطلاب للحجر الصحي للعائدين من الخارج بالإضافة إلى تبرع بعض المصحات الخاصة ببعض أسرة الإنعاش رغم وجود البعض الآخر الذي رفض التبرع بل وقع وضع تعريفة مبالغ فيها جدا لاستقبال مرضى كوفيد

[33] حسام بهجت، من غرفة عمليات «كورونا».. كيف تدير وزارة الصحة «الحرب»؟، 30 آذار/ مارس 2020، مدى مصر، https://bit.ly/2xaQqoD

[34] مصادر بـ«الصحة»: خطة لإحلال مستشفيات الحميات والصدر بدلا من «العزل» لعلاج مصابي كورونا، 6 أيار/ مايو 2020، بوابة الشروق، https://bit.ly/2TtGVc7

[37] المعلومات نقلاً عن التقرير اليومي الصادر بتاريخ 31 آذار/ مارس 2020 عن غرفة العمليات الوطنية لإدارة الكوارث التابعة للحكومة. ويمكنكم الاطلاع عليه عبر الرابط الآتي: http://drm.pcm.gov.lb/Media/News/D31-3-2020.pdf

	من مستشفيات العزل الحالية لتعود هذه المستشفيات لتأدية تخصصاتها الأصلية.[35] وفي 21 أيار/مايو، بدأت وزارة الصحة والسكان بضم جميع المستشفيات العامة والمركزية غير التخصصية لخدمة فحص الحالات المشتبه بها، بواقع 320 مستشفى؛ وذلك في إطار تسلسل استراتيجية التعامل مع الحالات الإيجابية من المصابين بفيروس كورونا.[36]		19 في المصحات الخاصة ممّا دعا البعض الى المناداة بمصادرة هذه المصحات ووضعها تحت تصرّف وزارة الصحة على اعتبار أنّ البلاد في حالة حرب حسب تصريحات المسؤولين.
المسحات	منذ ظهور أوّل حالة وحتى 27 آذار/ مارس الماضي، كانت وزيرة الصحة المصرية تذكر أن الوزارة لن تجري ما يعرف باختبار «PCR» سوى في حالتين فقط؛ إما للمخالط لحالة مصابة، أو للعائد من السفر. وبدايةً، منذ 8 نيسان/ أبريل ومع وصول الحالات في مصر إلى ألف حالة، تقلّصت شروط إجراء اختبار «PCR» بالمجان للمشتبه في إصابتهم بـ«كورونا»، إلى فقط ظهور الأعراض الحادة وخصوصًا الالتهاب الرئوي. وفقًا للمتحدث باسم وزارة الصحة، يزيد إجمالي عدد المسحات التي تم إجراؤها للمشتبه بإصابتهم منذ 14 شباط/ فبراير وحتى 12 نيسان/ أبريل	أعلن وزير الصحة أن عدد الفحوصات التي تم إجراؤها حتى تاريخ 22 أيار/ مايو بلغ سبعين ألف فحص، ويجب الوصول إلى مئة ألف فحص[39]. "يتم الاستفسار عن الحالات الموجودة في نطاق كل بلدية عن طريق طبيب القضاء في وزارة الصحة العامة حصرًا بما في ذلك اللبنانيين وغير اللبنانيين".[40] وقد "تبّدلت الأمور إلى حد كبير من بداية انتشار فيروس كورونا في لبنان إلى اليوم مع التطور الحاصل	عند بداية انتشار الفيروس، تمّ إجراء التحاليل بطريقة موجهة للعائدين من الخارج أو لمن خالط حالة إصابة إيجابية، وتمّ تخصيص رقم مجاني للمواطنين ليتصلوا به في حال وجود أعراض للمرض. وفي مرحلة لاحقة، تمّ تكثيف المسحات لكل الإطارات الطبية وشبه الطبية. بالإضافة إلى أنه، ومع رجوع تلاميذ البكالوريا والطلبة إلى الجامعات، تمّ

[35] مصر.. خطة لتجهيز 34 مستشفى لعزل مصابي كورونا، 3 أيار/ مايو 2020، سكاي نيوز عربية، https://bit.ly/2TspI2N

[36] الصحة: 320 مستشفى تبدأ في تقديم خدمات الكشف عن كورونا اليوم، 21 أيار/ مايو 2020، اليوم السابع، https://bit.ly/2ylmzua

[39] حسن أعلن خطة التحدي الحالي في مواجهة الانزلاق للتفشي الوبائي المجتمعي: الخطر حقيقي ويحتاج إلى تعاون الجميع وتطبيق الحجر ليس وجهة نظر، الوكالة الوطنية للإعلام، 22 أيار/ مايو 2020، http://nna-leb.gov.lb/ar/show-news/480377/nna-leb.gov.lb/nna-leb.gov.lb

[40] دليل مراكز الحجر الصحي، موقع رئاسة الوزراء، وحدة إدارة الكوارث، http://drm.pcm.gov.lb/

	2020، عن 25 ألف تحليل «PCR» بخلاف أكثر من 150 ألف تحليل الكاشف السريع للقادمين من الخارج والمخالطين وللأشخاص الذين ظهرت عليهم أعراض المرض. فيما أكدت "منظمة الصحة العالمية" في 28 آذار/ مارس أن مصر لديها القدرة على إجراء ما يصل إلى 200 ألف اختبار «PCR» للفيروس. وما زالت "منظمة الصحة العالمية" تطالب مصر بالتوسع في إجراء الاختبارات على مستوى الجمهورية بمنهجيّةٍ تقوم على زيادة عمل الاختبارات في جميع المحافظات، حيث أنّ إجراء الفحوصات بطريقة ممنهجة وعلميّة يؤدي إلى التحقق من البيانات الرسمية لحجم انتشار المرض[38].	والمستجدات الكثيرة الحاصلة، ففي ما يتعلّق بعدد الفحوص التي تجرى يوميًّا، يبدو واضحًا أنّ تقدّمًا بارزًا قد حصل منذ ذاك الحين. وبحسب (نقيبة أصحاب المختبرات في لبنان ميرنا) جرمانوس كان عدد المختبرات التي تجري فحص كورونا محدودًا إلى أن أصدر وزير الصحة قرارًا بتشكيل لجنة منبثقة من نقابة المختبرات ومن وزارة الصحة لمتابعة عملية تأهيل المختبرات في لبنان فيما حرص على تأهيل المختبرات الحكومية لتأمين الفحص مجانًا للناس. هذا إضافة إلى حملات الفحوص العشوائية في المناطق".[41] أما فحص كورونا في المستشفى الحكومي فهو مجاني لمن يحملون عوارض الفيروس، وللبقية فتكلفته 150 ألف ليرة (مئة دولار أميركي حسب سعر الصرف الرسمي)، وهي التكلفة التي وضعتها الوزارة "في مختبرات المستشفيات الجامعية"، على أن الكثير من المستشفيات[42]	إجراء مسحات للتلاميذ والطلبة والأساتذة. ويتم إجراء المسحات مجانًا في ثلاثة مختبرات في شمال البلاد ووسطها وجنوبها.

[38] رنا ممدوح، اختبارات الـ «PCR» لتحديد حالات الإصابة بـ«كورونا».. لمن تكون؟، 21 نيسان/ أبريل 2020، مدى مصر، https://bit.ly/36k09pO

[41] نقيبة أصحاب المختبرات للنهار: الفحص السريع بات متوفرًا في المختبرات اللبنانية، جريدة "النهار" اللبنانية، 6/ 5/ 2020، https://bit.ly/372x4zD

[42] جنى الدهيبي، كورونا ينتشر: خمسة مختبرات جديدة والفحص ب 150 ألف ليرة، المدن، 13/ 3/ 2020، https://bit.ly/309Y4vs

		الخاصة لا تلتزم بالتسعيرة المحددة.[43]	
الحجر الصحي للمرضى	كما سبق وأشرنا فإن وزارة الصحة المصرية حددت منذ بداية الأزمة عدد من المستشفيات لحجر وعزل المرضى المصابين بفيروس كورونا وعلاجهم وفقا للبروتوكولات المتفق عليها من منظمة الصحة العالمية. فاستراتيجية التعامل مع الحالات الإيجابية التي انتهجتها وزارة الصحة والتي بدأت منذ 13 شباط/ فبراير 2020 تمثلت في دخول جميع الحالات المُكتشفة لمستشفيات العزل، وفي 7 نيسان/أبريل 2020 سمحت الوزارة بدخول جميع الحالات المكتشفة لمستشفيات العزل وخروج الحالات البسيطة غير الحرجة للنزل والفنادق بعد 5 أيام. فيما اتبعت الوزارة بدءاً من مطلع ايار/مايو خطة دخول جميع الحالات البسيطة للنزل والفنادق مباشرة، وفي 14 ايار/مايو تم البدء في تجربة نظام العزل المنزلي للحالات البسيطة.[44]	كان لبنان من الدول القليلة التي اتّبعت آلية حجر جميع المرضى في المستشفى، لا الاعتماد فقط على الحجر الصحي المنزلي. على أنّ الدولة عمدت لاحقًا إلى اتّباع آلية تقوم على الحجر الصحي بالشراكة مع المحافظات والبلديات والمخاتير، وفي هذه الآلية ثلاثة أنواع من الحجر "الحجر الصحي المنزلي" و"المراكز المجتمعية" و"الحجر الصحي الجماعي". وتجدر الإشارة إلى أنّ "الحالات التي تخضع للحجر الصحي المنزلي أو المجتمعي أو المركزي هي جميعها حالات مخفّفة ومتوسّطة لا تستدعي الإحالة إلى المستشفى".[45]	في البداية، تمّ اعتماد الحجر الصحي المنزلي. ولكن عندما تبيّن عدم جدوى هذا الإجراء بسبب خرق بعض العائدين مقتضيات الحجر وقيامهم ببعض الزيارات العائلية ما أدّى إلى حالات عدوى جديدة في نطاق عائلاتهم، خصصت وزارةُ الصحة بالتعاون مع وزارة السياحة عددًا من النزل للحجر الصحي الإجباري، كما تمّ وضع جميع المرضى في المستشفيات.

[43] المستشفيات الخاصة حدّدت تسعيرة فحص الكورونا ب 150 الف ليرة... ولكن لا التزام، قناة أل بي سي، 15 آذار/ مارس 2020، https://bit.ly/2MtJKGa

[44] الصحة: 320 مستشفى تبدأ في تقديم، مرجع سابق

[45] الهامش: أصدرت وحدة إدارة الكوارث "الدليل المرجعي حول اختيار وإدارة مراكز الحجر الصحي" يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط الآتي: http://drm.pcm.gov.lb/Media/News/Lebanon-DRM-Quarantine-Reference-Manual-Final-Ar-.pdf

الحجر الصحي للعائدين من الخارج (من تحمّل التكلفة)	منذ بدء أزمة فيروس كورونا، برزت مشكلة الحجر الصحي للعائدين من الخارج خصوصًا بعد إيقاف حركة الطيران وبدء استقدام المصريين العالقين في الخارج، فقد أوضح المتحدث باسم مجلس الوزراء أنّ إقامة العائدين من الخارج في الفنادق المخصّصة للحجر الصحي (هي) على نفقتهم، على أنه سيتم تقديم الرعاية الطبية مجّانًا.[46] دعا هذا الأمر إلى الحديث عن ضرورة المساواة بين جميع العائدين من الخارج، وأن تتحمّل الدولة مصاريف الحجر للجميع. وقد أتى ذلك على الرغم من الإعلان رسميًّا عن صدور قرار رسمي من الرئيس بتحمّل الدولة لنفقات الحجر الصحي للعائدين من الخارج سابقًا لمواجهة كورونا.[47] وفي محاولةٍ للتعامل مع هذه الأزمة، قرّر رئيس الوزراء تجهيز المدن الجامعية في المحافظات المختلفة لتصبح مخصّصة لحجر العائدين من الخارج، على أن تتحمّل الدولة نفقاتهم. أما من يودّون الإقامة في الفنادق المخصصة للحجر الصحي فعليهم تحمّلها على نفقاتهم الخاصة.[48]	حتى تاريخ 15 أيار/ مايو لم تُلزم الحكومة العائدين من الخارج بالحجر الصحي، تاركةً آليّة ذلك إلى العائدين أنفسهم وتعهّدهم بالحجر المنزلي. و"رغم النقاشات التي طرحت أخيرًا لتجنّب سيناريو انتقال العدوى من العائدين، تبيّن أنّ آليّة إلزام هؤلاء (قد يصل عددهم إلى 19 ألفًا) بالحجر الصحي لم تتّضح بعد، وأنّها قد تتبلور خلال الأيام المُقبلة".[49]	لم يتحمّل العائدون إلى تونس مصاريفَ الحجر الصحي في الفنادق التي تمّ تخصيصها للغرض بالتنسيق مع وزارة السياحة ومع أصحاب الفنادق. وفي بعض المناطق التي لا تتوفر فيها فنادق تم تخصيص بعد المبيتات الجامعية للحجر الصحي.

[46] متحدث الحكومة : إقامة العائدين من الخارج في فنادق الحجر على نفقتهم والرعاية الطبية مجانًا، 31 آذار/ مارس 2020، جريدة المال، https://bit.ly/2WSlH9T

[47] رغم قرار تحمّل التكاليف للعائدين سابقًا.. السفارات تضيف تكاليف الحجر الصحّي على تذاكر الطيران كشرطٍ لعودة العالقين، 17 نيسان/ أبريل 2020، موقع درب، https://bit.ly/3eaHteL

[48] الحكومة تتحمل تكلفة العزل الصحي للعائدين من الخارج في المدن الجامعية ونزل الشباب، 5 أيار/ مايو 2020، اليوم السابع، https://bit.ly/3eaHteL

[49] هديل فرفور، احتمال تمديد الإقفال إلى ما بعد الاثنين: لا خطط جاهزة للحجر القسري على العائدين، جريدة "الأخبار" اللبنانية، https://bit.ly/2ymuOGo

أما بخصوص الأجهزة والمعدات الطبية، وحول ما إذا كانت هناك أزمات وكيفية التعامل معها، ففي تونس، برزت أزمةٌ في معدات الوقاية للأطباء وللمواطنين، ومن أهمها الكمّامات والقفازات ومعقم اليدين. ولتلبية حاجيات الذين يقفون في مقدمة مواجهة المرض من أطباء وممرضين وعمّال نظافة، تمّ اللجوء إلى السوق المحلية من خلال تسخير مصانع خياطة لتصنيع الكمامات بكميات كبيرة، وكذلك إلى السوق الخارجية خاصةً الصين إذ تمّ استيراد كميات كبيرة من المعدات الطبية، وقد شاركت طائرات عسكرية في جلب المعدات. وعلى الرغم من ذلك، لم تتوفّر الكمّامات بسهولة في كلّ المناطق.

في مصر، يواجه القطاع الصحي الحكومي أزمة كبيرة في عدد الأطباء والتمريض، ولهذا اضطرت وزارة الصحة إلى تغيير شكل المواجهة التقليدية للوباء، وذلك بغلق العيادات الخارجية في كل المستشفيات وتحويل طاقة العمل بكاملها إلى الوحدات الصحية، ويُعدّ هذا تعديلًا في مسار التعامل مع الأزمة، للاستفادة القصوى من الفريق الطبي الحالي.[50] إلى جانب ذلك، برزت أزمة أجهزة التنفس الصناعية، فقبل بداية أزمة فيروس كورونا، لم تكن مصر بحاجة إلى عددٍ كبيرٍ من أجهزة التنفس الصناعي، وفقًا لمحمد إسماعيل، رئيس شعبة المستلزمات الطبية في الغرف التجارية. ومع الأزمة، قامت هيئة الشراء الموحّد، بالتعاقد على شراء 500 جهاز تنفس صناعي جديد، من مستوردي الشعبة؛ ليصبح عدد أجهزة التنفس الصناعي في مصر 4500 جهاز، إضافة إلى 1000 جهاز تحت التصليح والصيانة، قد لا يصلح بعضها للعمل مرة أخرى. وقد حاولت الحكومة المصرية التعامل مع هذه الأزمة من خلال التوجيه لضرورة تصنيع جهاز تنفس صناعي في مصر، خاصة بعد أن تنازلت الشركة العالمية "ميدترونيك" عن حقوق الملكية الفكرية، في تغريدة على حسابها الرسمي على موقع تويتر.[51] إلى جانب دعم المبادرة المصرية لإنتاج 5000 جهاز تنفس صناعي؛ إذ تهدف هذه المبادرة إلى رفع سعة، وكفاءة غرف الرعاية المركزة؛

[50] علاء غنام، عناصر القوة والضعف في نظامنا الصحي لمواجهة أزمة كورونا المستجد، 13 نيسان/ أبريل 2020، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، https://bit.ly/2XjHDtH

[51] بعد 6000 إصابة.. هل نملك أجهزة التنفس الصناعي الكافية لعبور أزمة كورونا؟، 3 أيار/ مايو 2020، مصراوي، https://bit.ly/2ZtkU0J

وذلك بإعادة تصنيع 500 جهاز 560 PB باستخدام التصميمات التي أتاحتها إحدى الشركات العالمية؛ وذلك بعد إنتاج نموذج تجريبي، وإجازته من وزارة الصحة.[52]

وفي لبنان، وفي ظلّ أزمة اقتصاديّة خانقة تعيشها البلاد منذ سنين وقد بدأت مفاعيلها تتكشّف خلال السنوات الماضية، وتصل ذروتها خلال الأشهر الماضية، أتى كورونا ليكشف عورات المؤسسات في الدولة، وتحديدًا الصحية والقطاع الاستشفائي، على الرغم من المجهود الكبير الذي تقوم به وزارة الصحة في الآونة الأخيرة، فـ"بعد أشهر من تسلّط حاكم مصرف لبنان على الأموال المطلوبة لاستيراد المواد الطبية والمعدات الضرورية لمعالجة كثير من الأمراض والعمليات الجراحية ومناشدات المستشفيات والأطباء، لم تبادر أي جهة رسمية إلى الضغط على رياض سلامة لتحرير الأموال المحتجزة، ليكتشف المسؤولون فجأة النقص الحاد في مستلزمات أجهزة التنفس والألبسة الواقية للجهاز الطبي والتمريضي"،[53] وفي ظلّ هذا الشحّ في المستلزمات من جهة، وجشع التجار الذين عمدوا إلى تصدير البضاعة الموجودة إلى الخارج بهدف الربح من جهة ثانية، ارتفعت أسعارها بشكل كبير فأصدر وزير الاقتصاد قرارًا منع بموجبه تصدير هذا النوع من المعدّات.[54]

أما في ما يتعلّق بالتعليم، فقد قامت الدول الثلاث في بدايات مواجهة الأزمة بإغلاق المدارس والجماعات واعتمدت التعليم عن بعد عبر الإنترنت كوسيلة أساسية، كما خصّصت قنوات تلفزيونية لمساعدة التلاميذ والطلاب. ففي مصر، بعيد إيقاف التدريس في المدارس والجامعات، قامت وزارة التربية والتعليم بتوفير مواد الدراسة للمدارس على الإنترنت إلى جانب تخصيص قناة تلفزيونية لتقديم المواد التعليمية. وفي الجامعات، تمّ اللجوء إلى التعليم الإلكتروني في معظم الكليات والمعاهد.[55]

وفي لبنان، في 24 شباط/ فبراير، بدأت وزارة التربية "الحملة الوطنيّة للتوعية في مواجهة كوفيد 19". ثم أعلنت الوزارة إغلاق المدارس الرسميّة والخاصّة مؤقّتًا ثمّ تمديد الإغلاق، الأمر المستمر حتى تاريخ كتابة التقرير بسبب إعلان التعبئة العامة. وخلال تلك الفترة أعطت الوزارة توجيهاتها بضرورة التواصل الإلكتروني مع التلامذة مع غياب خطة طوارئ تحاكي تنوّع المجتمع والإمكانيّات والطبقات.[56] لتعود وتطلق خطّة "التعليم عن بعد"،[57] وكان رئيس "الجامعة اللبنانية" سبق الوزارة في تعميمٍ أصدره حول التعليم عن بعد. ولاحقًا أعلنت الوزارة تأجيل الامتحانات الرسمية ثم إلغاءها وإكمال العام الدراسي من بُعد من دون حضور.

---

[52] أحمد عزب وعلاء غنام، الدور المجتمعي المأمول لمواجهة أزمة كورونا، 5 أيار/ مايو 2020، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، https://bit.ly/3gcfey9

[53] هيام القصيفي، مؤشّرات انهيار المؤسسات، صحيفة "الأخبار" اللبنانية، 14 آذار/ مارس 2020، https://bit.ly/2X1AbEY

[54] وزير الاقتصاد: منع تصدير أجهزة أو معدات أو أدوات الحماية الشخصية الطبية الواقية من الامراض المعدية، https://bit.ly/3bVHvWr

[55] وزير التعليم: قرارات جديدة للتيسير على الطلاب، 26 آذار/ مارس 2020، المصري اليوم، https://www.almasryalyoum.com/news/details/1630172

[56] يمكن الاطلاع على مقالة فاتن الحاج التعليم عن بعد في زمن الـ"كورونا": المدرسة الرسمية الحلقة الأضعف، صحيفة "الأخبار" اللبنانية، 6 آذار/ مارس 2020، https://bit.ly/2w533RA

[57] الوزير المجذوب أطلق بمؤتمر مع الوزيرين عبد الصّمد وحواط تجربةَ التعليم عن بعد عبر البث التلفزيوني والمنصات الرقمية، 25 آذار/ مارس 2020، موقع وزارة التربية والتعليم العالي، https://www.mehe.gov.lb/ar/Activities/News/Details?ItemId=1987

وفي تونس فقد تمّ تعطيل الدراسة على كلّ المستويات، وتم تخصيص قناة تلفزيونية كقناة تعليمية، بالإضافة إلى التعليم عن بعد الذي اعتمدته بعض الجامعات وامتنع البعض الآخر لمس هذا الأمر– في رأيهم– بمبدأ تكافؤ الفرص، إذ لا إمكانية لجميع الطلبة لامتلاك حاسوب كما لا تتوفّر لديهم خدمة الانترنت التي وإن توفّرت فإنها تظلّ ضعيفةً في المناطق الريفية ولا تفي بالغرض. وفي هذا الخصوص، عارض اتّحاد الطلبة في الجامعات التونسية التعليمَ عن بعد. أما بعض الجامعات الخاصة في تونس ففعّلت تطبيقات التعليم عن بعد وتمّت مواصلة الدراسة.

وبخصوص المواد والسلع التموينية الأساسية، اتجهت تونس ولبنان ومصر إلى ضبط الأسعار. في لبنان، وفي ظل الغلاء الفاحش للسلع والمنتجات، أعلنت وزارة الزراعة إعداد مشروع "تحديد الأسعار" وإطلاق لائحة "توجيهية"، لا إلزامية، بأسعار الخضار والفاكهة، مشيرةً إلى أنّ الربح على البضائع لا يجب أن يتعدى الـ 20 أو الـ 30%، وأنّ الوزارة ستتلقّى الشكاوى عن أي مخالفة في الأسواق. وأعلنت وزارة الزراعة أيضًا مساعدتَها وزارة الاقتصاد لتسطير محاضر الضبط بحق المخالفين. وبحسب المحامي واصف الحركة، "دور وزارة الاقتصاد يتجاوز تسطير محاضر الضبط، إلى إمكانية توقيف المتلاعبين بالأسعار، سندًا إلى المادتين 685 و 686 من قانون العقوبات (مضاعفة العقوبة في حال طاول التلاعب أسعار المواد الغذائية الأساسية)، والمرسوم 83/73، وقانون حماية المستهلك رقم 2005/659".[58]

وفي تونس، لم يواجه تأمين معظم المواد التموينية أو الخضار أي مشكلة، ما خلا مادة السميد، أي الطحين، التي حصل فيها إشكال بسبب لجوء المواطنين إلى صنع الخبز في منازلهم. أما خدمات الماء والكهرباء فهي متوفرة كما جرت العادة ومن دون تغيير.

أما في مصر، وفي ما يتعلّق بالتموين والسلع الغذائية، أكد وزير التموين أنّ السلع الغذائية الاستراتيجية متوافرة بكميات كافية لمدة شهور وأنها ستكون متاحة من خلال المنافذ في كلّ الأوقات. وأيضًا متابعة وتأكيد أنّ السلع ستكون متوافرة بأسعار معقولة في كافة المنافذ التموينية على مستوى محافظات الجمهورية وذلك من خلال نشر سيارات الضبطية القضائية في جميع المحافظات لضبط المخالفات إلى جانب تخصيص أرقام لتلقّي شكاوى المواطنين.[59] كما ظهرت أزمات بخصوص سلع محددة، ونجحت الدول في التعامل معها بشكل سريع، ففي مصر على سبيل المثال، ظهرت لدى المواطنين احتياجات واسعة لأدوات التعقيم والكمّامات الطبية، والتي استغلّها التجار لصالحهم فحجَب بعضُهم هذه المواد أو رفع أسعارها، الأمر الذي أعقبته حملات رقابية واسعة من الدولة لمحاولة السيطرة على هذا الوضع. إلى جانب توفير الدولة لهذه المواد في المجمعات الاستهلاكية بأسعار معقولة[60]. إلا أنّ ذلك لم يكن مستمرًّا وخصوصًا تحت ضغط بعض كبار المنتجين وحديثهم حول الخسائر الاقتصادية الناتجة عن فرض الحظر الجزئي وإغلاق الأسواق ما أدّى إلى زيادة أسعار السلع التموينية

[58] إيلدة الغصين، وزير الاقتصاد: "توقّفوا عن أكل البيض والدجاج!"، صحيفة "الأخبار" اللبنانية، 17 نيسان/ أبريل 2020، https://bit.ly/2KgJSaM

[59] 13 إجراء لـ "التموين" لمواجهة فيروس كورونا.. تعرف عليها، 19 آذار/ مارس 2020، بوابة فيتو، https://bit.ly/2K95Axq

[60] الرقابة الإدارية تشن حملات على أماكن بيع وتخزين المنتجات الغذائية والمستلزمات الطبية لمواجهة جشع التجار، 5 نيسان/ أبريل 2020، بوابة الأهرام، http://gate.ahram.org.eg/News/2392708.aspx

وخصوصًا مع قدوم شهر رمضان الذي يتميّز بنسب الاستهلاك العالية.[61] وقد أدى ذلك إلى انخفاض ملحوظ في استهلاك الأسر المصرية لبعض السلع الغذائية وفقا لتقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، فإن استهلاك الأسر للحوم انخفض بنسبة 25 % والطيور والأسماك بنسبة 22.8%، و17.5 % على التوالي، وأيضا الفواكه بنسبة 14.5%.[62]

وفي تونس، منذ بداية الحظر الصحي، كانت هناك أزمة في توزيع المواد الغذائية الأساسية مثل الطحين الذي أقبل عليه التونسيون لصناعة الخبز في بيوتهم ولم يعد متوفّرًا خاصةً في المدن الكبرى رغم اشتغال المخابز وتوفّر الخبز فيها بطريقة عادية. وأصدرت رئاسة الحكومة في هذا الخصوص مرسومًا نصّ على عقوبة بالسجن لمدة ثلاث سنوات وغرامة مالية 300 ألف دينار (تتجاوز المئة ألف دولار) ضدّ شخصٍ يتعمد احتكار المواد الاستهلاكية ويتلاعب بالمواد المدعمة، مضيفًا أنّ من بين العقوبات، هناك عقوبة إغلاق المحل لمدة 6 أشهر وفي حال العود تصبح سنة كاملة وفي صورة تكرار المخالفة يتم الغلق النهائي.[63]

وفي لبنان، أعلن مجلس الوزراء في آذار/ مارس أنه "سيتم توزيع حصص غذائية على كافة الأراضي اللبنانية من قبل الهيئة العليا للإغاثة واتحاد البلديات على المواطنين اللبنانين".[64] وقد عمد الجيش إلى توزيع المساعدات والحصص الغذائية على العديد من العائلات وهيحصص غذائية مقدمة كهبة من الهيئة العليا للإغاثة وذلك في إطار برنامج التعاون العسكري ـ المدني(CIMIC). كما توّلت الأحزاب توزيع الحصص الغذائية في مناطقها. إلى ذلك، عمد الكثير من المؤسسات التموينية والمتاجر والتعاونيات إلى تحديد الكمية التي يمكن للزبون الواحدة الحصول عليها من أصناف معينة. وبعد ضغط من كارتيل المطاحن والمخابز، خضع وزير الاقتصاد للضغوط فكانت النتيجة "أن أصدر قرارًا "حدّد بموجبه وزن 900 جرام كحدّ أدنى لربطة الخبز مقابل سعر 1500 ليرة لبنانية، (دولار وفقًا للسعر الرسمي) فيما كانت تُباع الربطة بوزن 1000 غرام مقابل 1500 ليرة لبنانية (دولار وفقًا للسعر الرسمي). أما ربطة الخبز حجم وسط، فحدّد لها 400 غرام كحدّ أدنى بسعر 1000 ليرة لبنانية (0.66 سنت) كحدّ أقصى".[65]

وفي تونس، قامت وزارة التجارة، بالتعاون مع الأمن والجيش، بتوزيع المؤن التي عرفت انقطاعًا في بداية الأزمة وتمثّلت خاصةً في مادة الطحين على المحلات والبقالات الكبرى ليلًا لتفادي ازدحام المواطنين أما بقية المواد فلم تشهد نقصًا ولا انقطاعًا، إنما تم رفع بعض أسعار المواد خاصةً الخضار واللحوم.

---

[61] للمزيد على سبيل المثال: 20 جنيهًا ارتفاعًا في أسعار اللحوم بالأسواق.. ومواطنون: أسعارها مولعة وكل منطقة بسعر، 8 نيسان/ أبريل 2020، بوابة الشروق، https://bit.ly/3cH7qBD

[62] تقرير أثر فيورس كورونا على الأسر المصرية حتى آيار/مايو 2020، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، https://bit.ly/3hU81nm

[63] مرسوم من رئيس الحكومة عدد 10 لسنة 2020 مؤرخ في 17 أبريل/ نيسان 2020 يتعلق بضبط أحكام خاصة لزجر مخالفة قواعد المنافسة والأسعار

[64] إذاعة النور، 19 آذار/ مارس 2020، 7XRTSz2https://bit.ly/

[65] رلى إبراهيم، وزير الاقتصاد يخضع لكارتيل الأفران: تشريع سرقة الرغيف، جريدة "الأخبار" اللبنانية، 3 حزيران/ يونيو 2020 https://bit.ly/375g6k6

وفي مصر، أكد وزير التموين على أن السلع والمواد التموينية والخبز المدعّم ستكون متاحة للمواطنين في كافة منافذ بيع السلع التموينية الموجودة في محافظات مصر في كل الأوقات، بالإضافة إلى توفير القوات المسلحة للعديد من السلع الأساسية والتموينية من خلال منافذ جهاز الخدمات العامة وجهاز مشروعات الخدمة الوطنية الثابتة والمتحركة على مستوى محافظات الجمهورية.[66]

في ما يخص الخدمات الأساسية، حاولت الدول توفيرها للمواطنين كالكهرباء والغاز والمياه وذلك في ظل الضغط على هذه الشبكات بسبب بقاء المواطنين في المنازل لفترات طويلة. إلا أنّ ذلك لم يمنع ظهور المشكلات، فالإجراءات التي اتخذتها الحكومة لا تكفي إذ تعاني، حتى اليوم، جلُّ المستشفيات من نقصٍ فادحٍ في المعدات الطبية الضرورية لممارسة العمل من كمّامات طبية وقفازات وغيرها.

إلى جانب قطاع الصحة، لا تُعتبر الخدمات المقدّمة التي تخصّ التعليم ذات جدوى بسبب افتقار عدد كبير من التلاميذ والطلاب إلى وسائل الاتصال التكنولوجية أو عدم توفر شبكة الانترنت في بعض المناطق الريفية. كما ظهرت بعض الأزمات مثل أزمة المياه في مصر، نتيجة لانقطاعات المياه المتكررة[67] في مناطق مختلفة الأمر الذي يؤثّر سلبًا على أحد أهم التعليمات الوقائية من فيروس كورونا وهو استمرار غسل الأيدي بشكل دوري. وحاولت الحكومة التعامل مع شكاوى المواطنين من خلال توزيع انقطاع الخدمات على المناطق بشكل يمنع من انقطاعها لفترات طويلة في منطقة واحدة.[68] تجدر الإشارة إلى أن الحكومة المصرية لم تقم بتأجيل تحصيل فواتير الكهرباء والغاز، ولكنها أتاحت خدمة الاستعلام والدفع والتحصيل الإلكتروني لفواتير الكهرباء لمختلف أنواع العدادات وأيضًا فواتير استهلاك الغاز الطبيعي.[69] وأيضًا أزمة الكهرباء في لبنان، ففي ما خصّ هذا القرار الشائك، اقتصرت القرارات على "تكليف وزير الطاقة التفاوض مع الحكومات والشركات الراغبة في تقديم المساعدة في مجال بناء محطات توليد الطاقة وتمويلها وتشغيلها في لبنان كي يتسنى للوزير دراسة العروض والعودة بمعلومات ملموسة إلى مجلس الوزراء". [70] كما "أخذت بعض البلديات على عاتقها دفع فواتير الاشتراك المولّد الكهربائي للسكّان ضمن نطاقها، وهناك أخرى تمتلك المولدات قررت إعفاء السكّان من دفع الفواتير".[71]

وبالنسبة للوضع في تونس، فقد بقيت خدمات الماء والكهرباء متوفرة كالعادة من دون تغيير. كما أقرّت الحكومة تأجيل دفع فواتير الكهرباء والغاز والماء طوال فترة الحجر الصحي.

في ما يتعلق بخدمات الإنترنت، اتخذت الدول الثلاث بعض الإجراءات لتعزيز تقديم الخدمة في ظل أزمة الوباء. ففي تونس، قامت شركات اوردو واتصالات تونس وأورونج بتخفيض أسعار خدمات الانترنت من الساعة الواحدة ليلاً وحتى الساعة

---

[66] القوات المسلحة توفر المطهرات والسلع الأساسية للمواطنين لمواجهة كورونا، 24 آذار/ مارس 2020، بوابة الشروق، https://bit.ly/2ztHqvA

[67] أزمة في الجيزة بسبب استمرار انقطاع المياه.. والمحافظة توضح الأسباب، 16 آذار/مارس 2020، اليوم السابع، https://bit.ly/3bWFmdB

[68] نفس المرجع.

[69] للمزيد يمكن الاطلاع على: https://www.almasryalyoum.com/news/details/1745362 ، و https://bit.ly/3cqavXh

[70] الرئيس دياب يترأس الاجتماع التنسيقي الأول الخاص بمبادرة كورونا، موقع رئاسة مجلس الوزراء، 20/ 3/ 2020، http://pcm.gov.lb/arabic/subpg.aspx?pageid=17384

71 محمد علوش، دور البلديات في أزمة الكورونا: بين الصلاحيات الواسعة والقدرات الضعيفة، 28/ 3/ 2020، https://bit.ly/3bQqjl1

العاشرة صباحًا لحثّ المواطنين على المكوث في بيوتهم. وفي لبنان، فكانت قد خُصّصت منذ بضع سنوات خدمةٌ لطلاب الجامعات، غير أنّ هذه الخدمة، وتحديدًا في هذه الأزمة إلى جانب خطة التعليم عن بعد، لا تكفي الطلاب الذين علت صرخاتهم مطالبةً بزيادتها وتحسين خدمة الانترنت. وطالب الطلاب بزيادة "باقة الطلاب" (GB 5) شاكين أنها "ليست كافية لاستخدام التطبيقات الجديدة والقيام بالبحوث المطلوبة والتواصل مع الأساتذة". وفي مصر، أعلنت وزارة الاتصالات عن توفير وزيادة سعات التحميل الشهرية الخاصة باشتراكات الانترنت المنزلي للأفراد بنسبة 20% بتكلفة 12 مليون دولار تتحمّلها الدولة وذلك لكافة شرائح المستخدمين بالتنسيق مع شركات مقدّمي خدمات الإنترنت بهدف دعم إتاحة التعليم عن بعد والخدمات الأساسية، وأيضًا توفير الإتاحة المجانية للمواقع الإلكترونية الخاصة بوزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي والمجهزة لتقديم المحتوى التعليمي اللازم لاستكمال وتيسير العملية التعليمية عن بعد بهدف عدم تحميل أولياء الأمور أو الطلبة أي أعباء مادية إضافية. كما عملت الوزارة بالاتفاق مع مشغّلي المحمول على توفير منصات رقمية مجانًا لاستضافة المواد العلمية والمحاضرات لطلاب المدارس والجامعات من خلال التعاون بين وزارتي التربية والتعليم، والتعليم العالي مع مشغّلي التليفون المحمول بمصر بهدف دعم تيسير عملية التعليم عن بعد لحين تجاوز الأزمة.[72]

نجحت حكومات الدول الثلاث في توفير المواد التعليمية من خلال شبكة الإنترنت، إلا أنّ وجود عددٍ من المشكلات البنيوية المتعلّقة بالوصول السهل والسريع لشبكة الإنترنت أثّر على تقديم هذه الخدمة للطلاب والتلاميذ وأسرهم، فشكا بعضُ الأهالي من ضعف خدمات الإنترنت في الكثير من المناطق ما أعاق استمرار العملية التعليمية بسلاسة. إلى جانب ذلك، لا تمتلك العديد من الأسر في الأساس، بسبب أحوالها المادية، خدمات الإنترنت، الأمر الذي أثّر على حصول أبنائها على الخدمات التعليمية المتاحة من خلال الإنترنت وهو ما سيؤثر سلبًا على تقدمهم في المراحل التعليمية المختلفة ما يعبّر عن أزمة في تكافؤ الفرص وفي توزيع الأعباء المرتبطة بالإغلاق الناتج عن الفيروس.

ونتوقف هنا عند الحالة اللبنانية التي كانت تعاني قبل أزمة كورونا من أزمة اقتصادية خانقة أدّت إلى انفجار أنتفاضة شعبية. أتى كورونا ليكشف عورات المؤسسات في الدولة، وتحديدًا الصحية والقطاع الاستشفائي، على الرغم من المجهود الكبير الذي تقوم به وزارة الصحة في الآونة الأخيرة، فقد سبق الإشارة إلى تسلّط البنك المركزي على الأموال المطلوبة للتعامل مع الأزمة.[73] وفي ظلّ هذا الشحّ في المستلزمات الأساسية من جهة، وجشع التجار الذين عمدوا إلى تصدير البضاعة الموجودة إلى الخارج بهدف الربح من جهة ثانية، ارتفعت أسعارها بشكل كبير فأصدر وزير الاقتصاد قرارًا منع بموجبه تصدير هذا النوع من المعدّات.[74]

على الرغم من كل هذه الجهود في الدول الثلاث، ظلّت فئات بعيدة عن شبكات الحماية التي تشكّلت خلال الأزمة، ففي الإجراءات الخاصة بتوفير مساعدات مالية للفئات ضعيفة الحال، لم تقدّم الحكومة أي حلول للعمال والتقنيين في القطاع الخاص الذين مازال يُجبر كثير منهم على العمل في ظلّ هذه الظروف. ولم تقدّم أي إجراءات دقيقة تُذكر لصالح صغار ومتوسطي الفلاحين أو للعمال الفلاحيين، كما لم تقدّم شيئًا للعاملين في القطاع غير المهيكل ولمئات الآلاف من الفقراء

[72] 10 إجراءات من "الاتصالات" لمواجهة فيروس كورونا.. تعرف عليها، 7 نيسان/ أبريل 2020، اليوم السابع، https://bit.ly/3cqvFEN

[73] هيام القصيفي، مؤشّرات انهيار المؤسسات، مرجع سابق

[74] https://bit.ly/2UUUzou

غير المسجّلين في قائمات وزارة الشؤون الاجتماعية. لكنّ الحكومات حاولت تدارك هذا الأمر وأقرّت إجراءات جديدة لتسجيل العمالة غير المسجلة في كل دولة بشكلٍ مختلف، فمصر استخدمت بشكل واسع التطبيقات التكنولوجية، بينما في تونس حدّدت طرقًا للتواصل بالسلطة المحلية ووضع طلب بغرض الحصول على مساعدة مالية تتمثّل بحوالي 80 دولارًا.

لكن تجدر الإشارة هنا إلى محاولات الحكومات للتعامل مع هذه الفئات، ففي مصر كان هناك بعض الإجراءات التي تم اتخاذها بشأن خدمة صرف الرواتب لكبار السن وذلك لمنع التكدّس في مواجهة فيروس كورونا. وقد أوضحت وزارة التضامن الاجتماعي أنه تمت دراسة سيناريوهات ومقترحات عدّة للحدّ من التكدّسات في مكاتب هيئة التأمينات ومنافذ الصرف وتم الاستقرار على وضع آلية لتقسيم أصحاب الرواتب على أيام متفرقة طوال الأسبوع الأول من شهر نيسان/ أبريل. وأوضحت وزيرة التضامن أن هذه الخطة تم وضعها بناء على تحليل طرق ومعدلات الصرف في آذار/ مارس 2020، وكذلك تحليل فئات القائمين بالصرف خلال آذار/ مارس، ليتم وضع الخطة بشكل يحقق عدم التكدس ويحافظ على مصالح القائمين بالصرف من أصحاب الرواتب والمستفيدين منها. فقد تقرر بشكل استثنائي السماح لكافة البطاقات التي كانت متوقفة بسبب عدم القيام بعملية تحديث البيانات والتنشيط التي يتم إجراؤها كل 6 أشهر دون توقف أو طلب إعادة التنشيط خلال الأشهر الثلاثة المقبلة أيضًا.[75]

كما قدمت الدولة عددًا من الإعفاءات والتأجيلات استجابة لهذه الأزمة، منها ما حصل في مصر من تأجيل أقساط القروض وبطاقات الائتمان لمدة 6 أشهر، وإلغاء الرسوم والعمولات المطبّقة على رسوم نقاط البيع والسحب من الصرافات الآلية والمحافظ الإلكترونية لمدة 6 أشهر، وإتاحة الحدود الائتمانية اللازمة لتمويل رأس المال العامل وبالأخص صرف رواتب العاملين في الشركات. إضافةً إلى الإعلان عن تثبيت وعدم زيادة أسعار الكهرباء لباقي الاستخدامات الصناعية لمدة تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات مقبلة، ورفع الحجوزات الإدارية على كافة الممولين الذين لديهم ضريبة واجبة السداد مقابل سداد 10% من الضريبة المستحقة عليهم وإعادة تسوية ملفات هؤلاء الممولين من خلال لجان فضّ المنازعات، وتأجيل سداد الضريبة العقارية المستحقّة على المصانع والمنشآت السياحية لمدة 3 أشهر، وخفض سعر ضريبة توزيع الأرباح الرأسمالية للشركات المقيدة بالبورصة بنسبة 50% لتصبح 5%، ورفع الحجوزات الإدارية على كافة الممولين الذين لديهم ضريبة واجبة السداد مقابل سداد 10% من الضريبة المستحقة عليهم وإعادة تسوية ملفات هؤلاء الممولين من خلال لجان فضّ المنازعات.[76]

وفي لبنان، تمّ تعليق كافّة المهل المتعلّقة بالموجبات التي تترتّب على المكلّفين بالضرائب والرسوم التي تحققها وتحصّلها مديرية الماليّة العامة، والتي لم تصدر قرارات تمديد لها وتنتهي مهلها في الفترة الممتدة ما بين 2020/3/01 وتاريخ صدور إنهاء حالة التعبئة العامة. إلى جانب الإجراءات والمقررات الآتية:

[75] التضامن تعلن إجراءات جديدة لصرف معاشات أبريل ومنع التكدس بسبب كورونا، 24 آذار/ مارس 2020، بوابة الشروق، https://bit.ly/2xVSDV6

[76] تسهيلات حكومية جديدة لرجال الأعمال.. وتقديم موعد صرف رواتب نيسان/ أبريل، 6 نيسان/ أبريل 2020، المنصة، https://vvw.almanassa.net/ar/story/13995

– يُعفى من الرسوم الجمركية ورسم الاستهلاك الداخلي، ولمدة شهرين اعتبارًا من تاريخ 15 آذار/ مارس، استيراد المستلزمات والمعدات الطبية والاستشفائية والمخبرية المنحصر استعمالها بالوقاية من فيروس كورونا ومعالجة حالات الاصابة به، إضافةً إلى قبول الهبات التي تشملها.

– خفض التعرفة على الساعات الدولية والمحلية والإضافية المطلوبة من شركات الانترنت وشركات نقل المعلومات DSP & ISP وذلك بصورة استثنائية ولمدّة محدودة لإعطاء التسهيلات إلى مشتركيها في ظروف التعبئة العامة بشأن فيروس كورونا.

– تمديد العمل لغاية 30 حزيران/ يونيو 2020 بأحكام المرسوم رقم 6036 تاريخ 23 كانون الأول/ ديسمبر 2019 والمتعلّق بتمديد مفعول براءة الذمّة التي يصدرها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

وفي تونس، تم إقرار جملة من الإجراءات الخاصة بتأجيلات أو إعفاءات ديون أو قروض على ذمة المواطنين والمؤسسات، وتمثّلت خصوصًا بـ:

– "تأجيل دفع الأداءات لمدة 3 أشهر ابتداء من أول أبريل/ نيسان.

– تأجيل دفع المساهمة في الضمان الاجتماعي للثلاثية الثانية لمدة 3 أشهر.

– تأجيل خلاص أقساط الديون البنكية والمؤسسات المالية لمدة 6 أشهر.

– جدولة الديون الجبائية والديوانية لمدة 7 سنوات.

– تمكين المؤسسات من قروض جديدة للتصرف والأشغال.

– التمكين من استرجاع فائض الأداء على القيمة المضافة في أجل أقصاه شهر.

– إقرار عفو جبائي وديواني لفائدة المطالبين بالأداءات المتخلدة بذاتهم.

– إعفاء المؤسسات التي أبرمت صفقات عمومية وتعطل إنجازها نتيجة أزمة الكورونا من خطايا التأخير لمدة أقصاها 6 أشهر".[77]

بناءً عليه، استفادت بعض فئات المجتمع من هذه الإجراءات أكثر من غيرها. في لبنان الذي يشهد أزمة نقدية واقتصادية خانقة، توالت خلال الفترة الماضية تعاميم المصرف المركزي ومنها تلك المتعلّقة بإمكانية سحب الدولار وفق سعر صرف يبلغ 2500 ليرة في حينه لحساباتٍ لها سقف معيّن، ثمّ وفق سعر صرف للدولار الواحد يبلغ 3000 و 3200 ليرة. غير أنّ هذه القرارات والتعاميم لا تشكل سوى التفاف على حقوق صغار ومتوسّطي المودعين من المصارف التي تحجز أموالهم وكانت تسرقها طوال العقود الماضية، سواءً السرقة المقننة بفعل الهندسات المالية بالشراكة مع البنك المركزي أو غير المقننة. وفي ما خصّ مسألة القصّ من ودائع كبار المودعين فقد أُسقطت "الفكرة" قبل أن تصبح اقتراحًا بفضل "الطبقة الحاكمة".

مثال آخر من لبنان: لم تتحمّل الدولة مسؤولية تكاليف تذاكر السفر للمغتربين الراغبين بالعودة، وتحديدًا لغير المقتدرين والطلاب منهم، تاركةً الأمر بيد شركة "طيران الشرق الأوسط" (الميدل إيست)، والمملوكة من الدولة، التي استغلّت الفرصة

[77] بوابة رئاسة الحكومة التونسية ، https://bit.ly/3e1S7Fz

للتعويض عن خسائرها في ظلّ إقفال المطار، فتعدّت أسعار تذاكر سفرها لهؤلاء المستوى المعمول به في الأعياد والمناسبات. وبعد ارتفاع الأصوات المعترضة والمناشدة تحملَ الحكومة الكلفة، او خفض سعر التذاكر، أعلنت الحكومة أن رئيس مجلس إدارة الشركة محمد الحوت سيعلن عن تخفيض أسعار عدد من التذاكر في ما وصفه وزير الأشغال العامة والنقل ميشال نجار بـ"المبادرة" التي يقوم على إثرها الحوت بتقديم حسم على تذاكر السفر للطلاب اللبنانيين المحتاجين الراغبين بالعودة، ليعود رئيس الوزراء ويعلن أنّ الوزراء المعنيين سيعلنون دعم الطلاب الذين يريدون العودة إلى لبنان، ليس على صعيد تذكرة السفر فحسب، بل الإقامة في لبنان.[78]

وعلى سبيل المثال أيضًا من مصر، نجد المستثمرين في البورصة، خصوصًا بعد التسهيلات التي وفرتها لهم الدولة في أعقاب الأزمة كدعم الطاقة في المصانع والمنشآت السياحية إلى جانب التأجيلات المتعلقة بالضرائب العقارية والإعفاءات وخفض الضرائب في البورصة. [79]

أما في تونس، فالشركات والمؤسسات هي الأكثر استفادة من الإعفاءات والإجراءات التي اتخذتها الحكومة، إذ تمّت جدولة الديون الجبائية، أي الضرائب المتوجّبة على هذه الشركات، لمدّة سبع سنوات، بالإضافة الى تمكينها من قروض جديدة للتصرف والأشغال.

ويظهر من هذه الإجراءات أنّ هدف الحكومات في الأساس هو التعامل مع الأزمة لا دعم الفئات المتضررة، فالإعفاءات تتعلق باحتياجات أساسية وطبية، والتأجيلات يظهر أنّ غرضها فقط هو ضمان عدم التزاحم إلى درجة أنّ مصر سمحت للمصارف أن تحصّل فوائد عن تأجيلات سداد القروض، وعلى الرغم من أن تونس خصصت دعم للفئات المتضررة لكنها ليست الأساس في منهج التعامل مع الأزمة كما يظهر من باقي الإجراءات، فالقطاعات الأكثر استفادة هي رجال الأعمال وأصحاب الشركات والمصانع كما رأينا في حالة مصر.[80]

صحيح أنّه ستكون هناك تأثيرات اقتصادية لهذه الأزمة وستلحق الضرر ببعض المؤسسات، لكن هذه مسألة يمكن إرجاءها إلى حين الخروج من الأزمة والتصدي للوباء، إلا أنّ الحكومات ارتأت غير ذلك ورصدت الجزء الأكبر من الاعتمادات "لحماية المؤسسات" بل مكّنت الشركات الكبرى من جملة من الامتيازات لا يمكن تبريرها[81]. هناك بعض الإعفاءات التي ستساهم في تخفيف حدة الضغوط على المواطنين كقرار تأجيل تسديد أقساط القروض والبطاقات الائتمانية وكذلك قرار التعجيل بصرف رواتب العاملين لشهر نيسان/ أبريل، ولكن نجد إجمالاً أنّ الفئات الأكثر استفادة من هذه الإعفاءات هي

[78] للمزيد، الاطلاع على https://bit.ly/2WQNxTR خضر حسان، حقيقة "عودة المغتربين": الميدل إيست تتاجر والحكومة تفاخر، 6 نيسان/ أبريل 2020، موقع المدن.

[79] مصر.. حزمة إجراءات اقتصادية لتفادي آثار "كورونا"، 17 آذار/ مارس 2020، سكاي نيوز عربية، https://bit.ly/34Hv2ns

[80] تسهيلات حكومية جديدة لرجال الأعمال.. وتقديم موعد صرف رواتب نيسان/ أبريل، 6 نيسان/ أبريل 2020، المنصة، https://vvw.almanassa.net/ar/story/13995

[81] المصدر السابق.

رجال الأعمال وأصحاب الشركات والمصانع. ففي مصر ووفقا لتقرير صادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، حوالي 26% من الأفراد أصبحوا معطلين، إلى جانب أنه 73.5% من الأفراد أقروا بانخفاض دخولهم منذ بداية الأزمة.[82]

يظهر ممّا سبق أنّ لطبيعة النظام السياسي من ناحية درجة انفتاحه أحيانًا تأثيرٌ كبير، فرغم أن مركزية القرار في مصر أكبر منه في الحالة التونسية إلا أننا نرى بوضوح أن تأثير مراكز القوة الاقتصادية على القرارات كان أكبر منه عن في الحالة التونسية والتي قد يكون اتساع الهامش الديمقراطي فيها سببًا مباشرًا لعدم وقوعها في هذا المأزق. كما أبرزت الأزمة أن مختلف الدول في منطقتنا تمتلك موارد يمكن حشدها واستخدامها، ولكن يبقى السؤال: لصالح من تستخدم؟ فالحالة اللبنانية كما رأينا الاستخدام السياسي فيها للأزمة، مثالا على ذلك. على الجانب الآخر نرى أن هناك موارد في الدولة كان يجب استخدامها بشكلٍ أو بآخر في ظل الأزمة، ولكن حفاظًا على مصالح فئات محدودة، تمّ تجاهل الاستعانة بها، ومنها موارد القطاع الخاص، خصوصًا في القطاع الصحي، وكذلك موارد تابعة لمؤسسات في الدولة أو أحزاب، وقد تمّ ترك استخدام هذه الموارد رهنًا لإرادة مالكيها. وإن كان هذا الأمرُ مقبولاً خلال الأوقات الطبيعية، إلا أنّه في ظلّ أزمةٍ كالتي تواجهنا، والتي تحتاج إلى تخطيطٍ شامل، كان على الدولة إدماج هذه الموارد في خطّتها، حتى وإن حصل ذلك بعد التنسيق مع هذه الفئات.

[82] تقرير أثر فيورس كورونا على الأسر المصرية حتى آيار/مايو 2020، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، https://bit.ly/3hU81nm

ثالثا: من أين يأتي المال: كيف خصّصت كل دولة مواردها لمواجهة الأزمة؟

في مصر، وفي خطابٍ لرئيس الجمهورية، صرّح الأخير بتخصيص مبلغ 6 مليارات دولار لمواجهة فيروس كورونا. من جانبه، تحدّث وزير المال حول تخصيص الوزارة نحو 11 مليون دولار لوزارة الصحة لمواجهة تفشي الفيروس[83]. وبحسب موقع (المال الإخباري) ونقلًا عن الحكومة المصرية فإنّ الـ 6 مليار سيتم توفيرها من خلال الأموال المدرجة ضمن احتياطيات الظروف الاستثنائية من دون إجراء أي تعديل على الموازنة الحالية.[84] وخلافًا لذلك، فإنّ خطة تخصيص هذا المبلغ لمواجهة الفيروس لا تزال غير واضحة.

من ناحية أخرى، قدّم البنك الدولي لمصر منحةً قدرها 7.9 مليون دولار، هدفُها الأساسي دعمُ جهود الحكومة المصرية في مواجهة تفشي وباء كورونا في مصر [85]. إلى جانب ذلك، وافق صندوق النقد الدولي في منتصف أيار/ مايو على منح مصر قرضًا طارئًا بقيمة 2,77 مليار دولار لمساعدة البلاد على التعامل مع وباء كورونا بهدف مساعدة مصر في تمويل "الإنفاق الموجه والمؤقت بهدف احتواء الوباء وتخفيف أثره الاقتصادي" وفقًا لنائب المدير التنفيذي للصندوق.[86]

إلى ذلك، تضمّنت الموازنة العامة للسنة المالية الجديدة، والتي كشفت الحكومة المصرية بعض ملامحها في منتصف آذار/مارس 2020، بعضَ الإجراءات الاستثنائية الهادفة إلى احتواء الآثار الاقتصادية لانتشار فيروس كورونا وتحسين قدرة المواطنين الاستهلاكية وسط مخاوف حدوث تباطؤ اقتصادي. وتضمّنت هذه الإجراءات تحسين دخول العاملين بأجر، بالإضافة إلى زيادة الضرائب على الفئات الأكثر دخلًا لتوفير الموارد اللازمة لمواجهة الفيروس ومساندة الفئات الأكثر فقرًا. ومن أبرز الإجراءات الجديدة زيادةُ حد الإعفاء الضريبي إلى ما يقرب من 1300 دولار سنويًّا. والمقصود بحدّ الإعفاء هنا صافي المبلغ الذي لا يخضع لضريبة الدخل، بعد خصم التأمينات الاجتماعية. ويستفيد من زيادة حدّ الإعفاء بدرجة كبيرة العاملون لدى الجهاز الإداري للدولة، باعتبار أن فرص تهربهم من الضريبة منعدمة، وبالتالي فهي الفئة الأكثر خضوعًا للضريبة. في المقابل، ستتّجه الحكومة إلى فرض عبء ضريبي أكبر على الأغنياء، إذ ستزيد سعر الضريبة على الفئات التي يتجاوز دخلها السنوي 25 ألف دولار، بحيث يصبح سعر الضريبة الواقع على هذه الفئة 25% بعد أن كان أعلى سعر للضريبة 22.5%. وقد تسعى الحكومة من وراء زيادة سعر الضريبة توفير موارد مالية لتعزيز أجور الفئات الأدنى دخلا والتوسع في المساعدات الاجتماعية للفئات الهشة.[87]

---

[83] وزير المالية: صرفنا 187 مليون جنيه لـ «الصحة» من مخصصات مواجهة «كورونا»، 15 آذار/ مارس 2020، جريدة المال، https://cutt.ly/ptJmueu

[84] الحكومة : وفرنا 100 مليار المخصصة لمواجهة «كورونا» من احتياطي الظروف الاستثنائية ولم نعدّل الموازنة، 20 آذار/ مارس 2020، جريدة المال، https://cutt.ly/dtJmqcA

[85] Egypt: World Bank Provides US$7.9 Million in Support of Coronavirus Emergency Response, 2 April 2020, World Bank, https://cutt.ly/utJmsYL

[86] النقد الدولي يمنح مصر قرضًا بقيمة 2,77 مليار دولار لاحتواء وباء كورونا، 11 أيار/ مايو 2020، فرانس 24 العربية، https://bit.ly/3gFu40p

[87] محمد جاد، الآثار الاقتصادية لكورونا: إجراءات استثنائية في الموازنة الجديدة لإنقاذ الأقل دخلًا، 17 آذار/ مارس 2020، المنصة، https://vvw.almanassa.net/ar/story/13889

أما في لبنان، اعتمدت الحكومة اللبنانية على ميزانية 2020 التي أقرّها البرلمان مطلع هذا العام. إضافةً إلى مشروع القانون المعجّل حول تعليق بعض أحكام المادة 23 من قانون موازنة عام 2020. وفي 16 نيسان/ أبريل أعلن رئيس الحكومة عن "خطة تحفيز وأمان اجتماعي بـ800 مليون دولار سيتمّ إنفاقُها لتغطية أعباء مواجهة وباء كورونا، ومساعدة المياومين في القطاع العام، ودعم القطاع الصحي والمزارعين، وإعطاء المؤسسات الصناعية الصغيرة قُروضًا مدعومة لتحفيز الصناعة الوطنية".[88] أقرّت الحكومة كذلك تعديل اتّفاقيّة القرض المقدّم من البنك الدولي للإنشاء والتعمير وقيمته 120 مليون دولار، إذ خصّصت 39 مليونًا منه في خطة مواجهة كورونا، وتحديدًا لتجهيز المستشفيات الحكومية ومعالجة المصابين.

وفي تونس، كانت الحكومة قد أعلنت تخصيص مبلغ حوالي 2.5 مليار دينار تونسي وهو ما يعادل 850 مليون دولار[89] من ميزانية الدولة لتوفير النفقات المختلفة التي تترتّب عن تفشي فيروس كورونا، أبرزها نفقات القطاع الصحي ونفقات مساعدة المؤسسات الاقتصادية المتضررة من الحظر الصحي الشامل إلى جانب النفقات الاجتماعية الموجهة للفئات الأكثر تضررًا.

لم يتمّ الاقتطاع من أي قطاعٍ إلى حدّ الآن حسب ما تم التصريح به، بل تمّ حثّ المواطنين، وخاصة رجال الأعمال ولاعبي كرة القدم والفنانين، للتبرع لفائدة "صندوق مواجهة كورونا"، كما تم الحصول على هبات ومساعدات من بعض البلدان مثل إيطاليا التي منحت تونس هبة تقدر بـ50 مليون يورو. وحسب بلاغ للسفارة الإيطالية في تونس، فإنه "تم توجيه هذه الهبة للبنك المركزي التونسي في إطار مساعدة المؤسسات التونسية على مجابهة التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا ودعم مجهودات الحكومة التونسية في التصدي له".[90]

كما تمّ حشد موارد إضافية من خلال مصادر أخرى، مثل الجيش والنقابات وحسابات التبرعات. في مصر، تم فتح باب التبرعات لصندوق تحيا مصر[91] بهدف مواجهة الفيروس والذي تلقى عديدًا من التبرعات على رأسها مبلغ 6 مليون دولار من القوات المسلحة المصرية ومبلغ مليون ومائتي ألف دولار من مجلس النواب [92]. وفي لبنان، فتحت الحكومة حسابَيْن

---

[88] "أموال 98 بالمئة من المودعين لن تتأثر" دياب: باشرنا التواصل مع صندوق النقد الدولي، صحيفة "الأخبار" اللبنانية، 17 نيسان/ أبريل2020، https://bit.ly/34InOzq

[89] الحكومة التونسية تعد بتوفير 850 مليون دولار لمواجهة تأثيرات كورونا المستجد، 22 آذار/ مارس 2020، فرانس 24، https://bit.ly/3ehhSl7

[90] موقع السفارة الإيطالية بتونس بلاغ صادر في 24 آذار/ مارس2020 ، https://bit.ly/2yJgE20

[91] صندوق "تحيا مصر" هو: في 1 يوليو/ تموز 2014 أعلنت رئاسة الجمهورية عن تدشين صندوق "تحيا مصر" تفعيلًا للمبادرة التي سبق وأعلنها الرئيس بإنشاء صندوق لدعم الاقتصاد. وتأسس صندوق تحيا مصر لتنفيذ مشروعات قومية تنموية تهدف إلى وضع حلول جذرية للقضايا والظواهر الاجتماعية التي تؤرق حياة فئات كبيرة من المصريين مثل علاج فيروس سي والأطفال بلا مأوى وتسديد ديون الغارمين والمشروعات الصغيرة للشباب. الموقع الرسمي للصندوق: https://tahyamisrfund.org/

[92] للمزيد يمكن الاطلاع على: المتحدث العسكري: رجال القوات المسلحة يتبرعون بـ 100 مليون جنيه لصالح صندوق تحيا مصر لمجابهة فيروس كورونا، https://www.elbalad.news/4288763 وأيضا: «النواب» يتبرع بعشرين مليون جنيه لـ«تحيا مصر» لمواجهة فيروس كورونا، https://bit.ly/2Zx9auc

لدى المصرف المركزي، أوّلهما مخصّص لدعم صندوق كورونا والثاني لتوفير المساعدات الاجتماعية. ودعت الحكومة كل شخص في لبنان أو خارجه إلى المساهمة في هذا الصندوق. وفي تونس، عوّلت الحكومة على "التبرعات" وقامت بوضع حساب جاري ودعت كل التونسيين للتبرع لما سمته "صندوق مواجهة كورونا". وقد استغل بعض رجال الأعمال هذه الفرصة لتلميع صورتهم عبر التبرّع بمبالغ زهيدة مقارنةً بأرباحهم. ووضعت وزارة حقوق الإنسان والعلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني على ذمة الراغبين بالتبرع لفائدة الدولة بمواد عينية أو بوضع مجهودات عناصرها البشرية، تطبيقًا إلكترونيًّا يحمل اسم "جسر" www.jesr.tn لمواجهة فيروس "كورونا" ولربط الصلة بين المبادرات التطوعية للجمعيات والمنظمات الوطنية من ناحية وممثلي السلطات الجهوية والمحلية المخولين تنفيذ السياسة الوطنية في المجال من ناحية أخرى.

ونرى بوضوح غياب أي محاولات في الدول الثلاث لفرض دور على القطاع الخاص وتركه لمساهمات القطاع الصحي حتى أنها لم تستفِد منه على الرغم من اتساعه وتوحشه في السنوات الأخيرة. كان هناك بعض الفئات والقطاعات التي استفادت من هذه الوضعية، فمع ارتفاع معدلات الإصابة والوفاة بفيروس كورونا عالميًّا، وفرض مصر المزيد من الإجراءات الاحترازية لمواجهة الأزمة، برزت شركات التأمين على الحياة كأحد المستفيدين من نمو المخاوف بين قطاع كبير من المصريين، فبدأت بعض الشركات في مراسلة عملائها بالتأكيد على أن مظلتها التأمينية تشمل فيروس كورونا، وضاعفت أخرى عدد الوثائق التي تخرج بها من السوق.[93] وفي ما يتعلق بالفئات الاجتماعية غير المتضررة بل والمستفيدة من هذه الأزمة، يمكن القول إنها فئة أصحاب الشركات والمصانع وأيضًا المستثمرون في البورصة خصوصًا بعد التسهيلات التي وفّرتها لهم الدولة في أعقاب الأزمة كما سبق وأشرنا.

في لبنان استفاد القطاع المصرفيّ بشكلٍ كبيرٍ (وحاكم المصرف المركزي) من أزمة كورونا خصوصًا أن الغضب الشعبيّ منصبٌّ بشكلٍ كبير عليه لدوره الأساسيّ في إيصال البلاد إلى انهيارها الاقتصاديّ ومراكمة أصحاب المصارف أرباحًا خياليّة على حساب المال العام خلال العقود الماضية، يضاف إليهم قطاع الصيارفة أيضًا. عملت المصارف على تلميع صورتها أمام الرأي العام وإظهار "إحسانها" وتقديم نفسها بمظهر المنقذ، فقدّمت مساهماتٍ شكليّة، بدءًا من مساهمةٍ بسيطة للغاية قدّمتها "جمعية المصارف" بقيمة ستة ملايين دولار، ثمّ المساهمات الماليّة التي قدمها بعض أصحاب المصارف خلال حلقةٍ على إحدى شاشات التلفزة التي استغلّت بدورها الوضع لتلميع صورة القطاع الخاص ورجال الأعمال والطبقة الفاحشة الثراء في لبنان، وأغدقوا بالأموال على اللبنانيين. استغل كذلك الكثيرُ من السياسيين، وأغلبهم شركاء في المصارف، الوضعَ فقدّموا

[93] أحمد عاطف، أرباح الخوف: شركات التأمين تستفيد من أزمة كورونا وتجني ثمار قلق المصريين، 26 آذار/ مارس 2020، المنصة، https://vvw.almanassa.net/ar/story/13910

الهبات للمواطنين. تستفيد المستشفيات الخاصّة بدورها من أزمة الفيروس لتحقيق مصالح وأرباح خاصة. تجدر الإشارة هنا إلى عمق أزمة قطاع الصحة والاستشفاء في لبنان والتي نمت بشكل متزايد في فترة ما بعد الحرب الأهلية، إذ أنّ الخصخصة في هذا القطاع تعاظمت بشكل كبير جرّاء سياسات تلك الفترة، فقد "جرى الترخيص لعدد متزايد من المستشفيات الخاصة على حساب الحكومية".[94] وبالتالي، فإنّ "الإنفاق الحكومي على الاستشفاء كان يصبّ في أرباحها مباشرة مقابل إنفاق متواضع على القطاع الحكومي"،[95] وعلى الرّغم من ذلك، تتردّد المستشفيات الخاصّة في استقبال مرضى "كورونا"، فهناك فقط "أربع مستشفيات خاصّة جاهزة لاستقبال الحالات"،[96] وذلك تحت حجج كثيرة يجمعها هاجس الربح، علمًا أنّ هذه المستشفيات تملك إمكانيّاتٍ ومعدّاتٍ تتخطّى بأشواط ما يملكه القطاع الاستشفائي الرسمي المهمل، مع ضرورة الإشارة إلى أنّ هناك "شبه انعدام للأرقام الدّقيقة عن عدد أسرّة الإنعاش وأجهزة التنفس وغرف العزل، فالأرقام التي اعتمدتها وزارة الصحّة أخيرًا، سبقتها أرقام متباينة كثيرًا". وتحاول المستشفيات الخاصّة الاستفادة من أزمة كورونا لابتزاز الدولة بهدف الحصول على مستحقاتها "التي لم تسدّدها الحكومة، بما فيها تلك المتوجّبة على الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصناديق الصحية العسكرية. ما عرقل قدرتها على شراء اللوازم الطبية"[97] وغيرها والتي وصلت إلى حوالي مليار دولار (2000 مليار ليرة)، مقابل التهديد بالإقفال في ظلّ هذا الوضع الحساس للغاية. وقد وصلت "مفاوضات وزارة الاقتصاد ولجنة الصحة النيابية مع نقابة أصحاب المستشفيات الخاصة إلى حائط مسدود في ما يخصّ كلفة استشفاء الحالات المصابة"،[98] ومعه الخلاف القائم بين المستشفيات الخاصة وشركات التأمين على خلفيّة تغطية كلفة علاج مرضى كورونا للعملاء، ورفض المستشفيات الخاصة للحلول المقدّمة وكذلك تجاهل صلاحيّة الحكومة والوزارات المعنيّة بفرض ما تراه مناسبًا خلال التعبئة العامّة.

هذا إلى جانب استغلال الكثير من التجار والمستوردين للأزمة لرفع أسعار بضائعهم في ظل اقتصادٍ قائمٍ على استيراد 90% من بضائعه، في ظلّ سوق يشهد فوضى في سعر صرف الدولار وشبه انعدام للرقابة والمحاسبة الفعّالتين.

وفي تونس، أهم فئة قد تكون غير متضررة أو ضررها نسبي هي الشركات والمؤسسات الاقتصادية الكبرى. وقد حظيت الأخيرة بجملةٍ من الإجراءات مثل جدولة الديون الجبائية والديوانية لمدة سبع سنوات كإجراء أول، وكان من المفروض إذن ونحن نمر بهذه الظروف الاستثنائية أن يقع إجبار المتهربين على تسديد ولو جزء من الديون، إلا الحكومة ارتأت غير ذلك، بل وكافأت المتهربين من دفع الضرائب عبر إعادة جدولة هذه الديون على مدة طويلة تصل لسبع سنوات في حين أن الأزمة لن تتجاوز بضعة أشهر على أقصى تقدير.

---

[94] فواز طرابلسي، الطبقات الاجتماعية والسلطة السياسية في لبنان، دار الساقي، طبعة أولى 2016، ص 69.

[95] محمد وهبة، المستشفيات الخاصّة تتردّد في استقبال مرضى "كورونا": عن سوق تبغى ربح مليار دولار سنويًّا، صحيفة "الأخبار" اللبنانية، 30 آذار/ مارس 2020، https://bit.ly/3dUo6Y3

[96] المعلومات نقلاً عن التقرير اليومي الصادر بتاريخ 31 آذار/ مارس 2020، مرجع سابق.

[97] لبنان: فيروس "كورونا" يفاقم أزمة اللّوازم الطبية، هيومن رايتس ووتش، 24 آذار/ مارس 2020، https://www.hrw.org/ar/news/2020/03/24/339863

[98] راجانا حمية، عدّاد الكورونا إلى انخفاض جديد، مرجع سابق

وتمثل الإجراء الثاني بإحداث خط ضمان بـ 500 مليون دينار، أي حوالي 200 مليون دولار، لتمكين المؤسسات من قروض جديدة، وهو إجراء يطرح بدوره بعض الإشكاليات، إذ إنّ تحديد حجم القروض الجديدة يتوقّف على تحديد الحاجيات المالية للمؤسسات أي بعد تجاوز الأزمة وتقييم آثارها، لذلك فإنّ تحديده مسبقًا لا يستند إلى أي منطق وقد يفتح المجال لعمليات التلاعب والفساد وتضخيم المؤسسات لاحتياجاتها المالية. ثانيًا، لماذا وقع استثناء المؤسسات العمومية ولم يخصص أي إجراء لفائدتها وكأنها لن تتأثر بهذه الأزمة؟[99]

وهناك أيضًا بعض القطاعات التي استفادت من هذه الأزمة بشكل إيجابي، ففي مصر على سبيل المثال، عادت «كولونيا 555» التي ينتجها مصنع الشبراويشي التابع لشركة السكر والصناعات التكاملية كمنتج تعقيم وليس لاكتساب الرائحة. ففور إعلان وزارة الصحة عن اكتشاف إصابات بفيروس كورونا، أعلنت «قسمة والشبراويشي» عن وجود كحول بتركيز 70% في الكولونيا، وإمكانية استخدامها كمطهر وواقٍ من الفيروس. ومع نقص المطهرات والكحول، سجلت «كولونيا 555» حضورًا قويًّا في الأسواق حتى نفذت الكميات المُتاحة في المنافذ، الأمر الذي دفع وزير التموين للتعهّد بضخ كميات تصل إلى 10 آلاف زجاجة في المجمعات الاستهلاكية. وبدأت الشركة بضخ 300 ألف ليتر من الكحول للسوق من أجل عمليات التعقيم والتطهير بالإضافة إلى إنتاج كميات إضافية من «كولونيا 555»، وتوزيعها على المجمعات الاستهلاكية خلال أيام لمواجهة خطر فيروس كورونا. هذا بالإضافة إلى قرار وزارة الصناعة والتجارة الخارجية بوقف التصدير لمدة 3 شهور للكحول ومنتجاته.[100] وقد ظهر ذلك أيضًا في حالة شركة مصر للغزل والنسيج في مدينة المحلة الكبرى بمحافظة الغربية، والتي بدأت أعمال التشغيل التجريبي لخطوط إنتاج الكمامات الطبية المعقمة، التي يتم تصنيعها بماكينات تم تصنيعها بأيدي فريق من مهندسي وعمّال قسم الصيانة.[101] وفي تونس، صرّح الأمين العام المساعد لـ"الاتحاد العام التونسي للشغل"، محمد علي البوغديري، بوجود موجة تسريح للعمّال المتعاقدين في العديد من الشركات الخاصة، وذلك بفعل تداعيات جائحة كورونا.

على الرغم من وجود إجراءات تحاول تحميل الفئات الأكثر قدرة العبء الأكبر لتداعيات هذه الأزمة، إلا أنّ السياسات الخاصة بدعم القطاعات والفئات المختلفة ما زالت محكومة بذهنية الـ "Spill Over" إذ تقوم منهجيةُ الدعم على التوجه نحو أصحاب الأعمال والشركات، كما يظهر من العرض السابق، والذي يفترض أن هذا الدعم يعود على المواطنين والفئات الأكثر احتياجًا من خلال حفاظ هذه المؤسسات على العمالة، وقدرتها على استمرار التزاماتها تجاههم، بل ودعمهم أحيانًا. وتثبت التطورات صعوبة تحقق هذا الأمر في ظلّ هذه الأزمة، إذ قامت العديد من المؤسسات بتخفيض أجور العمالة، أو تسريح جزء منها، بل اتجهت شركات نحو إغلاق مؤقت أو حتى إغلاق كلي. كما حدث في لبنان فالعديد من الشركات

[99] مصطفى الجويلي مرجع سابق الذكر

[100] أميمة إسماعيل، «كولونيا 555».. كيف أعاد فيروس عطرًا للحياة؟، 28 آذار/ مارس 2020، مدى مصر، https://cutt.ly/ftJmVIH

[101] «غزل المحلة» تبدأ مواجهة كورونا بإنتاج 2400 كمامة مُعقمة في الساعة، 6 نيسان/ أبريل 2020، المصري اليوم، https://bit.ly/34CsdUo

أعلمت موظّفيها بأن رواتبهم ستتوقف أو في أحسن الأحوال سيحسم جزء منها، إلى أن تتحسّن الظروف.[102] وكذلك في مصر حيث أقدمت شركات مختلفة على خفض رواتب العاملين بها في ظل انتشار الفيروس.[103]

يمكننا التأكد من مدى مصداقية هذا المنهج مستقبلا، إذ يتوقع العديد من خبراء الإدارة أن هذه المؤسسات قد تواصل العمل لاحقًا بعد انتهاء الأزمة، بعد أن تكون قد تخلصت خلال هذه الفترة من عبء العمالة والتشغيل في فترة قد لا تحقق خلالها الأرباح المرجوة من جانب أصحاب الأعمال. كما أن عدم نجاح هذا المنهج في ظل الظروف الطبيعية، كما أظهرت العديد من الدراسات، يجعلنا نجزم بفشله في مثل هذه الظروف.[104]

[102] "كورونا" لبنان: حسم رواتب وطرد موظفين والطبقة الوسطى تتداعى ، درج، 5 نيسان/ أبريل، https://daraj.com/43291/

[103] رئيس شركة «ECG» يوضح كواليس أزمة خفض رواتب العاملين بسبب كورونا، جريدة المال، https://bit.ly/2WW6HaW

[104] للمزيد راجع: توماس بيكيتي، رأس المال في القرن الحادي والعشرين، ترجمة وائل جمال وسلمى حسين، دار التنوير، القاهرة، 2016.

رابعًا: مواجهة الوباء والفئات الهشة

الفئة/ الدولة	مصر	تونس	لبنان
عمّال اليومية	● صرف منحة للعمالة غير المنتظمة المتضررة من تداعيات أزمة كورونا ومقدارها 30 دولارًا لنحو مليون ونصف المليون عامل غير المنتظم. ● يكون الصرف من مكاتب البريد التي سيتم تحديدها في الرسالة النصية المرسلة من وزارة القوى العاملة على رقم التلفون الشخصي لكل مستحقّ، وفيها تاريخ ومكان صرف المنحة، لعدم تعرضهم لمخاطر الزحام، وحفاظًا على سلامتهم وكرامتهم.[105]	● سَنّ أحكام استثنائية وظرفية بخصوص تعليق العمل ببعض أحكام مجلة الشغل ومن أهمها منع طرد العمال تحت أي ظرف.[106] ● صرف مساعدات مالية لعمال المقاهي والمطاعم ومحاضن الأطفال والحرفيين أيضا والذين أغلقوا محلاتهم بداية شهر نيسان/ أبريل.	● تقديم مساعدة بقيمة 400 ألف ليرة لبنانية فقط (263 $) (الحد الأدنى للأجور هو 450 $ قبل تراجع سعر صرف العملة إلى حوالي النصف وتراجع القدرة الشرائية) لـ"العائلات الأكثر حاجة".[107]
النساء	● أصدر رئيس مجلس الوزراء قرارًا بمنح العاملات بالدولة اللاتي ترعين أبناء أقل من 12 سنة إجازة استثنائية مدفوعة الأجر طوال مدة الإجراءات الاحترازية. وكذلك الأمهات	● استمرار تلقي المكالمات الواردة على الخط الأخضر المجاني المخصص لتلقي شكاوى النساء ضحايا العنف خاصة والاستشارة النفسية والقانونية. ● بالتنسيق مع مراكز وزارة الصحة، خصصت أماكن عزل صحي مؤقتة للنساء الوافدات	● أصدر النائب العام لدى محكمة التمييز تعميمًا الى وزارة العدل والداخلية والنيابات العامة الاستئنافية وغيرها، طلب بموجبه "الإيعاز إلى عناصر الضابطة العدلية بفتح محاضر فورية في جميع قضايا العنف الأسري حتى

[105] القوى العاملة تعلن موعد صرف منحة الـ500 جنيه للعمالة غير المنتظمة، 7 نيسان/ أبريل 2020، بوابة الشروق، https://cutt.ly/FtJQjWu

[106] مرسوم عدد 2 لسنة 2020 مؤرخ في 14 نيسان/ أبريل 2020 https://bit.ly/3bREHKA

[107] 400 ألف ليرة لكل عائلة من "الأكثر حاجة": عودة المغتربين تبدأ الأحد، صحيفة "الأخبار" اللبنانية، 1 نيسان/ أبريل 2020، https://bit.ly/2X1bsRa

	اللاتي ترعين أبناء من ضمن ذوي الاحتياجات الخاصة.[108]	لمدة 14 يوميًّا، للتأكد من خلوّهنّ من الإصابة بفيروس كورونا، ثم إيداعهنّ بشكل دائم في مراكز الإيواء التابعة لوزارة المرأة.[109]	في حالات الجرائم غير المشهودة". ● طلب أيضًا "عدم اشتراط حضور الضحية إلى مركز الضابطة للاستماع إلى إفادتها في حال أدلت بأنها لا يمكنها الانتقال بسبب الأوضاع الصحية، على أن يقوم المحامي الاستئنافي المختص بالاستماع إليها من قبله شخصيًّا أو من قبل الضابط العدلي المكلف بالتحقيق عبر تقنية الفيديو كول أو بأي وسيلة يراها مناسبة".[110]
ذوي الاحتياجات الخاصة	● منح إجازات استثنائية للعاملين ذوي الاحتياجات الخاصة.[111]	● لم تخصص الحكومة اي إجراءات لذوي الاحتياجات الخاصة	● لم تضع الحكومة خطّة خاصة بذوي الاحتياجات الخاصة، فوجدوا صعوباتٍ في التنقل من أجل التبضع وإحضار الأدوية وغيرها في ظلّ التعبئة العامة وحظر التجول ليلاً، كما أن عددًا كبيرًا منهم يعملون كمياومين

[108] الحكومة: إجازة لذوى الاحتياجات الخاصة ضمن قرار تخفيض العاملين بالمصالح الحكومية، 17 آذار/ مارس 2020، اليوم السابع، https://cutt.ly/ltJQOK8

[109] موقع الجزيرة مقال بعنوان خمس مرات.. كورونا يضاعف معدلات العنف الزوجي في تونس https://bit.ly/3e4b0Yh

[110] لا زيادة لافتة في عدد الإصابات بـ"كورونا": الحكومة تؤجّل المساعدات، صحيفة "الأخبار" اللبنانية، 17 نيسان/ أبريل 2020، https://bit.ly/2RNg8GR

[111] الحكومة: إجازة لذوى الاحتياجات الخاصة ضمن قرار تخفيض العاملين بالمصالح الحكومية، 17 آذار/ مارس 2020، اليوم السابع، https://cutt.ly/ltJQOK8

			ومن بينهم الكثير من العاطلين عن العمل.[112]
كبار السن وأصحاب الأمراض المزمنة والخطرة	• في خطاب رسمي لرئيس الدولة أكد ضرورة منح كبار السن إجازات من العمل في ظل الوضع الراهن.[113] • منح كبار السن والعاملين الذين يعانون من أمراض مزمنة كارتفاع ضغط الدم أو السكري إجازات استثنائية.[114]	• تم تخصيص منحة لضعاف الحال من الشيوخ الذين يتحصلون على جراية عمرية[115] ضعيفة.	• لم يتخذ لبنان أي إجراءات خاصة بكبار السن وأصحاب الأمراض المزمنة.
السجناء	•في ما يتعلق بالسجناء، لم تستجب الحكومة لدعوات المجتمع المدني المطالبة بالإفراج المشروط عن السجناء طوال مدة مواجهة فيروس كورونا منعًا لتفشيه داخل السجون وفي أماكن الاحتجاز المختلفة.[116] من ناحية أخرى، أعلنت وزارة الداخلية عن قيامها بعمليات التعقيم والتطهير الوقائي بكافة السجون، إلى جانب أخذ المسحات الطبية من النزلاء	•في ما يتعلق بالمساجين، حاولت الإدارة العامة للسجون التعاطي مع هذا الهاجس فتم تعقيم الوحدات السجنية وتعليق الزيارات المباشرة للمساجين بصفة مؤقتة وسمحت لكل سجين بزيارة واحدة عادية بالحاجز في الأسبوع. وينتظر هنا من القضاء أن يلعب دوره في حماية الحق في الحياة والصحة من خلال ترشيد أكبر من جانبه في اتخاذ قرارات	•تمّ تخفيف الزيارات للسجناء والموقوفين واتّخاذ إجراءات وقائية لعدم انتقال العدوى كالإبقاء على مسافة، ثم تعقيم بعض المراكز والسجون. وقد وصلت إلى السجون هبات من مواد تعقيم وتنظيف وفرش. •استمرت مطالبات المساجين المتخوّفين من تفشّي الفيروس بإقرار قانون العفو العام أو أقلّه تخفيض مدّة المحكوميات، وتحريك

[112] فراس حمية، فيروس كورونا يضيق الخناق على ذوي الاحتياجات الخاصة في لبنان، 25 آذار/ مارس 2020، Ultra صوت، https://bit.ly/2zndEcj

[113] الحكومة قد تتخذ إجراءات غدا لحصول المرأة وكبار السن على إجازة عمل، 7 نيسان/ أبريل 2020، اليوم السابع، https://bit.ly/2XCNEDx

[114] الحكومة: إجازة لذوى الاحتياجات الخاصة ضمن قرار تخفيض العاملين بالمصالح الحكومية، 17 آذار/ مارس 2020، اليوم السابع، https://cutt.ly/ltJQOK8

[115] ضمان أو معاش تقاعد.

[116] مصر: أطلقوا سراح سجناء الرأي والسجناء الآخرين المعرضين للخطر وسط تفشي فيروس كورونا، 20 آذار/ مارس 2020، منظمة العفو الدولية، https://cutt.ly/ptJQ2EA

	لإجراء التحاليل اللازمة للكشف عن أي إصابات بفيروس كورونا. إلى جانب منع الزيارات وتزويد السجون ببوابات التعقيم وأجهزة قياس درجة الحرارة كإجراء وقائي لضمان سلامة العاملين بها، إلى جانب توزيع الكمامات الطبية والمواد المطهرة على العاملين بالسجون، وكذا النزلاء.[117]	الإيقاف التحفظي وفي إصدار الأحكام السجنية.[118] ● بادر رئيس الجمهورية قيس سعيّد من جانبه إلى استعمال حقه في العفو الخاص، إذ قام بإصدار عفوين متتاليين في عيد الاستقلال ومن بعدهما عفو آخر، تم بمقتضاهم العفو عن حوالي 2500 سجين.	عجلة الملفّات العالقة، خصوصًا في ظل وجود أعداد كبيرة من الموقوفين والمسجونين دون وجه حقّ.[119] وعلى ضوء ذلك، كان "يُنتظر أن تنجز لجنة العفو برئاسة القاضي كلود كرم ملف العفو الخاص الذي سيصدره رئيس الجمهورية ميشال عون، ويتناول 300 محكوم وموقوف تقرر إطلاقهم في سياق خطة مواجهة جائحة كورونا، والحؤول دون تفشيها في السجون اللبنانية المكتظة".[120] وحتى نهاية أيار/ مايو لم يكن العفو قد صدر بعد.
اللاجئون	● أكد ممثل منظمة الصحة العالمية في مصر أن الحكومة المصرية ستقدم كل الدعم الصحي والعناية للاجئين في مصر من خلال التنسيق مع المفوضية السامية للاجئين	● قامت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتونس وشركاوها، وهم "المعهد العربي لحقوق الإنسان" و"المجلس التونسي للاجئين" و"الجمعية التونسية للتصرف	● أما اللاجئون السوريون والفلسطينيون فلم تشملهم المساعدات الماليّة المقدّمة من الحكومة لأنهم "يتلقّون المساعدات وتقوم مفوضية الأمم المتحدّة لشؤون

[117] للمزيد أنظر: منع الزيارات وعنابر صحية وكشوفات دورية.. الداخلية تضع خطة لمنع تسلل كورونا للسجون، 20 آذار/ مارس 2020، بوابة الشروق، https://bit.ly/3gWVYVY

مسحات طبية للسجناء وتطهير العنابر والمطابخ ضد كورونا، 1 حزيران/يونيو 2020، اليوم السابع، https://bit.ly/2Y8q2W7

[118] المفكرة القانونية إجراءات استثنائية في محاكم تونس وسؤال قائم حول "المؤسسات السجنية"
https://www.legal-agenda.com/article.php?id=6544

[119] رضوان مرتضى، الموت القادم إلى السجون: أطلِقوا سراح آلاف الموقوفين، صحيفة "الأخبار" اللبنانية، https://bit.ly/3aBGnaM

[120] نقولا ناصيف، عفو خاص عن 300 موقوف قريبًا، جريدة "الأخبار" اللبنانية، 12 أيار/ مايو 2020، https://bit.ly/3cU0gei

	والمنظمة الدولية للهجرة كما كان الوضع في علاج فيروس سي.[121]	والتوازن الاجتماعي"، بالإشراف على جملة من الإجراءات الوقائية لحماية اللاجئين في تونس من خطر الإصابة بفيروس كورونا. • تمّ القيام بحملة تنظيم وتعقيم شملت كلّ مراكز إيواء اللاجئين في الجنوب.	اللاجئين بمتابعة وضعهم".[122] أصدر الأمن العام اللبناني تعميمًا قضى بعدم السماح اللاجئين الفلسطينيين الموجودين في الخارج بالعودة إلى لبنان على متن طائرات إجلاء اللبنانيين.[123] غير أنّ القرار عُدّل لاحقًا ليطال الفلسطينيين "في حال توفّر أماكن شاغرة".[124] • وفي ما خص إجراء الفحوصات، أعلنت "المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين" أنها "تغطي نفقات إجراء الفحوصات وعلاج فيروس كوفيد 19 للاجئين السوريين في أي مركز معالجة، ولكن بعد فحص وتوصيات وزارة الصحة".[125]

[121] الصحة العالمية : مصر ستقدم الرعاية لمصابي «كورونا» من اللاجئين مثل «فيروس سي»، 30 آذار/ مارس 2020، جريدة المال، https://bit.ly/2X0DF9h

[122] ماهر الخشن، مرجع سابق.

[123] يمكنكم الاطلاع على نص التعميم عبر الرابط الآتي: https://bit.ly/2TtRyf4

[124] "حق العودة للفلسطينيين"... شرط توفّر مقاعد شاغرة، جريدة "الأخبار" اللبنانية، 13 أيار/ مايو 2020، https://bit.ly/3gfc3Wr

[125] Palestinian, Syrian refugees in Lebanon camps brace for virus, France 24,5/ 4/ 2020, https://www.france24.com/en/20200405-palestinian-syrian-refugees-in-lebanon-camps-brace-for-virus

العمالة الأجنبية	• لم تتخذ الحكومة المصرية أي إجراءات بخصوص العمالة الأجنبية فيها، على سبيل المثال العاملات في المنازل من جنسيات أفريقية.	• أعلنت وزارة الشؤون الاجتماعية بخصوص الأجانب المقيمين في تونس وخاصة الجاليات الإفريقية منهم والذين يعملون بالأساس في المقاهي والمطاعم، أنها ستحرص على توفير الضروريات الحياتية لهم من دون تمييزهم عن المواطنين. • تم إقرار جملة من الإجراءات المتعلقة بتسيير عمل الجمعيات التي تساهم في الإحاطة بالأجانب في تونس، مع العمل على تقديم إعانات عينيّة وأخرى مالية لفائدتهم وفقًا لقائمات تُضبط مع الجمعيات المعنية، إضافة إلى دعوة مالكي العقارات إلى تأجيل خلاص معينات الكراء المستوجبة لشهري أبريل/ نيسان وأيار/مايو. •إقرار تعليق احتساب الآجال القانونية للإقامة في تونس ابتداء من بداية شهر آذار/مارس وإلى غاية انقضاء الموجب.[126]	• لم تشملهم المساعدات الحكومية

[126] إعلان من وزارة الداخلية التونسية صادر يوم 7 نيسان/ أبريل 2020

بخصوص آليات الدعم يبدو أن مصر كانت متميزة في وضع نظام يدمج بين الأدوات التكنولوجية والآليات التقليدية لغير القادرين على التعامل مع الوسائل الحديثة، وهو ما يظهر كذلك في القرارات الخاصة بالنساء في مصر. لكن تونس لم تحتاج لهذا الأمر بسبب الفرق في حجم السكان، بينما لبنان كان أقل احتياجًا نظرًا إلى التقسيم المناطقي فيه، أي أنّ كل دولة تمكنت من وضع نظام لآليات الدعم ملائم لطبيعتها ووضعها. بالطبع نظام وُضع على عجل ونُفذ بشكل سريع في ظل أزمة غير مسبوق كان من الطبيعي أن تواجهه عقبات في التنفيذ وارتباك في بعض الأداء، وهو ما كان يمكن تجنبه عبر مزيد من الإشراك للمحليات والمجتمع المدني والمواطنين في هذه العملية. فعلى سبيل المثال، نجد في مصر أن نسبة قليلة من الأسر اعتمدت على منحة العمالة غير المنتظمة حوالي 5.4%، بينما على الناحية الأخرى اعتمدت 48% من الأسر على الاقتراض من الغير وبنسبة 17.3% اعتمدوا على المساعدات الخيرية وهذا وفقا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.[127]

أما على المستوى الحقوقي فقد انتبه لبنان وتونس لأبعاد غير مباشرة للأزمة كتزايد العنف الأسري، وسارعا إلى تقديم الدعم والحماية للمعنّفات، وإن كانت الدول الثلاث لم تعطِ العناية الكافية في هذا المجال لذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن. سياسيًّا، لقد رأينا تحرّكًا سريعًا من تونس بخصوص السجناء، وتسويفًا وبطءًا في لبنان، وتعنّتًا كاملاً في الحالة المصرية، والتي في المقابل كانت أفضل في التعامل مع قضايا اللاجئين هي وتونس على عكس لبنان الذي تعامل مع هذه القضية بشكل سلبي إلى حد بعيد.

[127] تقرير أثر فيورس كورونا على الأسر المصرية حتى آيار/مايو 2020، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، https://bit.ly/3hU81nm

خامسًا: الشفافية والخطاب الإعلامي: هل هناك أي تطور على مستوى الدول الثلاث؟

كان هناك تطور بعض الشيء في الخطابات الإعلامية في الدول الثلاث، فعلى سبيل المثال في مصر تطور مستوى الخطاب الحكومي عبر الاهتمام بالمؤتمرات الصحافية والاهتمام بالمتابعة اليومية لإعلان تطور انتشار الفيروس ومكافحته، وكان ذلك من خلال صفحات مجلس الوزراء ووزارة الصحة والسكان على وسائل التواصل الاجتماعي،[128] وأيضًا من خلال القنوات التلفزيونية والإذاعات المختلفة ومن خلال الدعايات المكثفة لكيفية مواجهة الفيروس والبقاء في المنازل. إلى جانب ذلك، تمّ الاعتماد على المواقع الإلكترونية والرسائل النصية المرسلة من وزارة الصحة في نشر المواد الإعلامية المتعلّقة بفيروس كورونا وأيضًا بيانات التواصل مع وزارة الصحة المصرية، فقد تم تخصيص موقع الكتروني (https://www.care.gov.eg/EgyptCare/Index.aspx) تابع لمجلس الوزراء المصري ليقدم كافة المعلومات والأخبار والبيانات عن فيروس كورونا ووسائل الوقاية منه والإجراءات التي من المفترض اتباعها عند الإصابة، وما إلى ذلك.[129]

كما تفاعلت الجهات الحكومية والمختصّة المعنية بالأزمة في لبنان بشكل جيد هي الأخرى على مستوى التفاعل والتواصل مع الإعلام والمواطنين وتزويدهم بالمعلومات، فأطلقت وزارة الإعلام على موقعها صفحة الوزارة، لتكون المصدر الرسمي لكل المعلومات الخاصة بالفيروس والإجراءات، وذلك "في إطار تسهيل مهمة الإعلام للوصول إلى المعلومات الصحيحة والرسمية".[130] كما لعب وزير الصحة دورًا إيجابيًّا، فكثّف مؤتمراته الصحافية ومقابلاته مع مختلف القنوات التلفزيونية والصحف وكذلك إطلالته عبر فيسبوك للإجابة عن أسئلة المواطنين. إضافةً إلى ذلك، يصل اللبنانيين الكثيرُ من الرسائل النصية لإطلاعهم على آخر المستجدات والأخبار حول الفيروس والإجراءات الحكومية وكذلك المؤتمرات الصحافية للمسؤولين والمعنيين وحملات التوعية وغيرها.

وتكمن أزمة الإعلام اللبناني وارتباط غالبيّة وسائله، وإن كانت خاصّة، بمراكز القرار الفعليّة في البلاد وخارجها، سابقة على فيروس كورونا، غير أنّ الجائحة أظهرت بوضوح كيف يستغلّ الكثير من وسائل الإعلام اللبنانية الأزمات، مهما كان نوعها وبلغت خطورتها، لتوظيفها في السياسة والاقتصاد والمصالح الخاصّة والطبقيّة والاعتبارات الطائفيّة. عند الإعلان عن مصدر الإصابة الأولى في لبنان، استغلّ بعض وسائل الإعلام الخبر، للتصويب على الفريق الخصم في الحكومة من دون احترام للخصوصية ومن دون حتى التأكّد من مدى صحّة المعلومة. كما خرجت بعض وسائل الإعلام بتقارير لا تستند إلى أيّ دراسات علميّة، ومنها ما أقدمت عليه إحدى القنوات عند نشرها تقريرًا حول انتقال الفيروس من الحيوانات إلى الإنسان ما دفع البعض إلى التخلّي عن حيواناتهم الأليفة. وأطلقت بعض وسائل الإعلام المرئيّة حملاتٍ لجمع التبرّعات، على أنّ هذه الخطوة وُظّفت خدمةً لصالح أصحاب رؤوس الأموال والمصارف والسياسيين المتورّطين في قضايا فساد لتبييض صورتهم أمام الرأي العام.

---

[128] للمزيد، يمكن مراجعة الصفحة الرسمية لمجلس الوزراء المصري: https://www.facebook.com/EgyptianCabinet/، والصفحة الرسمية لوزارة الصحة والسكان المصرية: https://www.facebook.com/egypt.mohp/

[129] للمزيد يمكنكم زيارة الموقع: https://www.care.gov.eg/EgyptCare/Index.aspx

[130] وزيرة الإعلام تطلق صفحة كورونا، موقع وزارة الإعلام، 20 آذار/ مارس 2020، https://www.ministryinfo.gov.lb/45125

وفي ظلّ بحرٍ من المعلومات المتناقضة والشائعات، قرّرت الحكومة "التنسيق مع وسائل الإعلام" بخصوص البرامج والتحقيقات الخاصّة بكورونا من دون وضع آليّة عمل واضحة حول هذا الشّأن، كما أكّدت وزارة الإعلام والجهات المعنيّة ضرورة الاستناد إلى "الوكالة الوطنية للإعلام" لاستقاء المعلومات حول الفيروس. في المقابل، لعب بعض وسائل الإعلام المرئيّة، ولكن المكتوبة تحديدًا، دورًا مسؤولاً في عرض المعلومات وتفنيدها بين الصّائب والضالّ وتقديم التقارير المهنيّة والابتعاد عن التوظيف السياسي والتّهويل الطائفي، مع عدم الابتعاد عن النّقد اللاذع والمسؤول لأصحاب القرار حيثما يكون ذلك ضروريًّا.

وفي تونس يمكن التمييز بين الإعلام العمومي والإعلام الخاص إذ خصصت القنوات الإعلامية العمومية، سواءً المرئية أو المسموعة، جلَّ برامجها للتوعية من الوباء وللأطباء والعلماء والمختصين للحديث حول المرض، بالإضافة إلى تخصيص وزارة الصحة ندوة صحافية يومية عند الساعة الحادية عشرة صباحًا للإعلان عن آخر نتائج التحاليل وعدد المرضى الجدد وعدد الوفيات، وتولّت التلفزة الوطنية والإذاعة الوطنية كذلك تغطية هذه الندوة.

تميزت الفترة الأولى من تفشي الوباء، أي خلال حوالي العشرين يومًا الأولى، بمستوى عال من الشفافية خاصةً بفضل الندوة الصحافية والتي تليها أسئلة الصحافيين للمختصين ولوزير الصحة. من ثم ارتأت وزارة الصحة عدم القيام بندوات إلا إذا كانت هناك مستجدات، وصارت تكتفي ببلاغٍ عبر الصفحة الرسمية للوزارة على موقع فيسبوك. أما في ما يخص عملية توزيع الخدمات، فقد غطّتها القنوات العمومية، وتم تخصيص قناة تلفزيونية للتعلّم عن بعد بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم. ولتغطية مستجدات فيروس كورونا، قامت التلفزة الوطنية الرسمية بتخصيص برنامج مسائي لمناقشة تطورات المرض وإجراء اتصالات مع كافة المسؤولين في البلاد، بدءًا من وزراء الصحة والتجارة والخارجية والداخلية وانتهاءً بالمختصين والأطباء.

إن الاهتزاز أو التراجع في التعامل مع الإعلام في الحالات الثلاث يؤكد أن هناك قدرة على استخدام الإعلام بشكل كفؤ وداعم للمعرفة والشفافية، وأنّ عدم حدوث ذلك في السياقات الطبيعية ناتجٌ عن غياب الرغبة وليس القدرة. كما أنّ لحظات المصارحة واستخدام الإعلام لنشر المعلومات الموثقة كانت هي نفسها الفترات التي شهدت تجاوبًا أعلى من المواطنين، الأمر الذي يؤكد أنّ الشفافية ليست رفاهية وليست عائقًا أمام التنمية وتنفيذ القرارات المرتبطة بها، بل إنها آلية هامة وأساسية في دعم تنفيذ القرارات التي تعبّر عن حاجات وأولويات المواطن. أمّا ما يمكن تعطيله بسبب ذلك فهو على الأغلب القرارات التي لا يرضى عنها المواطن، أو تلك التي فشلت الحكومة في عرضها وإبراز أهميتها له، هذا فضلا عن دور الشفافية في مكافحة الفساد والتضييق عليه من المنبع.

سادسًا: المجتمع المدني والمحليات/ البلديات في مواجهة أزمة الوباء

من الممكن القول إن الإجراءات الاحترازية قوبلت في البداية برضى من المواطنين والمجتمع المدني، خاصةً أنها جاءت كاستجابة لنداءات واسعة. كانت هناك بعض الملاحظات الموجهة لأداء الحكومة، تحديدًا من ناحية التراخي بعض الشيء مع أصحاب الأعمال غير الملتزمين بحماية العاملين لديهم، إلى جانب ملاحظات حول التأخّر في التسريع بالإجراءات الاحترازية حتى وقوع أزمة، ويتجلّى هذا على سبيل المثال في حادث معهد الأورام بالقاهرة في الحالة المصرية، فعندما تم اكتشاف أول إصابة في المعهد لم يتم التعامل معها بجدية تامة، حتى تفاقمت الأمور وتمّ تسجيل 17 إصابة من المخالطين لأول إصابة في يوم واحد.[131]

مع بداية فرض تطبيق الحجر الصحي كان هناك التزام من المواطنين بتطبيق القرار على الرغم من الانفلات الذي تمّت ملاحظته، وعدم احترام مسافة الأمان في الطوابير خلال توزيع المساعدات المالية للعائلات محدودة الدخل، وكذلك عدم احترام حظر التجول من قبل بعض الشباب ليلًا وهو ما حدا بالأمن إلى تطبيق القانون وفرض عقوبات مالية على المخالفين بل وإيقاف بعضهم أيضًا. وتجدر الإشارة إلى أنّ الظّروف المعيشية الصّعبة التي يرزح تحتها قسم كبير من شعوب هذه الدول من جهة، وعدم وجود خطّة حكوميّة فعّالة قادرة على تلبية الحاجات المعيشيّة خلال فترة الحجر الصحي والتعبئة العامّة قد أثرت بشدة على قدرة المواطنين على تحمل الحظر. ففي لبنان المبلغ المخصّص للعائلة الواحدة أقلّ من الحدّ الأدنى للأجور، ما دفع في أحيان كثيرة هذه الفئات التي تعتاش من عملها اليوميّ إلى رفض الانصياع للحجر الصحي والبقاء في المنازل، خصوصًا أنّ أغلبهم يعتاشون من العمل اليوميّ. وقد شهدت بعض المناطق تظاهرات غاضبة ورافضة لهذا الواقع، كطرابلس في لبنان، وقيام مواطن بحرق نفسه وآخر بحرق سيارته ومغامرة آخرين بالنزول إلى الشوارع للعمل. ولكن على الرّغم من هذا الواقع الشّديد الصعوبة والوطأة على هذه الفئات، بقي الالتزام بالحجر الصحي، قبل الإعلان التدريجي لفتح البلاد والمؤسسات وتقليص فترة حظر التجول، أكثر من جيد جدًّا، وغالبًا ما كانت حالات عدم الانصياع أو كسر قرار التعبئة العامّة فرديّةً لا جماعيّة كما صوّرها بعضُ وسائل الإعلام.

من ناحيته، قام المجتمع المدني في الدول الثلاث بجملة من المبادرات والأنشطة لمعاضدة الدولة والمجتمع في مواجهة الوباء من جهة ولمراقبة الدولة من جهة أخرى. وتراوحت مساهمات المجتمع المدني بين المبادرات الإغاثية أو التوعوية أو تلك التي قامت بتقديم دعم صحي.

في الحالة المصرية، كانت هناك مبادرات مختلفة من مؤسسات المجتمع المدني لمواجهة انتشار الفيروس. وفي ما يتعلق بالمبادرات الإغاثية نذكر على سبيل المثال مبادرة مؤسسة أهل مصر للتنمية والتي على إثرها وقّعت بروتوكول تعاون مع المجلس الأعلى للمستشفيات الجامعية التابع لوزارة التعليم العالي، لتقوم مؤسسة أهل مصر للتنمية بمقتضاه بالتكفل باحتياجات المستشفيات الجامعية من الأجهزة والمعدات الطبية والمستلزمات الوقائية المطلوبة لمكافحة ومواجهة انتشار فيروس

[131] رنا ممدوح، خط سير «كورونا» داخل معهد الأورام.. شهادات 4 ممرضين مصابين، 5 نيسان/ أبريل 2020، مدى مصر، https://cutt.ly/DtJn4cE

كورونا.[132] إلى جانب مبادرة تصنيع 5 آلاف جهاز تنفس اصطناعي، "تنفس"، لسد العجز والاستعداد لاشتداد الأزمة. إلى جانب مستشفى 25 يناير، الذي ذاع صيتها في مصر لأنها بنيَت بالكامل من خلال تبرعات عبر مواقع التواصل الاجتماعي، فقد أعلن عن وضع مبانيها تحت تصرف الدولة لاستخدامها كمستشفى عزل أو كما ترى وزارة الصحة، والمساهمة في إجراءات التعقيم من الفيروس.[133]

كانت هناك أيضًا مبادرات توعوية عبر وسائل التواصل الاجتماعي من خلال فيديوهات إنفوجرافيك تشرح الوباء ومخاطره وكيفية الوقاية منه والجوانب المختلفة المتعلقة به.[134] إلى جانب ذلك، قام العديد من الشباب في محافظات مختلفة باللجوء إلى تعليق اللوحات الإرشادية التي تحتوي على نصائح للوقاية من فيروس كورونا وكيفية النظافة والوقاية منه كما في محافظة الشرقية وأسوان.[135]

إلى جانب ذلك، ظهرت مبادرات من مؤسسات خيرية لمحاولة تخفيف الآثار الاقتصادية الناتجة عن الفيروس مثل مبادرة بنك الطعام المصري لـ"دعم العمالة اليومية مسؤولية" والتي سيتم من خلالها توزيع 500 ألف كرتونة طعام كدعم غذائي نتيجة الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا والتي أثرت بشكل مباشر على الكثير من فئات المجتمع وبصفة خاصة العمالة اليومية،[136] إلى جانب مبادرة مؤسسة "أبواب الخير" لدعم العمالة اليومية وأيضًا لدعم الأطقم الطبية.[137] هذا بالإضافة إلى مبادراتٍ لمؤسسات خيرية أخرى لدعم الأسر المتضررة من الآثار الاقتصادية كمبادرات مؤسسات مصر الخير، وجمعية رسالة، وأيضًا المبادرة التي أطلقها صندوق "تحيا مصر" لجمع التبرعات من الجهات الحكومية، الوزارات، الأفراد المختلفين وذلك لمواجهة أزمة فيروس كورونا وتوفير المستلزمات الطبية اللازمة لمواجهة تفشي الفيروس وتحديدًا لرفع الآثار الواقعة على الفئات الأكثر تضررًا.[138]

وفي تونس قام الهلال الأحمر مع جمعيات محلية أخرى، بالتنسيق مع البلديات، بحملات تعقيم وتنظيف للطرقات والمحلات والمؤسسات، كما قامت الجمعيات التي تُعنى بالصحة عمومًا بحملات في الأحياء الشعبية، في ما ساهمت جمعيات أخرى في إطار مشاريع حول الشفافية ومكافحة الفساد بتطبيقات لمراقبة الأموال التي تمّ التبرع بها إلى صندوق مواجهة الوباء مثل موقع "هاي فلوسك وين مشات" والتي تعني "هذه نقودك أين تمّ صرفها" لتمكين المواطنين من معرفة أين صُرفت هذه الأموال، ومتابعة شراء المواد الطبية من قبل وزارة الصحة وذلك بالتنسيق مع وزارة حقوق الإنسان وبالتعاون مع المجتمع المدني. كما أنشأت بعض الجمعيات بمساعدة وزارة تكنولوجيات الاتصال تطبيقات للتواصل مع الأشخاص المحجورين ومراقبتهم.

وعلى سبيل المثال تولّت الأحزاب في لبنان المبادرات الأساسية التي تقوم مقام الدولة وذلك على مختلف المستويات الصحية وتدريب الكوادر واستحداث مراكز طبية ووضع برامج شاملة وكذلك تقديم المساعدات الغذائية وغيرها. إلى جانب ذلك، لعبت

---

[132] أهل مصر للتنمية توقع بروتوكول تعاون مع الأعلى للمستشفيات الجامعية لمواجهة كورونا، 1 نيسان/ أبريل 2020، دوت مصر، https://bit.ly/2K5Yvh4

[133] أحمد عابدين، مصر في مواجهة "كورونا": ضعف رسمي وتضامن شعبي، 14 نيسان/ أبريل 2020، درج، https://daraj.com/44005/

[134] للمزيد: أنظر الصفحة الرسمية لـ"شمسية": https://www.facebook.com/shamseyaeg/?epa=SEARCH_BOX

[135] شباب المحافظات وأصحاب المحلات يواجهون كورونا، 25 آذار/ مارس 2020، اليوم السابع، https://bit.ly/3cnUyjU

[136] مبادرة بنك الطعام، https://www.egyptianfoodbank.com/ar/Support/Day/Labour

[137] مبادرة أبواب الخير، https://www.facebook.com/abwaaab/

[138] للمزيد: أنظر الموقع الرسمي لصندوق تحيا مصر: https://bit.ly/2VvXOTJ

منظمات المجتمع المدني والهيئات التطوّعية دورًا في مواجهة أزمة كورونا. عمل "البرنامج الوطني للصحة النفسية في وزارة الصحة على إدخال "الخطة الشاملة للدعم النفسي" بوجه كورونا حيّز التنفيذ خلال أيام، وذلك بالشراكة مع منظمة الصحة العالمية والجامعة اللبنانية ومنظمات المجتمع المدني".[139] وعملت منظمات المجتمع المدني والمنظمات الأهلية على قيادة حملات التوعية وتقديم المساهمات العينية والمساعدات، فمن المنظمات مَن عملَ على "تأهيل وتدريب كافة مراكز الرعاية الصحية الأولية المنتشرة في لبنان تحت إدارة التجمع.. والعمل على خطة فورية تُطبق في حال وصلت الكارثة إلى مخيمات النزوح.. والتعاون مع وزارة الصحة"،[140] وغيرها الكثير من الخطوات، كما ثمّن وزير الصحة دور المجتمع المدني في مواجهة كورونا.

المبادرات الإغاثية والخيرية كانت الأسبق والأسرع في الدول الثلاث، وإن كانت محاولات الاستثمار السياسي واضحة في الحالة اللبنانية ولكنها في مثل هذا الظرف مبادرات جيدة ومحمودة. ثم جاء الدور التوعوي والذي برع المجتمع المدني كالعادة تحقيقًا له في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لنشر المعرفة وسبل الوقاية وكيفية التحرك في حال ظهور أي أعراض على أي مواطن. كما أنه مع تزايد الحالات بدأ يتصاعد الدور الداعم عبر تقديم دعم صحي أو المساهمة فيه من خلال توفير المستلزمات الرئيسية للفئات غير القادرة، أو تقديم خدمات للحالات البسيطة عبر الهاتف أو مستشفيات محددة، وهو دورٌ كان بارزًا في الحالة المصرية.

وقد أعاقت البيروقراطية بالأساس كلَّ هذا المجهود. وهي تحكم عمل معظم الإدارات، فعلى الرغم من استعداد عديد الجمعيات على العمل والتطوع لمساندة جهود الدولة في مواجهة الوباء، تعترض عدّةُ عراقيل عملَها، وقد تمثّلت في تونس على سبيل المثال في الحصول على التراخيص الأمنية للتنقل.

أما عن المحليات/ البلديات في هذه الأزمة، فقد عكس دورها مدى مركزية وانفتاح النظام السياسي في الدول الثلاث، فنجد في تونس، والتي اتسم نظامها بدرجة عالية من الديمقراطية، دورًا واضحًا للبلديات إذ إنها لعبت دورًا تشريعيًّا يتمثل في اتخاذ قرارات خاصة بمناطقهم لتفعيل خطة مواجهة الأزمة. كما لم تكتفِ البلديات بتنفيذ قرار السلطة المركزية، بل اتجه عديد المجالس البلدية في ولايات (محافظات) سوسة وأريانة، إلى إصدار قرارات تخصها مثل إلغاء الجلوس على الكراسي لتجنب

[139] الجامعة اللبنانية وأساتذتها وخرّيجيها وطلابها تشارك في "خطة التدخل النفسي لمواجهة كورونا"، موقع "الجامعة اللبنانية"، 29 آذار/ مارس 2020، https://www.ul.edu.lb/common/news.aspx?newsId=2491

[140] منظمات المجتمع المدني في الخطوط الأمامية لمحاربة COVID- 19، موقع UPR Lebanon، 23 آذار/ مارس 2020، https://www.upr-lebanon.org/archives/9412

اكتظاظ المقاهي، ليقتصر عملها على بيع المستهلكين القهوة مع منعهم من شربها داخل المحلاّت، وكذلك وضع بعض المدن الجامعية أو الفنادق بالتنسيق مع وزارة السياحة تحت تصرف وزارة الصحة لوضع القادمين من الخارج في الحجر الصحي الإجباري.

مثلت هذه الأزمة أول اختبار للبلديات في تونس منذ الانتخابات البلدية في شهر أيار/ مايو 2018، في ما يخص استقلالية القرار والتسيير والتنفيذ والمراقبة على الرغم من كل الصعوبات التي تعيشها وأبرزها ضعف الإمكانيات المادية المتاحة لها. وكان قرار تعديل توقيت عمل المقاهي والمطاعم والحانات يوم 13 آذار/ مارس قرارًا مهمًّا نفّذته كل البلديات باستعمال القوة أحيانًا، كما قامت المجالس البلدية منذ بداية انتشار الوباءبتعقيم الشوارع والمؤسسات العمومية ووسائل النقل ومحطات المترو والقطارات والحافلات، بل وقامت بعض البلديات بتركيز كاميرا حرارية في الأسواق.[141]

كما كثفت من عمليات المراقبة الصحية للمحلات ومراقبة توقيت إيقاف عمل المقاهي و السهر على التنفيذ الصارم لأحكام الحجر الصحي لمن يُشتبه بإصابته بهذا الوباء، إضافةً إلى الحملات التوعوية بالاستعانة بدوريات الشرطة البلدية عبر مكبرات الصوت في مختلف أحياء المناطق التابعة لها.[142] وتفاديًا للاكتظاظ، قررت العديد من البلديات منذ بداية الأزمة، إغلاق جملة من الفضاءات العمومية في إطار الإجراءات الوقائية للحماية من الكورونا مثل إغلاق حديقة الحيوانات وكل الحدائق العامة وبعض الأسواق الكبيرة والتي تعرف ازدحامًا كبيرًا في العادة.[143]

وفي النظام اللبناني الذي يعتمد بدرجة عالية على اللامركزية، فقد لعبت البلديات دورًا كبيرًا في مواجهة أزمة كورونا، فهي من جهة على تماس مباشر مع المواطنين، وتحديدًا في القرى والبلدات، ومن جهةٍ ثانية مرتبطة بعمل وزارة الداخلية التي توكل إليها الكثير من المهمّات للتعاطي مع أزمة كورونا، والأحزاب أيضًا. وقد أنشأت الحكومة خليّة أزمة في البلديات واتحادات البلديات تأمين الأولويات من حاجات المواطنين. كما "وضعت المحافظات والبلديات خطط عمل لمنع وتفادي انتشار الفيروس والاستجابة له في حال تفشّيه، شملت تعزيز الوعي وإعداد فرق عمل وتدريبهم للتدخّل ووضع الخطوط الساخنة في البلديات، ومسح الاحتياجات، وتعقّب المخالطين وتأمين التنسيق بين كافة المعنيين، ومتابعة المخالفين للتعاميم وغيرها. وفي خطوة استباقية لتفادي إمكانية ارتفاع عدد المصابين ولرعاية المخالطين ذوي الإمكانيات المحدودة، وتفاديًا لعدم تمكّن المستشفيات المخصصة لاستقبال المرضى من تأمين العدد الكافي من الأسرّة، أصدرت وزارة الداخلية والبلديات تعميم رقم 8/ 2020 تطلب فيه من المحافظين والبلديات تحديد أماكن ملائمة يصلح استخدامها للحجر الصحي لعزل المخالطين والمصابين بالفيروس الذين لا يحتاجون لرعاية طبية". [144]

---

[141] على سبيل المثال ولاية بن عروس في تونس: https://bit.ly/3d0fDlj

[142] اسامة عثمان المفكرة القانونية مقال بعنوان بلديات تونس تكافح الوباء رغم نقص الموارد، https://www.legal-agenda.com/article.php?id=6593

[143] على سبيل المثال المجلس البلدي لتونس وأيضًا بلدية حومة السوق بجزيرة جربة وبلدية المرناقية.

[144] الدليل المرجعي حول اختيار وإدارة مراكز الحجر الصحي– دور المحافظات والأقضية واتحادات البلديات والبلديات والمخاتير، مرجع سابق.

ومن الأعمال التي باشرت بها البلديات أيضًا توزيع المعقّمات على المنازل وتوزيع منشورات توعويّة، وإنشاء خليّات أزمة وبالتّعاون مع الوزارات المعنيّة والمحافظات. كما سيكون لها دور في خطة الحكومة لتوزيع المساعدات على العائلات الفقيرة، الأمر الذي تعرّض للنقد لأسباب متعلّقة بدور الحكومة في تحديد لوائح العائلات الفقيرة. كما أعلن وزير الشؤون الاجتماعية رمزي المشرفية إطلاق منصة البلديات المشتركة للتنسيق للحصول على المساعدات المالية، وذلك في إطار تنفيذ خطة المساعدات المالية التي أقرّتها الحكومة. وعلى مستوى المساعدات الماليّة، بادرت الحكومة إلى تحفيز أهالي المناطق على المساهمة ومساعدة بعضهم البعض، فأنشؤوا صناديق خاصّة لهذا الغرض.

وقامت البلديات بسلسلة إجراءات وتدابير ووضع خطط ومراقبة التزام السكان منازلهم ومنع التجمّعات ومراقبة المؤسّسات المستثناة من وقف العمل لتقديم إرشادات وقائيّة، خصوصًا أن طلبات "الديلفري" لم تتوقّف وأنّ قسمًا من اللبنانيين بات يعتمد عليها للحصول على ما يحتاجه. إلى جانب التوعية والإعلام، لعب عددٌ من البلديات[145] دورًا في التّبليغ عن الحالات ونقل المصابين بمؤازرة الصّليب الأحمر ومختلف الهيئات المحلية والتابعة أيضًا للأحزاب. وعمد بعض البلديات أيضًا إلى محاولة عزل بلداته غير أنّ الأمر لاقى اعتراضًا من بعض الجهات، فاستبدلت هذه الخطوة بمراقبة الداخلين والخارجين إليها وتعقيم السيارات، على أنّ خطوة عزل بؤر انتشار المرض ما زالت قائمة على الرغم من محاولة الكثيرين توظيفها طائفيًّا ومذهبيًّا.[146] إلى ذلك، أكد وزير الصحة في 22 أيار/ مايو "ضرورة وضع خطة تشارك فيها الطاقات الجامعية والبلديات بحيث يتم تعيين مسؤول عن كل منطقة جغرافية يتولى مهمة تتبع الحالات مع فريق الترصد الوبائي". وقال: "إنّ البلديات هي العنصر الأهم لأن القوى الأمنية لن تكون قادرة على حفظ ضوابط التعبئة العامة على الطرقات ومتابعة التزام الحجر لمن يطلب منهم ذلك في الوقت نفسه. فهذه المسؤولية تعود بالدرجة الأولى للبلديات ولأي جهة يتم تكليفها بذلك رسميًّا من قبل وزارة الصحة العامة، حيث تصبح هذه الجهة مطلقة الصلاحيات بتنفيذ التعليمات الصادرة بموجب قانون التعبئة العامة".[147]

أما مصر التي غابت فيها المحليات منذ عام 2011، والتي شهدت تراجعًا ديمقراطيًّا، إضافةً إلى تاريخ طويل من المركزية، فلا نجد فيها دورًا واضحًا للمحليات سوى على مستوى متابعة قرارات المركز، فقد تابعت المحافظات على سبيل المثال التأكد من إغلاق المحال والمقاهي المخالفة لقرارات الحظر إلى جانب متابعة قرارات الإغلاق لمراكز الدروس الخصوصية التي كانت تقدم خدمات تعليمية للطلاب في مراحل التعليم الأساسية، إلى جانب تلقي شكاوى المواطنين وتوصيلها إلى الجهة المعنية وهي وزارة التنمية المحلية، فقط دون دور فعال في التعامل مع الأزمة. [148]

---

[145] على سبيل المثال بلديات منيارة وببنين والقبيات.

[146] للمزيد: إجراءات البلديات لمحاصرة كورونا تتواصل: إرشادات توعية للمواطنين وتوزيع كمّامات، 19 آذار/ مارس 2020، https://bit.ly/3cV3BJR

[147] حسن أعلن خطة التحدي الحالي في مواجهة الانزلاق التفشي الوبائي المجتمعي، مرجع سابق.

[148] الصفحة الرسمية لمجلس الوزراء المصري على موقع فيس بوك، 7 نيسان/ أبريل 2020، https://cutt.ly/utJnbYf

سابعًا: الديمقراطية والحوكمة: كيف اتخذت الدول القرارات

في بداية أزمة فيروس كورونا في مصر، كانت مهمة "اللجنة الوزارية العليا"، التي تشكلت لإدارة أزمة فيروس كورونا، المتابعةَ الدقيقةَ لإجراءات مواجهة الفيروس بالإضافة إلى وضع خطة طوارئ للتعامل مع أي موقف بالإضافة إلى مواجهة الشائعات المتوقعة بوتيرة سريعة ورسمية،[149] إلى جانب متابعة تطورات الأزمة في مصر بشكل مستمر وإصدار كافة القرارات التنفيذية واتخاذ الإجراءات الاحترازية اللازمة لمواجهة تفشي الفيروس. هذا بالإضافة إلى متابعة تنفيذ هذه الإجراءات والقرارات على مستوى الوزارات والهيئات المعنية المختلفة.[150] وفي ما يتعلق بالمتابعة والتقييم، تتابع اللجنة العليا لإدارة الأزمة تطورات الموقف وتعقد الاجتماعات لمحاولة تقييم الأوضاع، وكان آخرها الاجتماع الذي عُقد في 14 نيسان/ أبريل 2020، والذي أتى في أعقاب تزايد معدلات الإصابة بشكل عام خصوصًا في الأطقم الطبية، إلى جانب ظهور التزاحم في الأسواق منذ بداية الأسبوع الثالث في الحظر الجزئي.[151]

في لبنان، كانت مهمة اللجنة الخاصة بمتابعة التدابير والإجراءات الوقائيّة لفيروس كورونا أن تعمل مع الحكومة والوزارات المعنية، وترفع اقتراحاتها وتوصياتها إلى الحكومة وتذكر الجهات المنفذة لهذه التوصيات، وتنفّذ اقتراحات وقرارات الحكومة. كما أنشأت الحكومة خلية أزمة في البلديات لتحديد الاحتياجات، وهي تعمل مع وزارة الداخلية والأحزاب ذات النفوذ في المدن والقرى. وقد تابعت اللجنة اجتماعاتها وتقديم توصيتها إلى مجلس الوزراء، وفي اجتماعها الأخير بتاريخ 22 أيار/ مايو حذّرت اللجنة من أنّ "المؤشرات الأخيرة تدل على مخاطر إمكانية انتشار الفيروس بشكل أسرع وخطير جدًّا، إذا لم يتم التشدد في الالتزام واتخاذ الاجراءات الوقائية اللازمة".[152]

أما "الهيئة الوطنية لمجابهة فيروس كورونا" في تونس، والتي تقع تحت إشراف مباشر من رئيس الحكومة، فتعمل على توحيد كل الجهود، خصوصًا القطاعات الحساسة وذلك عبر السهر على حسن التنسيق بين مختلف الوزارات والهياكل. ويتمّ اتخاذ مجمل القرارات بالتواصل مع اللجان الجهوية لمجابهة الكوارث ورؤساء المحافظات.

لقد تشكّلت هذه اللجان من عباءة وتحت رئاسة السلطة التنفيذية. في مصر كان محور عملها المتابعة، وفي لبنان الاقتراح، وفي تونس التنسيق، بينما ظل اتخاذ القرار وإدارة الأزمة– كما في حال معظم الدول– في يد السلطة التنفيذية ومؤسسات الدولة. ربما أوضحت هذه الأزمة أهمية دور الدولة الحيوي كمقدم للخدمات وكمؤسسات نظامية تستطيع اتخاذ وتنفيذ القرارات الحاسمة في أوقات الأزمات، إلا أنّ الطبيعة المركزية للنظام المصري أثّرت بشكل كبير على أسلوب اتخاذ القرارات، فلم نجد

---

[149] الحكومة : لجنة عليا للمتابعة والتعامل مع سيناريوهات فيروس كورونا، 27 شباط/ فبراير 2020، جريدة المال، https://bit.ly/2A2WmRP

[150] «اللجنة الوزارية لإدارة أزمة كورونا»، https://bit.ly/2VzwKmD

[151] قرارات هامة بشأن الوباء العالمي.. تفاصيل اجتماع «اللجنة الوزارية لإدارة أزمة كورونا»، 14 نيسان/ أبريل 2020، المصري اليوم، https://bit.ly/2z5eav5

[152] لجنة متابعة كورونا: إمكانية انتشار كورونا بشكل أسرع وخطير إذا لم يتم التشدّد في الإجراءات، موقع "الجديد"، 22 أيار/ مايو 2020، https://www.aljadeed.tv/arabic/news/local/2205202042

أي إشراك للمجتمع المدني أو للمواطنين بشكل مباشر في المشاورة أو تقديم توصيات أو اتخاذ الإجراءات المختلفة سواء على المستوى الصحي أو على مستوى الإغلاق الجزئي المعمول به.

وفي لبنان، كانت القرارات تصدر بشكل رئيسي عن الحكومة التي تُعدّ مشاريع قوانين معجّلة وترفعها إلى مجلس النواب بهدف المصادقة عليها، والذي اجتمع للمرة الأولى في ثلاث جلسات متتالية أيام 21 و22 و23 نيسان/ أبريل في قصر "الأونيسكو". وفور البدء بمناقشة مشروع القانون المقدم من الحكومة لفتح اعتماد إضافي بقيمة 800 مليون دولار تم تطيير النصاب. على أنّ مجلس النواب اجتمع مجدّدًا في أيار/ مايو أقرّ "خلالها مشروع قانون فتح اعتماد إضافي بـ١٢٠٠ مليار ليرة (800 مليون دولار) على أن تضع الحكومة معايير الاستفادة".[153]

وفوضت رئاسة الحكومة إلى الوزارات المعنيّة مهمّة إصدار القرارات والمراسيم الخاصّة بعمل كلّ واحدةٍ منها. وقامت الوزارات، بدورها، بإعطاء التعليمات للمؤسسات الواقعة تحت سلطتها، كوزارة الداخلية التي تعطي توجيهاتها إلى البلديات والأجهزة الأمنية. وتجدر الإشارة إلى أن وزارة الصحة عبر وزيرها حمد حسن لعبت دورًا إيجابيًّا لجهة التواصل مع المواطنين، سواءً عبر المؤتمرات الصحافية العديدة التي عقدها الوزير، أو اللقاءات المباشرة عبر مواقع إلكترونية عبر فيسبوك، للاستماع إلى المواطنين وتلقّي أسئلتهم والإجابة عنها.

أما بالنسبة إلى السلطة التشريعية فقد كان دورها محدودًا إلى حد كبير في مصر، حيث حاولت المؤسسات التشريعية وتحديدًا البرلمان متابعةَ الأزمة. وقدّم عدد من النواب مشروعات ومقترحات لمحاولة مواجهة الأزمة، وفي بعض الأحيان تم التعامل مع هذه المقترحات من قبل السلطة التنفيذية، فعند بداية الأزمة، قدم أحد النواب طلب إحاطة لرئيس الوزراء ووزيرة الصحة ووزراء التعليم العالي والتربية والتعليم بتعليق الدراسة في مصر وكان ذلك في 11 آذار/ مارس 2020، وهو ما تمت الاستجابة له في ما بعد مع اتخاذ الحكومة الإجراءات الاحترازية.[154]وفي أحيان أخرى تم رفض هذه المقترحات، كما في حالة مقترح تأجيل تسديد فواتير الكهرباء للمواطنين. وعلى الرغم من ذلك، استمرت محاولات بعض النواب في متابعة الأزمة مع الحكومة من خلال تقديم طلبات إحاطة بخصوص إجراءات متابعة المتعافين من كورونا، وحول الإجراءات التي ستتخذها الحكومة للرقابة على استخدام المواطنين أساليب الوقاية كالكمامات عند ركوب

[153] مجلس النواب يقرّ مشروع قانون فتح اعتماد إضافي بـ1200 مليار... ونقاش حول تخصيص مبالغ لدعم القطاع التربوي، قناة "أل بي سي"، 28/ 5/ 2020، https://bit.ly/3gZhB87

[154] طلب إحاطة يطالب بتعليق الدراسة بسبب كورونا، 11 آذار/ مارس 2020، بوابة الشروق، https://bit.ly/2zZi7lo

القطارات والمواصلات العامة والنقل الجماعي عن طريق شرطة النقل والمواصلات، وأيضًا في أي تجمعات أخرى للحد من انتشار فيروس كورونا .[155] كما واصلت اللجان النوعية في مجلس النواب متابعةَ الإجراءات والتدابير الوقائية المتخذة لمواجهة انتشار الفيروس، ودرست ما أحيل إليها من شكاوى واقتراحات في هذا الخصوص. وقد أصدر مجلس النواب في بيان صحفي يوم 15 نيسان/ أبريل 2020 بعضَ التوصيات التي خرجت عن اللجان النوعية، ومنها سرعة استصدار قرار رئيس مجلس الوزراء باعتبار ضحايا فيروس كورونا من أفراد الطاقم الطبي ضمن الشهداء ويعامَلون معاملتهم تبعًا للفقرة الأخيرة من المادة الأولى للقانون رقم 16 لعام 2018، والطلب من وكلاء الوزارة في المحافظات بمدّ النواب بالبيانات اليومية أو الدورية بما تم رصده من حالات مشتبهة أو مؤكدة من خلال متابعة أماكن التجمعات والزحام. هذا إلى جانب أهمية اتخاذ قرار بالإعفاء النهائي للحضور بالنسبة لموظفي القطاعات التي يتم اتخاذ قرار غلق أنشطتها بدواوين عموم الوزارات والمحافظات، ووجوب قيام المحافظين بالتواصل والتنسيق الدوري الأسبوعي مع النواب ومنظمات المجتمع المدني لحسن استغلال الخدمات الصحية والتوعوية. بالإضافة إلى مواصلة الإجراءات المتبعة بشأن تعقيم السجون تعقيمًا كاملًا، والتأكد من تطبيق تعليمات الوقاية الصحية الكاملة من فيروس كورونا في السجون، وكذلك التأكد من توافر كافة المعايير الصحية اللازمة التي تجنّب السجناء من التعرض لمخاطر الإصابة بالفيروس.[156]

أما في تونس، والتزامًا بالشكل الديمقراطي الذي بدأ بعد الثورة، تقدم رئيس الحكومة بطلب إلى البرلمان لمنحه التفويض لإصدار المراسيم اللازمة لمواجهة الوباء حسب الفصل 70 من الدستور، لتصادق بعدها لجنةُ النظام الداخلي والحصانة والقوانين البرلمانية والقوانين الانتخابية على النسخة النهائية لمشروع قانون التفويض للحكومة في إصدار مراسيم، وهي نسخة شهدت الكثير من التعديلات على المشروع الأصلي المتعلق بالتفويض إلى رئيس الحكومة في إصدار مراسيم لغرض مجابهة تداعيات انتشار الفيروس.

شملت التعديلات المدةَ والمجالات، إذ إنه بمقتضى المشروع الجديد يفوَّض إلى رئيس الحكومة إصدار مراسيم لمدّة شهر بدءًا من تاريخ دخوله حيّز النفاذ، لغرض مجابهة تداعيات انتشار الفيروس وتأمين السير العادي للمرافق الحيوية. يقتصر التفويض على أربعة ميادين لإصدار المراسيم، وهي أولاً الميدانُ المالي والجبائي، ويشمل التدابير الهادفة إلى الإحاطة والدعم والمساعدة المباشرة وغير المباشرة للأفراد والمؤسسات المتضررين وتعبئة الموارد لفائدة ميزانية الدولة والمستوجبة لتغطية التكاليف المترتبة عن مواجهة تداعيات فيروس كورونا. وثانيًا ميدان الحقوق والحريات وضبط الجنايات والجنح والعقوبات والإجراءات أمام المحاكم، وثالثًا الميدان الصحي والبيئي والتعليمي والثقافي. وأخيرًا تسيير المرافق العمومية والضمانات

[155] لمزيد من التفاصيل: https://www.elwatannews.com/news/details/4720621، http://gate.ahram.org.eg/News/2395012.aspx

[156] توصيات لجان البرلمان النوعية لمواجهة فيروس كورونا أمام رئيس المجلس، 15 نيسان/ أبريل 2020، اليوم السابع، https://bit.ly/2RGCSIs

الأساسية للموظفين."[157] وتجدر الاشارة إلى أن تطبيق الفصل 70 مقيّدٌ بشروط، وهي انحصارُه في فترة معينة (شهرين) واقتصارُه على غرض معين [الإجراءات المتعلقة بالوباء] كما أن المراسيم المتخذة تُعرض لاحقًا على البرلمان للمصادقة عليها بمجرد انقضاء فترة التفويض، أي أن مجلس النواب سيتولى الرقابة على رئيس الحكومة في هذه الحالة الاستثنائية.

أما عن مشاركة المجتمع المدني في صنع القرار، ومع محاولات منظمات المجتمع المدني أو المواطنين في متابعة وتقييم ما تقوم به الحكومات منذ بدء الازمة، نجد أنه في بعض الأحيان كانت هناك استجابات، حتى وإن كانت متأخرة، على سبيل المثال في مصر، منذ بداية المطالبات بفرض حظر تجول جزئي، إلى جانب مراعاة العمالة غير المنتظمة وأصحاب المعاشات. وكانت هناك بعض الحالات التي لم تستجب فيها الحكومة إطلاقًا، كما في حالة حملات المطالبة بالإفراج المشروط المؤقت عن السجناء في ظل مواجهة فيروس كورونا، بينما استمرت محاولات المجتمع المدني في متابعة الأزمة وآثارها من خلال حملات التوعية للوقاية من الفيروس، وإصدار دراسات لمتابعة إجراءات النظام الصحي ومدى الاستجابة لها[158]، إلى جانب إصدار أوراق استرشادية، على سبيل المثال حول علاقات العمل في ظل أزمة فيروس كورونا.[159]

أما الإعلام فقد لعب دورًا في التركيز على قضايا بعينها كموضوع العمالة غير المنتظمة، ثمّ التركيز على ضرورة عمل المصانع والشركات لدفع الاقتصاد وما إلى ذلك. أما في ما يخصّ المطالبات بالإفراج المشروط عن السجناء، فقد لعب الإعلام كذلك دورًا في الضغط من أجل عدم الاستجابة لهذه المطالب تحت دعاوى حفظ النظام العام ومكافحة الإرهاب.

في المقابل، لعبت وسائل التواصل الاجتماعي دورًا في الضغط على الحكومة المصرية للعدول عن أو اتخاذ إجراءات محددة، كما حصل، على سبيل المثال، في أزمة الحجر الصحي للعائدين من الخارج، إذ أدى تناولها على مواقع التواصل الاجتماعي لأتخاذ قرار رئاسي بتحمل نفقات العائدين من الخارج من خلال صندوق تحيا مصر، وعندما لم يتم تطبيق القرار عادت الحملات مرةً أخرى على وسائل التواصل الاجتماعي من أجل حلّ أزمة الحجر الصحي للعائدين من الخارج حتى تم اتخاذ قرارٍ بتسكينهم في المدن الجامعية ونزل الشباب مع تحمل الدولة نفقات إقامتهم.[160]

يلعب المجتمع المدني في بعض الأحيان دورًا رقابيًّا، وهو يتمثّل في الأغلب الأعم بوسائل التواصل الاجتماعي ومدى قدرتها على إحداث ضغط معيّن على أصحاب القرار. في لبنان مثلًا أحدث الرأي العام ضغطًا على الحكومة وطالبها بتحمّل كلفة أسعار تذاكر المغتربين الراغبين بالعودة إلى لبنان، لا سيما المحتاجون منهم. كما لعب الرأي العام دورًا في الضغط على

---

[157] حسان العيادي جريدة المغرب مقال بعنوان بعد مصادقة لجنة النظام الداخلي على تفويض الحكومة لإصدار المراسيم: البرلمان وسوء تقدير الأولوياتhttps://bit.ly/2JRx36E

[158] بحث تشاركي عن استخدام المناطق العامة في ظل وباء كورونا وتفاعل المواطنين مع الإجراءات الرسمية الجديدة استجابة للخطة القومية والعالمية لمنع انتشار فيروس كورونا، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية وشمسية، https://bit.ly/3gaOzlv

[159] المركز المصري يصدر ورقة استرشاديه خاصة بالأزمات التي تتعرض لها علاقات العمل في ظل أزمة فيروس كورونا، المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، https://bit.ly/3d1XB28

[160] هكذا علق مغردون على أزمة الحجر الصحي للمصريين العائدين من الخارج، 2 نيسان/ أبريل 2020، دويتش فيله العربية، https://bit.ly/3bUtdoT

الجهات المعنية في ما خص عدم السماح للاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى لبنان على متن طائرات إجلاء اللبنانيين من الخارج، ليُعدّل القرار لاحقًا ليطال الفلسطينيين "في حال توفّر أماكن شاغرة". وبموازاة القرارات الحكومية، يأتي عمل الأحزاب المتجذّرة في لبنان، إذ قام كلٌّ منها بوضع خطّته الخاصّة وتكريس كافّة الجهود والإمكانيّات والكوادر والفرق والعناصر لها كلٌّ في المناطق التابعة له. [161]

وعلى مستوى اتخاذ القرار في تونس، لم تحدث الهيئة أي آلية للتشاور مع المجتمع المدني أو البلديات، كما لا توجد أي آلية للتواصل مع المواطنين لمعرفة احتياجاتهم بطريقة مباشرة. لم يقع إحداث أي آلية إلى حد الآن لمراقبة ومتابعة عمل الهيئة من طرف مجلس النواب ولا من طرف المجتمع المدني، كما لم تتصل الهيئة بأي من الأطراف المتدخّلة، سواءً البلديات أو الجمعيات للتشاور أو لمعرفة تأثيرات الإجراءات التي تقوم باتخاذها ونتائجها المباشرة على المواطنين في مواجهة الفيروس.

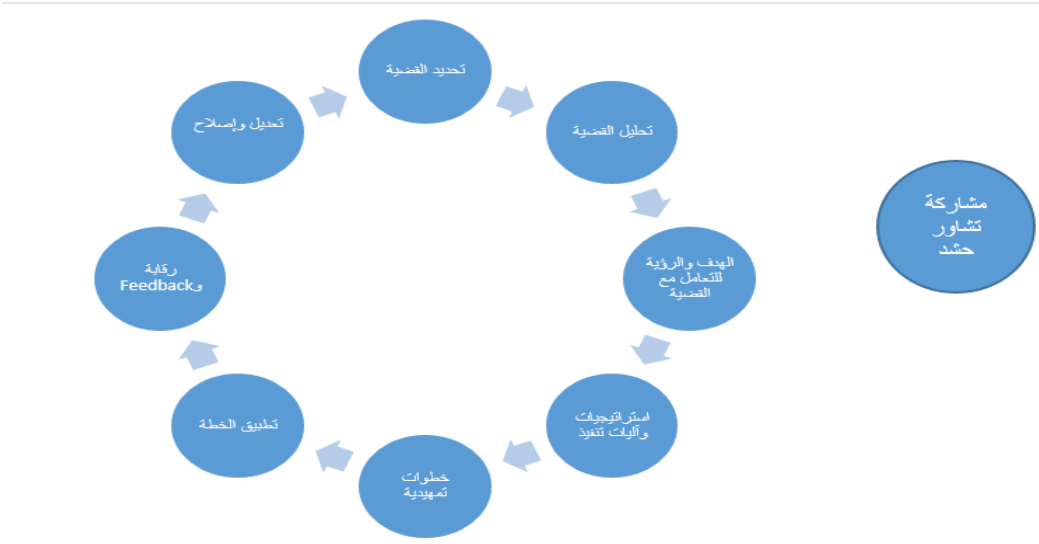

إذا نظرنا إلى دائرة صنع السياسات العامة وقيّمنا على أساسها سياسات الدول الثلاث في مواجهة الأزمة، فبطبيعة الأزمة أولى الخطوات وهو تحديد القضية لم يكن بيد هذه الدول وأجهزتها بل فُرض عليها. لكنّ الانتباه إلى الأزمة كان مبكرًا، خصوصًا في الحالتين التونسية واللبنانية اللتين بدأتا بالتحرك قبل ظهور حالات فعليّة. اعتمد تحليلُ القضية إلى حدٍّ كبير في الحالات الثلاث على المعلومات المتوفرة من قِبل "منظمة الصحة العالمية". أما إشراكُ المجتمع، خصوصًا خبراؤه ومتخصّصوه، فلم يكن بالدرجة الكافية في الحالات الثلاث. لم تكن الأهدافُ كذلك معلنةً بشكل واضح ما أدى إلى ارتباك في الحالة اللبنانية خصوصًا إذ ظهرت حالات عديدة رغم التحرك المبكر التي تمت الإشارة له.

اتفقت الدول الثلاث على رؤية التعامل وفق مراحل في بداية الأزمة، وتم تحديد استراتيجيات وآليات لملائمة لذلك. بقيت المشاركةُ المجتمعيّة خلال هذه المرحلة محدودةً في الحالات الثلاث، الأمر الذي استمرّ في الخطوات التمهيدية، ففي الحالات

[161] للمزيد: خالد منصور، أي جانب مضيء في مأساة الوباء؟، 7 نيسان/ أبريل 2020، مدى مصر، https://cutt.ly/5tJWyqT

الثلاث رأينا البرلمان، الممثّل الشرعي والأساسي، غائبًا، وبرزت هيمنةُ السلطة التنفيذية في التعامل مع الأزمة، حتى وإن اتخذت بعض الإجراءات الشكلية في هذا المجال.

بدأت المشاركة الفعلية في مرحلة التنفيذ والتي كانت بدايتها مبشرة في الحالات الثلاث. وظهر دورٌ نشط للبلديات في الحالة التونسية. كما أن الهيئات التي كانت قد تشكلت للرقابة والمتابعة في الدول الثلاث بدأت في متابعة الخطة، وظهر توجه جدي في استخدام الحكومات للإعلام للتواصل مع المجتمع. ومع مرور الوقت بدأ يظهر تراجع واضح في بعض المؤشرات، إلا أنّ النتائج النهائية والتطورات في الحالة اللبنانية والتونسية كانت إيجابية إلى حد بعيد، وكان التعامل مع التغيرات على مستوى التطورات، مثل العودة إلى الإغلاق في لبنان بعد ظهور عدد من الحالات في نهاية شهر أيار/ مايو. أما الحالة المصرية فاتجهت نحو تعديل الاستراتيجية، كما أظهرت الدراسة، لكن مقارنة بزيادة الأعداد فالقرار متعلق أكثر بالقدرة على تنفيذ الاستراتيجية "الإغلاق" من تقييم نتائجها أو تطورات الوضع على الأرض، والحججُ والدعاوى المتعلقة بالاقتصاد والقدرة على تحمل الإغلاق والدعوة للتعايش مع الوباء هي تأكيدٌ صريحٌ على ذلك. يبقى أنّ تقييم السياسات العامة في الأزمات الكبرى يكون بالنتائج التي تحقّقها في مواجهة الأزمة، سواءً بالقضاء عليها أو احتوائها أو خروجها عن السيطرة، ومن المبكر الحكم على ذلك وقت كتابة هذه الدراسة. وعلى الرغم من ذلك يبقى من المهم الإشارة بشكلٍ منهجيّ إلى الفجوات التي شهدتها هذه العملية.

الخاتمة:

في ظلّ أزمة اقتصاديّة خانقة تعيشها اقتصاديات العديد من البلاد في السنوات الأخيرة، أتى الوباء ليكشف ثغرات على مستوى العديد من مؤسسات الدول في العالم، وتحديدًا تلك المرتبطة بقطاع الخدمات العامة الأساسية مثل الصحة والقطاع الاستشفائي، فعلى الرغم من المجهود الكبير الذي تقوم به وزارات الصحة وأجهزة أخرى في الدولة خلال هذه الفترة يظلّ الخلل البنيوي مؤثرًا وبشدة على نتائج جهودها. كما أعادت هذه الجائحة اختبار الحلول الأمنية، إذ إنّ إلزام المواطنين بالحجر الصّحي العام واعتماد المقاربة الأمنية من دون تمكينهم من الأساسيات الحيوية من غذاء ودواء وكساء، أدّى إلى مزيدٍ من الفشل كلّما طالت مدّة الحجر، إذا بدأت أكثر الفئات والشرائح تضرّرا إما بكسر التعليمات، مثل الحالة المصرية، أو بالتمرّد والاحتجاج كما في الحالة اللبنانية.

لم يكن الخللُ خاصًّا بالبنية فقط، لكنّه امتدّ كذلك إلى السياسات المقيّدة لحركة الدولة ومؤسساتها، فسياسات رعاية اجتماعية متكاملة تحتاج بالضرورة إلى التوسع في الإنفاق العام، بينما المنهجُ السائد، والذي تروّج له مؤسساتُ التمويل الدولية والذي يقوم على سياسات التقشف، يتعارض بالضرورة مع ذلك، ويقيّد قدرةَ الدول على التوسع في دعم الخدمات العامة، بل إنه، وخلال الأزمة ذاتها، تمّ فرض ذات الأجندة التقشفية على لبنان للخروج من أزمته الاقتصادية. هذا في ظل غياب أدوار فعالة من المؤسسات الدولية الأخرى التي يمكن أن يكون لها دور في مواجهة ذلك، فعلى الرغم من التقارير التي تصدر من مؤسسات، والتي تتكرر على أجنداتها البحثية اللامساواةُ والحمايةُ الاجتماعية، لا تُصدر هذه المؤسسات توصياتٍ وتحاول فرضها على مؤسسات التمويل أو حتى الدعوة لها داخل هذه المؤسسات التي تعمل في إطار نفس المنظومة معها.

نمّت محاولاتُ التعامل مع الأزمة من قِبل الدول الثلاث عن شعورٍ عالٍ بالمسؤولية، إلا أنه ظهر احتياجٌ واضحٌ لإدارةٍ أكثرَ كفاءة للموارد، وهو ما يتطلب منهجًا مختلفًا في صنع سياستها العامة على المستوى الإجرائي والتقني، فضعف دور البرلمانات في الأزمة وكذلك المجالس المحلية المنتخبة على مستوى المتابعة والتقييم يوضح خللاً إجرائيًّا واضحًا في صنع السياسة العامة. وتجاهل أو ضعف استخدام موارد القطاع الخاص وتجاهل موارد بعض القطاعات في الدولة كطريق للتعامل مع الأزمة، يشير إلى ضرورة مراجعة منهجيات التخطيط لحشد الموارد على الأقل خلال الأزمات. كما أن مثال الصناعات التي تم إحياؤها خلال الأزمة في مصر يشير بوضوح إلى وجود موارد معطلة في دولنا يجب الالتفات إليها ودعمها كي تتمكّن من لعب دور اقتصاديّ أكبر، سواءً خلال الأزمات أو حتى في ظل الوضع الاقتصادي التي تعيشه دول منطقتنا.

بدا واضحًا خلال الأزمة أنّ الدول الثلاث على الرغم من أنها ليست على الدرجة نفسها من المركزية، إلا أنّ إدارة الأزمة فيها اتّسمت بمركزية شديدة، فأدوار المحليات والمجتمع المدني أتت لاحقة، ولم نجد ما يشير إلى أي تشاور قبلي معها ولا مشاركة في التخطيط وهو أقرب إلى ما يُسمّى بالحشد لا المشاركة في صنع القرار. كما أنّ دور السلطة التنفيذية غالبٌ على باقي الأدوار، حتى في حال وجود معوّقات تشريعية، مثل الحالة التونسية، نجد أن رئيس الجمهورية قد طلب تفويضًا من البرلمان. بالطبع قد يكون هذا مطلوبًا في ظل هذا النوع من الأزمات إذا لم تكن هناك مؤسسات جاهزة وحاضرة للمشاركة، وهو ما يدعو إلى تقوية دور البرلمان والمجتمع المدني في صنع السياسة العامة في البلاد حتى تكون حاضرة في مثل هذه

الأزمات. ومشاركتها ليست طرفًا نظريًا يتعلق بالديمقراطية والحقوق، إنما عامل أساسي، سواءً في التعبير عن احتياجات الناس، أو القدرة على تحفيز المواطنين على الاستجابة والالتزام.

ما ينطبقُ على المؤسسات يُمكِننا تبيّنه كذلك في المحدّدات الخاصة بصنع سياسة عامة رشيدة، فقنوات تداول المعلومات تبدو قاصرةً في ظل هذه التحديات على توفير الشفافية اللازمة والوضوح بشكل مستمر، كما أن معظم الخطط كانت آنيّة وردّ فعل للتطورات، إذ لم نجد خططًا طويلة المدى تربط المراحل المختلفة بتطور مؤشرات الأزمة. ويجب أن نشير هنا إلى أنه كان يتعيّن على "منظمة الصحة العالمية" توفير دليلٍ للإجراءات مبنيٍ على سيناريوهات مختلفة مرتبطة بمؤشرات تطوّر الأزمة في كل دولة، وأن تراقب التزام الدول بتنفيذها. كما أن الدول، وعلى الرغم من محاولات استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، ما زال اعتمادها الأساسي على القنوات التلفزيونية والنشرات العامة، أما المواقع فليست للتواصل إنما للأخبار والإعلان من جانب الحكومات للمواطنين، وهي ليست وسيلة للتفاعل والحصول على تغذية مرتجعة لقراراتها والإجراءات المختلفة التي تقوم بها. كما أنّ بعض الدول في منطقتنا قرّرت استخدام الأزمة للتضييق على هذه المواقع عبر قوانين متعسّفة مثلما رأينا في المغرب، وإن كانت المحاولة لم تكتمل بسبب ضغوط المجتمع المدني، التي أظهرت الأزمة أن فتح مساحات أوسع له تمكّنه من لعب دور أكثر فاعلية في مواجهة مثل هذه الأزمات.

يجب التأكيد على ضرورة أن تتم عملية صنع السياسات العامة في إطار تشاركي وديمقراطي يضمن مشاركةَ المواطنين بدايةً من تحديد المشكلات المجتمعية أو في حال الأزمات تحديد أحتياجاته في ظل الأزمة، مرورًا بالمتابعة والرقابة والتغذية المرتجعة، وصولاً إلى التخطيط والتنفيذ. ويضمن هذا الأمر بالطبيعة شفافية العملية ومحاسبة المسؤولين السياسيين حتى لا تبقى النسبة الأعظم من المواطنين دائمًا تحت سيطرة حفنة من المسيطرين والمتحكّمين بالموارد الاقتصادية، والذين يعملون على زيادة أرباحهم ومكاسبهم من دون الالتفات إلى الغالبية العظمى من المواطنين، ممّا يعمّق من الفوارق الطبقية والاجتماعية ويزيد من معدلات الفساد، وهذا في النهاية يعزّز من وضعية العدالة الاجتماعية المتراجعة الأمر الذي لا يتحقق من دون دور فعال للمجتمع المدني.

بهدف تفعيل دور المجتمع المدني، خاصةً على مستوى الرقابة والمتابعة، يجب إشراكه في وضع السياسات الحكومية والرقابة على أدائها وتمكين المجتمعات المحلية من المساءلة. من الضروري أيضًا القيام بشراكة كاملة لقطاع المجتمع المدني ومنظماته لتعزيز المشاركة المجتمعية في جهود التنمية الشاملة ولتطوير دوره في الرقابة الشعبية كأداة للضغط ولتحقيق الصالح العام. كما يجب أن يتم ذلك من المراحل الأولى لصنع السياسات العامة عبر إشراكه في تحليل القضية من خلال خبراءه وتقديم المقترحات والرقابة على الأنشطة والمشروعات وتقديم توصيات لتطويرها.[162]

إلى جانب ذلك، يجب أن لا تغفل عمليةُ صنع السياسات العامة الأبعادَ الأخرى المرتبطة بتحقيق العدالة الاجتماعية كالبعد الجندري خاصةً في ما يتعلق بعدالة توزيع الموارد، وأيضًا الأبعاد البيئية وآثار السياسات على المدى البعيد، والتعامل مع تلك القضية بشكل جدي. وهنا يمكننا تأكيد إمكانيّة الانتباه إلى تلك الأبعاد من خلال تغيير المنهجية التي يتمّ اتباعها أوّلًا

[162] المجتمع المدني في المنطقة العربية: تطورات وتحديات ما بعد الحراك منتدى البدائل للدراسات https://bit.ly/3fyH0EU

في اتخاذ القرارات، وثانيًا في منهجية عمل الموازنات، سواءً الموازنات المحلية أو الموازنة العامة للدولة، وهذا يمكن تداركه من خلال ما أشرنا إليه، وهو مدخل الحقوق في وضع الموازنات والذي يعتمد على موازنة البرامج بدلًا من موازنة البنود والتي بدورها تساهم في توجيه الإنفاق بشكل عادل.[163]

بعد كلّ ما سبق، لا يمكن أن نُغفلَ أهمية تفعيل اللامركزية في دول منطقتنا من خلال توسيع نطاقها وتفعيل دورها، من خلال توسيع رقابة المجالس المحلية على المسؤولين المحليين لتشمل الأسئلة وطلبات الإحاطة وطلبات مناقشة الاقتراحات وحتى الاستجواب. علاوةً على ذلك، يمكن أن تساهم اللامركزية في توسيع نطاق المشاركة في اتخاذ القرارات على المستوى المحلي.[164] نظام اللامركزية أيضًا يُفترض به أن يأخذ التطور الهائل في وسائل المشاركة المجتمعية والرقابة الشعبية بحيث لا تقتصر مهمة المواطنين على انتخاب الممثلين المحليين بالجهات التشريعية المحلية أو بتقديم الشكاوى في الموظفين المحليين، بل يجب أن يكون هناك إطارٌ فعّالٌ للرقابة الشعبية على كلا النوعين من المجالس. لن يتحقّق التفعيلُ الحقيقي للوحدات المحلية من دون قدرٍ من الاستقلال المالي يعطيها الحق في حشد مواردها المالية ويمنحها درجة عالية من حرية فرض الضرائب والرسوم المحلية، كما يمنحها حريتها بالرقابة على ميزانيتها، وعلى أوجه الصرف الخاص بإيراداتها المختلفة، وبالتالي التحكم في مواردها المالية وتخطي القيود التي تمارسها السلطة المركزية، وهو ما يضمن حشدًا أوسعَ وأكفأ للموارد، وسرعة حركة خاصة في مواجهة الأزمات.[165]

إن تطوير منظومة الحماية الاجتماعية يتطلب بالأساس تمويلا مركزيًّا، ويمكن أن يتحقق من خلال نظام ضريبي أكثر عدالة يحمل الفئات الأكثر قدرة تكلفة ذلك، علمًا بأنّ تطوير هذه المنظومة الحمائية لتشمل جميع المواطنين سيعود بالفائدة على هذه الشريحة مثل غيرها، وذلك عبر ضرائب تصاعدية جادة، وضرائب على الأرباح الرأسمالية، وضرائب دورية على الثروة تخصص لتمويل شمولية وعدالة شبكات الضمان والحماية الاجتماعية. هذه الشبكات، بجوانبها المختلفة وليس فقط الخاصة بالرعاية الصحية، يجب ألا تكون فقط قادرة على تقديم الخدمات للمواطنين بشكل شامل وعادل، بل يجب كذلك أن تكون مستعدة لمواجهة الأزمات من خلال المؤشرات الدولية؟ التي تضمن الوفرة والجودة وقدرة المواطنين للوصول لها، وكذلك رضا المواطنين عن هذه الخدمات.

على الرغم من محاولات الحكومة تقديمَ دعم للفئات الأكثر هشاشة، إلا أنه وبينما تتّسم إجراءات الحكومة ومبادرات القطاع الخاص لمساعدة الفئات الأكثر تضررًا من جوانب كارثة «كورونا» الاقتصادية بالضعف، قررت الحكومات منحَ القطاع الخاص إعفاءات أو تسهيلات ضريبية وتخفيضات في أسعار الطاقة. وقد استفاد من الإعفاءات رجالُ الأعمال وأصحابُ المؤسسات والشركات الصناعية خاصةً، أكثر بكثير من الفئات الأكثر تهميشًا التي شملتها إجراءات أخرى تتمثل في مساعدات مادية وأغذية لم تكن كافية– كما رأينا–لإلزامهم بإجراءات الحظر. وهو ما يؤكد ما أشرنا إليه في الدراسة من أنّ

---

[163] شيماء الشرقاوي، السياسات العامة ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية (ورقة تحليلية)، منتدى البدائل العربي للدراسات، http://afalebanon.org/?p=6526

[164] المجالس المحلية وتمكين المشاركة المجتمعية "نماذج عربية" منتدى البدائل العربي للدراسات https://bit.ly/3fuhGQd

[165] شروق الحريري وعمر سمير منتدى البدائل للدراسات "إشكاليات نظم المحليات في المنطقة العربية وأفق إصلاحها" https://bit.ly/2YS4IGl

فائض ما تحصل عليه الطبقات الأعلى لا يصب تلقائيًّا لصالح الفئات الأدنى، بل على العكس، وحتى بالمنطق الرأسمالي، يجب تحسين حال الفئات الأضعف وشرائح من الطبقة الوسطى، فذلك يكفل توسيعَ السوق بما يعود بأرباح على الفئات الأعلى. وبناءً عليه، يجب أن تتوسع سياسات الدعم الحكومي للفئات الأكثر أحتياجا حتى تتمكن من تلبية احتياجاتها مع توفّر شبكة ضمان واسعة لكافة المواطنين في نموذج أقرب لدولة الرفاهة منه إلى المنهجية النيوليبرالية. كما أنّ النهج التنموي يجب أن تعاد دراسته على أسس تمنح أولوية عبر التعليم والتوظيف لقطاعات الصحة والتعليم والسكن والتركيز على العاملين في هذه القطاعات من أطباء وأطقم تمريض ومعلمين إلخ، لتكون المنظومة التنموية جاهزةً لمجابهة الأزمات الطارئة عبر هيكلٍ اقتصادي عادل وكفؤ، وقوى عاملة حاضرة ومستعدة لمواجهة هذا النوع من الكوارث.